مركز دراسات المستقبل الأفريقي



سلسلة دراسات أفريقية (١)

العسكريون والحكم في أفريقيا

دراسة في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية

د. حمدي عبد الرحمن حسن



المراسلات: ٢٦ ب شارع الجزيرة الوسطي - أبو الفدا - الزمالك - القاهرة

ت: ٣٤٠٦٥٤٣ - ٣٤٠٩٨٢٥ فاكس : ٣٤٠٩٥٢٠

العسكريون والحكم في إفريقيا

الطبعة الأولى

١٤١٧ هـ / ١٩٩٦

العسكريون والحكم في إفريقيا

دراسة في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية

د. حمدي عبد الرحمن حسن

مركز دراسات المستقبل الإفريقي

القاهرة

١٤١٧ هـ / ١٩٩٦

(دراسات إفريقية؛ ١)

١٤١٧ هـ / ١٩٩٦

مركز دراسات المستقبل الإفريقي

٢٦ ب - ش الجزيرة الوسطى - الزمالك - القاهرة - ج.م.ع.

بيانات الفهرسة أثناء النشر - مكتبة المركز بالقاهرة.

حسن، حمدي عبدالرحمن.

العسكريون والحكم في إفريقيا: دراسة في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية / حمدي عبدالرحمن حسن. -ط١- القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ١٩٩٦.

١٩٨ص، سم - (دراسات إفريقية؛ ١)

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.

تدمك ٧ - ٢٠ - ٥٧٧٥ - ٩٧٧.

أ - إفريقيا - الحكومة العسكرية. أ - العنوان.

ب - (السلسلة).

رقم التصنيف: ٣٢١

رقم الإيداع: ٨٥٨٩ / ١٩٩٦

المحتويات

الموضوع	الصفحة

تصـــــدير

يمثل الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في إفريقيا أحد المعالم البارزة لتطور بلدانها السياسي حيث أضحى الحكم العسكري وريثا للنظام السياسي المدني سواء كان نظام حزب واحد أو تعدد حزبي أو لا حزبي. وتبين عملية رصد حركة الانقلابات العسكرية على الساحة الإفريقية منذ الاستقلال وحتى يناير ١٩٩٦ أن المنطقة شهدت (٧٩) انقلابا عسكريا ناجحا. ويلاحظ أن عشرين دولة إفريقية شهدت أكثر من انقلاب واحد خلال تلك الفترة، وقد وصل عدد الانقلابات في بعض هذه الدول إلى خمسة أو ستة كما هو الحال بالنسبة لبنين ونيجيريا وبوركينا فاسو وغانا وأوغنده. كما أن هناك اثنتي عشرة دولة شهدت انقلابا عسكريا واحدا فقط.

وعلى الرغم من قدم ظاهرة التدخل العسكري في السياسة إلا أن النظم السياسية الإفريقية السابقة على مرحلة الاحتكاك الأوربي والتكالب الاستعماري على إفريقيا لم تشهد تلك الظاهرة. فمعظم هذه النظم لم تمتلك جيوشا نظامية. فإذا استثنينا بعض الممالك الكبرى مثل الأشانتي والزولو وداهومي والممالك الإسلامية في غرب إفريقيا التي احتفظت بجيوش منظمة قوية نلاحظ أن معظم المجتمعات الإفريقية كانت تسير وفقا لتقاليد الجيوش الشعبية حيث يشكل القادرون من أبناء القبيلة هذه الجيوش لقد كان زعيم القبيلة في أوقات الحرب يدعو أبناء قبيلته لحمل السلاح فإذا فرغ الجميع من جهادهم انفض الجيش حتى لايشكل عبئا ثقيلا على اقتصاد القبيلة.

ومع مقدم الاستعمار الأوربي للقارة ظهرت جيوش المستعمرات المنظمة التي استخدمت من جانب القوى الاستعمارية بهدف تدعيم أركان الحكم الاستعماري والقضاء على طموحات الأفارقة بالحرية والاستقلال. وعليه فقد نظر إلى هذه الجيوش على أنها أداة استعمارية للقمع والنهب.

وتفصح دراسة نمط العلاقات العسكرية المدنية في إفريقيا طوال سنوات ما بعد الاستقلال أن المؤسسة العسكرية تمارس دورا سياسيا مباشرا وأنه لايمكن تجاهل هذا الدور عند الحديث عن مشروعات التنمية والنهضة الوطنية في بلدان القارة.

وفي أواخر الثمانينات عندما بدأ الحديث عن التحول الديموقراطي في إفريقيا والتخلي عن النظم التسلطية سواء العسكرية أو نظم الحزب الواحد اقترح عدد من الباحثين ضرورة التخلص من ظاهرة عسكرة السياسة في إفريقيا ووصل الأمر إلى أن اقترح البعض إلغاء الجيوش الإفريقية أو تقليص قوتها إلى أدنى درجة ممكنة حتى لايكون بمقدورها القيام بأي انقلاب عسكري.

على أن بعض الدراسين نهج منحى واقعيا في التعامل السياسي مع تلك الظاهرة حيث اقترح إقامة نمط من الحكم المختلط بين العسكريين والمدنيين وقد تم الترويج لهذه الفكرة في الخبرة النيجيرية على اعتبار أن العسكريين لايتولون الحكم وحدهم وإنما من خلال تحالف مدني عسكري.

وأياً كان الأمر فإن التحول الديموقراطي في إفريقيا مواجه بتحدى كبير يتمثل في نمط العلاقات العسكرية المدنية السائد في إفريقيا. ولكي يتم تغيير هذا النمط بإضفاء الطابع الديموقراطي عليه لابد من استخدام مجموعة من الآليات والضغوط الداخلية والخارجية. فالحكم العسكري يستمد تأييده السياسي الداخلي من ثلاثة مصادر أساسية وهي المؤسسة العسكرية نفسها، والمؤسسة البيروقراطية، والمثقفين على أن البيروقراطية تشكل أخطر مصادر التأييد المدنية غير العسكرية ولذلك نجد أنه في أعقاب الاضراب العام لموظفي الجهاز البيروقراطي الغاني في مارس ١٩٧٨ تمت الاطاحة بالنظام العسكري

للجنرال اتشيمبونغ. ومع ذلك فإن النظام العسكري الجديد بزعامة الجنرال اكوفو فشل في معالجة الأزمة السياسية حيث تمت الدعوة لإضراب عام آخر لموظفي الإدارة البيروقراطية في نوفمبر ١٩٧٨ وانتهى الأمر بانقلاب عسكري آخر قاده الملازم طيار جيري رولنجز في ٤ يونيو ١٩٧٩م.

ومن ناحية أخرى فقد اتسمت فترة مابعد الحرب الباردة بظهور مفردات جديدة للغة الخطاب الدولي مثل حتمية وضرورة قيام الجماعة الدولية الديموقراطية. فالعالم يعيش لحظة تاريخية أصبح الحكم الديموقراطي فيها محل اهتمام عالمي وهو ما أدى إلى ظهور مايطلق عليه الحق في الحكم الديموقراطي. لقد أضحى هناك التزام متبادل بين إفريقيا والمجتمع الدولي ككل حيث تستمر إفريقيا في السير قدما في عملية الاصلاح الديموقراطي والتكييف الهيكلي مقابل حصولها على الدعم والمساعدات اللازمة لعملية التنمية من قبل المجتمع الدولي. وعليه فإن المشروطية الخارجية تستطيع أن تمارس ضغوطا متزايدة على الحكام العسكريين في إفريقيا وتفسح الطرق أمام الحكم المدني الديموقراطي. ومن أبرز الأمثلة على ذلك أنه عندما قام الجيش في بوروندى بزعامة الجنرال بيير بايويو - القائد العسكري للتوتسي - بانقلاب عسكري في ٢٥ يوليو ١٩٩٦م أطاح بالحكومة المنتخبة آثار رد فعل غاضب من قبل المجتمع الدولي ولاسيما من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية.

وعليه فإن دراسة دور العسكريين في الحكم تعد مدخلا هاما لفهم وتحليل نمط التنمية المتبع والقضايا المتعلقة به في الدول الإفريقية. كما أنها تمكن كذلك من التعرض لمختلف جوانب النظم السياسية الإفريقية مثل: دور النخبة الحاكمة وفعاليتها، السياسات الاقتصادية والاجتماعية للنظام الحاكم، مشكلات عدم الاستقرار السياسي وديناميات الانسحاب العسكري، واشكاليات التحول للحكم الديموقراطي. على أن البعد الأكثر أهمية الذي تثيره هذه الدراسة يتمثل في محاولة خلق وتطوير منهاجية ملائمة لدراسة الواقع الإفريقي بمشكلاته وقضاياه المختلفة وذلك في مواجهة الإطار المعرفي الغربي الذي سيطر على الكتابات الأوربية والفقه الغربي في تعامله مع إفريقيا.

وتطرح هذه الدراسة إطارا نظريا شاملا لقضية العسكريين والحكم في إفريقيا وذلك من خلال ثلاثة فصول رئيسية. يعالج الفصل الأول العوامل الأصيلة والمساعدة على نجاح تدخل العسكريين واستيلائهم على السلطة. أما الفصل الثاني فإنه يؤصل لنظم الحكم العسكرية في إفريقيا ماهيتها وخصائصها وأنماطها وفعاليتها السياسية. ويدور الفصل الثالث والأخير حول مشكلات النظم العسكرية حيث يبرز مدى نجاح أو فشل هذه النظم في إضفاء الطابع المؤسسي عليها وهي في السلطة بما يضمن بقاءها فترة زمنية أطول، ويحلل أيضا الدوافع المختلفة التي قد تحدو بالعسكريين إلى اتخاذ قرار إما بالانسحاب الكلي أو الجزئي من الحكم.

ونأمل أن تسهم هذه الدراسة في تدعيم الحوار العلمي بين المهتمين بالشأن الإفريقي وأن تحقق بعض الأهداف التي ينهض عليها مركز دراسات المستقبل الإفريقي واعترافا بأهل الفضل من جيل الأساتذة الرواد أعبر عن خالص شكري وتقديري للأستاذ الدكتور/ عبدالملك عوده، والأستاذه الدكتورة/ حورية مجاهد، والاستاذة الدكتورة/ إجلال رأفت. وأود في هذا السياق أن أسجل شكري وتقديري للأخ الصديق الدكتور نصر عارف على دعمه وتأييده غير المحدود من أجل نشر هذه الدراسة. كما أشكر الأستاذ محمد عاشور لتفضله بمراجعة هذه الدراسة. ولا أنسى المجهود المحمود للقائمين على إدارة مركز دراسات المستقبل الإفريقي وبصفة خاصة الأستاذ خالد عبدالمنعم.

والله من وراء القصد ...

حمدي عبدالرحمن

الجيزة يوليو ١٩٩٦م

مقدمـــــة

ظاهرة التدخل العسكري في السياسة والحكم

" الأشــكال والخصــائص "

أن ظاهرة التدخل في الحياة السياسية من جانب هؤلاء الذين يحملـون علـى كـاهلهم مهمة تحقيق الأمن الداخلي والمحافظة على السلام الاجتماعي، وأولئك الذين يضطلعـون بمهمة الذود عن حدود المجتمع ضد أي مصدر للتهديد، ليسـت بالظـاهرة الحديثـة وإنمـا تضرب بجذورها في أعماق التاريخ.

ففي مصر القديمة بذلت المحاولات لارضاء العسكريين وكسب ثقتهـم. ومـن ذلـك أنه في أوقات السلم كانت قوات المحترفين وخاصة من الجنود المرتزقة Mercenaries تمنـح اقطاعيات واسعة من الأراضي، يقومون بالعمل فيها مـع الفلاحـين. وقـد حقـق هـؤلاء الجنود درجة عظيمة من التأثير السياسي بلغـت حـد الاستيلاء على السـلطة، وتكويـن سلالة جديدة حاكمة. ففي الأسرة العشرين أضحى جنود المرتزقـة مـن الليبيـين يمثلـون طبقة عسكرية ذات بأس شديد ولا يستهان بها، حيث أنها شكلت تهديدا على سـيادة الدولة. وقد حدث بالفعل أن سيطر هؤلاء على السلطة في مصر، وكونـوا ثـلاث أسـر من الملوك الليبيين في مصر (من الأسرة ٢٢ إلى الأسرة ٢٤)[(١)].

وفي الامبراطورية الرومانية القديمة نجد أن الحرس البريتوري "Guard The praetorian" الذي كان يقوم بحماية مجلس شيوخ روما من أي غزو خارجي، أو مـن أي تمـرد يمكـن أن تقوم به الجيوش الامبراطورية المنتصرة، وهى في طريـق عودتهـا إلى رومـا، قـد تزايـد

---

(١) لمزيد من التفصيلات انظر:

George Haddad, Revolution and Military Rule in the Middle East: The Northern tier (New York: Robert Speller & Sons, publishers, Inc., 1965).

وقد كان لمصر في عهد الدولة القديمة (٢٧٨٠، ٢٢٨٠ ق.م) جيش نظـامي، جنـد أفراده مـن المصريـين، إلى جانب الجنود المرتزقة من الليبين والنوبيين. وكان على رأس هذا الجيش قائد عام، يعاونه سلك الضبـاط، الـذي تميز أفراده بالاحتراف والتفرغ للأعمال الحربية دون سواها. وكـانت مهمـة الجيش تتمثـل في خـوض المعـارك الحربية أو في حماية حدود مصر الجنوبية أو العمل في المحاجر. وفي عهد الدولة الوسطى (٢١٣٤، ١٧٧٨ق.م) فإن الجيش تمثل فيما احتفظ به حكام المقاطعات من جيوش اقطاعية، فضلا عـن وجـود جيـش ملكـي تم تجنيـد أفراده من الأمة بأسرها. وفي عهـد الدولـة الحديثة (١٥٧٠، ١٣١٠ق.م) كـان لمصـر جيـش وطنـى متطـور بسبب دخول العربة الحربية. وتذكر بعض الروايات التاريخية أن حور محب - أحد ضباط الجيش - قاد انقلابـا عسكريا أعاد لمصر استقرارها الداخلي ونظم شئون الجيش وحارب الحيثيـين، وتم القضـاء علـى مـن تبقـى مـن أنصار اخناتون. لمزيد من التفصيلات انظر: د. السيد يوسف نصر، الدور الحضاري للجيش المصري في القـرن التاسع عشر في آسيا وإفريقيا، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٣)، ص ص ٩-١١ .

تأثيره السياسي بصورة واضحة[1].

فعلى الرغم من أن الحرس البريتورى هذا كان بمثابة فرقة صغيرة نسبيا من الجنود في العاصمة الامبراطورية، إلا أنه لعب دورا أساسيا، وصل إلى حد التحكم في انتخاب مجلس الشيوخ للأباطرة الجدد، إذ كان جنود الحرس يفرضون مرشحهم على المجلس من خلال التلويح للشيوخ بالتخلي عن حمايتهم والتهديد باستخدام القوة أو أي إجراء معين ضد مجلس الشيوخ نفسه.

ويعزو البعض هذا التأثير السياسي الذي مارسه الحرس البريتوري في روما القديمة إلى عوامل ثلاثة وهي:

- احتكار الحرس للقوة العسكرية المحلية داخل روما.
- عدم وضوح قواعد خلافة القيادة السياسية.
- المكانة الاجتماعية التي كان يتمتع بها مجلس الشيوخ في روما.

وبعبارة أخرى فإن عدم وضوح قواعد الخلافة الخاصة باختيار الرؤساء "Princeps" جعل من قرار مجلس الشيوخ المصدر الوحيد لإضفاء الطابع الشرعي على الحاكم. وكان على الجيوش الإقليمية أن تحترم هذا القرار.

وهكذا تمكن الحرس البريتوى من التلاعب بمفهوم الشرعية وفرض مرشحه على مجلس الشيوخ، ومن ثم شهدت ديناميات الحياة السياسية في روما القديمة درجة متزايدة من التأثير والسلطة السياسية لهؤلاء الحماة من الحرس البريتوري[2].

أشكال التدخل العسكري في السياسة :

يستطيع العسكريون اليوم ممارسة أدوار عديدة في الحياة السياسية، تتراوح بين الضغط على المشروعات الخاصة والبيروقراطيات العامة والقادة السياسيين، وبين

---

(١) انظر:

-David F. Rothe & Frank L. Wilson, The comparative study of politics (New Jersey: Prentice Hall, Inc., Englewood Cliffs, 1980), P. 312.

ولمزيد من التفصيلات عن النموذج البريتوري في روما القديمة كنمط أصيل من الناحية التارخية للبريتورية الحديثة انظر:

Amos Perlmutter & V. Bennett (eds.), The Political influence of the Military: A comparative Reader (New Haven: Yale University press,1980) pp 199: 200

(٢) انظر :

Amos Perlmutter, The Military and Politics in Modern Times: on professionals, Praetorians and Revolutionary Soldiers (New Haven. Yale University Press, 1977) PP 199 200

السيطرة على العمليات السياسية والاقتصادية للدولة[1].

ويمكن القول بصفة عامة، أنه بغض النظر عن طبيعة الثقافة السياسية السائدة، فإن الرجل العسكري في المجتمع الحديث يصبو إلى تعظيم تأثيره في أمور السياسة والحكم. بيد أن الأمر جد مختلف من مجتمع لآخر، بل ومن وقت لآخر داخل نفس المجتمع[2].

وإذا كانت ظاهرة تدخل العسكريين في الحياة السياسية، تمثل ظاهرة قديمة في أصولها وعامة في مضمونها - بحيث تشهدها كافة المجتمعات على اختلاف وتعدد ثقافاتها - فإن لهذه الظاهرة أشكالا وأنماطا متعددة، يمكننا أن نميز بين نمطين أساسيين لها:

أولا : نمط جماعة الضغط "التدخل غير المباشر للعسكريين":

وتتمثل السمات العامة لهذا النمط في الآتي:

- تلعب المؤسسة العسكرية في هذه الحالة دور جماعة الضغط داخل النظام السياسي.

- سيادة مفهوم العسكري المحترف Professional Soldier ، والقبول بمبدأ السيطرة المدنية على العسكريين.

- يفتقر العسكريون هنا إلى الطموحات التدخلية المباشرة في الحياة السياسية، ومن ثم يتحدد ميدان تأثيرهم على العملية السياسية إلى مايتصل منها مباشرة بالدور العسكري، ولاسيما عملية صنع سياسة الأمن القومي.

- يظهر هذا النمط في الدول التي تتمتع بدرجة عالية من المؤسسية في نظمها السياسية، وهى عادة الدول الصناعية المتقدمة.

ثانيا : النمط الانقلابي "التدخل المباشر للعسكريين":

تتمثل السمات العامة لهذا النمط في الآتي:

- تلعب المؤسسة العسكرية في هذا النمط دورا سياسيا مباشرا. فالسيطرة على زمام الحكم تصبح مطمع العسكريين في الدول التي يسودها هذا النمط. إذ أنه عادة مايتجه الضباط في هذه الدول إلى النظام السياسي كميدان لتوسيع وتعظيم تأثيرهم.

-عدم احترام مبدأ السيطرة المدنية على العسكريين، ومن ثم فإن النخب

---

(١) انظر : Roth & Wilson, op.cit., P. 313.

(٢) حول التأثير السياسي للعسكريين بصفة عامة انظر: Perlmutter & Bennett, op.cit., P.3.

الحاكمة في هذه الدول ترقب نشاط العسكريين في المجتمع بعين الحذر والخشية، حيث أن هذه النخب تفتقر إلى القوة التي تحول بين العسكريين، وبين إزاحتهم من السلطة. فالحكومات هنا هشة وضعيفة، وتصبح في وضع تكون فيه عاجزة عن السيطرة على تكويناتها العسكرية. ولاشك أن ذلك يسهل كثيرا من قيام العسكريين بممارسة دور مباشر في الحياة السياسية.

- يظهر هذا النمط الانقلابي بصفة عامة في الدول ذات الهياكل السياسية الضعيفة، وهى عادة الدول المتخلفة.

- يطلق عادة على جيوش هذه الدول اسم "الجيوش البريتورية"، وهو النمط السائد في مناطق العالم الثالث: أمريكا اللاتينية والعالم العربي وجنوب شرق آسيا وإفريقيا[١].

النمط البريتوري: "التحديد بالمفهوم وخصائصه":

بالرجوع إلى خبرة روما القديمة، فإن اصطلاح البريتورية **Praetorianism** يستخدم من جانب كثير من علماء السياسة ليشير إلى الحالة التي تتميز بضعف الهياكل والمؤسسات السياسية في الدولة، وغياب الشرعية سواء على مستوى القيادة السياسية أو النظام السياسي ككل. وهو الأمر الذي يدفع العسكريين إلى التدخل وتعظيم تأثيرهم السياسي، الذي قد يصل إلى حد السيطرة على العملية السياسية ذاتها[٢].

وقد لعب العسكريون دورا متزايدا في الحياة السياسية بعد الحربين العالميتين، ومع ذلك فقد اعتبرت الحكومة التي يسيطر عليها العسكريون غير طبيعية، ليس لأنها ظاهرة جديدة -فقد رأينا أنها تضرب بجذورها في أعماق التاريخ- ولكن لأن بعض علماء الاجتماع اعتقدوا أن الحكم العسكري ليس بالمجال الخصب للدراسة، كما هو الحال بالنسبة للحكم المدني. وقد يتراوح سبب هذا الاعتقاد من التجاهل إلى العداء للحرب والمهنة العسكرية[٣].

وفي القرنين التاسع عشر والعشرين إضحى التدخل السياسي للعسكريين ظاهرة عامة

---

(١) انظر : Ibid., PP. 3-4.

(٢) انظر وقارن : Roth & Wilson, op.cit., P. 312.

وقد ورد تعريف كلاسيكي لاصطلاح الـ Praetorianism في دائرة معارف العلوم الاجتماعية طبعة ١٩٣٣، حيث تستخدم هذه الكلمة لتصف عادة "الموقف الذي تمارس فيه الطبقة العسكرية لمجتمع معين سلطة سياسية مستقلة داخل هذا المجتمع عن طريق الاستخدام الفعلي أو التهديد باستخدام القوة". لمزيد من التفاصيل انظر : Perlmutter & Bennett, op cit., P. 89.

(٣) ففي الثلاثينات من هذا القرن على سبيل المثال تم تعريف الحكم العسكري على أنه نمط لنظام الدولة "Totalitarianism"

ومنتشرة، فقد برزت عسكرة السياسة في أمريكا اللاتينية كأسلوب من أساليب الحياة هناك، إذ خلقت حروب التحرير التي سبقت مرحلة الاستقلال خلال الربع الأول من القرن الماضي، الظروف الملائمة لتدخل العسكريين في السياسة والحكم. حيث أن الجيوش الثورية التي حققت الاستقلال كانت تضم كثيرا من الجنود والضباط غير المحترفين الذين شعروا بأن من حقهم ممارسة الحكم وشغل الفراغ السياسي الذي خلقه رحيل المستعمر الأسباني. بيد أن الصراع والشقاق سرعان مادب في صفوف هؤلاء العسكريين حتى شهدت معظم دول القارة سلسلة من الانقلابات والانقلابات المضادة[1]. وعلى سبيل المثال فإن انقلاب بوليفيا عام ١٩٦٤م، كان يعد الانقلاب رقم (١٠٨) خلال (١٣٩) عاما من تاريخ بوليفيا[2]. وفي هندوراس تعاقبت الحكومات فيها (١١٥) مرة خلال (١٢٥) عاما التي سبقت عام ١٩٥٠، وكان التغير الحكومي يحدث غالبا نتيجة انقلاب عسكري[3].

وقد أضحت منطقة الشرق الأوسط مسرحا للتدخل العسكري الصريح في الحياة السياسية منذ الحرب العالمية الثانية. وفي بعض الأحيان اقترنت إقامة حكومات عسكرية أو تنصيب رؤساء عسكريين بحل الأحزاب السياسية أو بفرض قيود ثقيلة على كافة الأنشطة السياسية للمجتمع المدني. ويعدد أحد الكتاب (٣٧) انقلابا ومحاولة انقلاب قام بها ضباط الجيش العرب بين عامي ١٩٣٦، ١٩٦٧[4]. وتذكر احصائية أخرى (٨٣) انقلابا ومحاولة انقلابية في الشرق الأوسط بين عامي ١٩٤٥، ١٩٧٢[5]. وكان شكل هذه الانقلابات متنوعا كما كان الحال كذلك بالنسبة لأهدافها. فبعضها دبر للاطاحة بحكومات مدنية، أما البعض الآخر فقد توجه ضد حكام عسكريين. وقد استعاض بعضها عن أنظمة الحكم العسكرية بديكتاتوريات عسكرية جديدة، كما مهد البعض الآخر لحكم عسكري - مدني أو لحكم مدني خالص.

وفي جنوب، وجنوب شرق آسيا وقعت عدة انقلابات ومحاولات انقلابية في باكستان وسري لانكا والبنجلاديش وبورما واندونيسيا. ومما يذكر في هذا الصدد أن هناك (٤٢) انقلابا ومحاولة انقلابية وقعت في آسيا (باستثناء دول الشرق الأوسط) في

---

(١) لمزيد من المعلومات عن العسكريين والسياسة في أمريكا اللاتينية انظر:
Edwin Lieuwen, Arms and Politics in Latin America (London; Praeger Inc., 1963), esp. PP. 21-168.
حيث يذكر المؤلف أن قارة أمريكا اللاتينية شهدت خلال القرن الأول من استقلالها قرابة (٢١٥) انقلابا ناجحا إلى جانب الكثير من المحاولات الانقلابية.

(٢) انظر: جاك ووديس، الجيوش والسياسة، ترجمة عبدالله عبدالحميد(بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية ش.م.م،١٩٨٢)، ص ص ١٠-١١ .

(٣) انظر: المرجع السابق نفسه، ص ١١ .

(٤) المرجع السابق نفسه، ص ٩ .

(٥) المرجع السابق نفسه، ص ص ٩ - ١٠ .

الفترة من ١٩٤٥، ١٩٧٢[1].

أما بالنسبة لدول القارة الإفريقية فقد عصفت بها موجة سريعة من الانقلابات العسكرية منذ منتصف ستينيات هذا القرن. حتى أنه في الفترة القصيرة من ١٩٦٦، ١٩٧٦ وقعت بها أكثر من مئة انقلاب ومحاولة انقلابية[2]. ومع عام ١٩٧٨ كان مايزيد عن نصف دول القارة يحكم بواسطة العسكريين. بل إن كثيرا من هذه الدول قد خضعت للحكم العسكري، منذ استقلالها أكثر من فترة خضوعها للحكم المدني (نيجيريا وغانا وبنين تطرح أمثلة واضحة على ذلك).

وتؤكد هذه الوقائع السابقة حقيقة تاريخية وسياسية مفادها أنه عندما يكون الحكم المدني تنقصه الفعالية ولاينهض على مؤسسات Uninstituationalized فإن جهازه الإداري يصبح غير قادر على السيطرة على المؤسسة العسكرية. ولاشك أن ضعف أو انهيار السلطة المدنية يعني المقدمة الضرورية لظهور البريتورية.

ونستطيع القول إجمالا: أن وجود حالة من الفراغ السياسي Political Vacuum في المجتمع مصحوبة بضعف في السلطة المدنية وعدم استقرار في الأوضاع السياسية والاقتصادية وتردي للأوضاع الاجتماعية، تشكل الوضعية الحقيقية التي يمكن أن نزعم معها بوجود النمط البريتوري.

أولا : الأوضاع السياسية

تدفع الأوضاع السياسية السائدة في الدول المتخلفة إلى ظهور وتدعيم "النمط البريتوري" ومن أبرز هذه الأوضاع ما يأتي:

١ - ضعف وعدم فعالية الاحزاب السياسية وغيرها من المؤسسات السياسية. وتلك سمة هامة تميز الدولة البريتورية، حيث أن وجود أحزاب قوية وفعالة تمتلك عادة وسائل ناجحة لتحقيق التنمية الشاملة والتصنيع في المجتمع، يمكنها - أي هذه الاحزاب، من القضاء على الأوضاع التي ينجم عنها النمط البريتوري.

٢ - غلبة الصراع والشقاق بين أفراد النخبة الحاكمة من السياسيين، مع اختفاء - أو عدم وظيفية أن وجد - مفهوم الزعامة الكارزمية التي تنصهر حولها

---

(١) انظر : المرجع نفسه، ص ١١ .

(٢) ونظرا لكثرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا خلال هذه الحقبة، أصبحت محاولات تصنيفها وتفسير السلوك السياسي القائمين بها نوعا من الرياضيات الذهنية للباحثين انظر في ذلك:

William Gutteridge, "Why does an African army take power" Africa Report, (October, 1970), P 19

الاختلافات والانقسامات وتتكتل وراءها الجهود لتحقيق الأمل والهدف المنشود في الدول النامية، الا وهو بناء الدولة الأمة وتحقيق التنمية الشاملة.

٣ - غياب معارضة سياسية فعالة وحقيقية، وارتفاع قيمة وسائل القوة المادية وأعمال القهر والكبت في القضاء على أي شكل من أشكال المعارضة للنظام القائم. وفي كثير من الأحيان يلجأ الساسة المدنيون إلى العسكريين للاستعانة بهم في تحقيق أغراضهم السياسية، وخاصة حينما تفتقر الحركة السياسية أو النشاط السياسي للوسائل الدستورية.

لقد كان طبيعيا بل وحتما في ظل هذه الأوضاع، حيث تعتمد السلطة المدنية في بقائها على دعم وتأييد من بيدهم وسائل القوة المادية التي تضفي الفعالية، وليس الشرعية، على النظام القائم، أن يتعاظم دور العسكريين في الحياة السياسية ويصبح بامكانهم الإطاحة بالنظام القائم وتولي زمام السلطة في المجتمع، وتلك سمة أساسية من سمات النظام البريتوري.

ثانيا : الأوضاع الاقتصادية:

لاشك أن الضيق الاقتصادي الذي يمسك بخناق الدول المتخلفة والتي تعاني في الغالب من نقص في الموراد الاقتصادية واعتمادها على انتاج وتصدير محصول واحد مما يعرضها لمخاطر تذبذب الأسعار الدولية، ومع تفشى الفساد في الإدارة المدنية ومع سوء التخطيط والتنفيذ لبرامج التنمية الاقتصادية في هذه البلدان، ما يدفع البلاد إلى حافة الانهيار الاقتصادي. أضف إلى ذلك أن العسكريين يهتمون بقضايا التحديث والتوسع الاقتصادي، فالتكنولوجيا المتقدمة تعنى مزيدا من المقدرة العسكرية للدولة، والرخاء الاقتصادي يعنى مزيدا من الانفاق العسكري، وعلى هذا قد يتدخل العسكريون - في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي والتخلف الخانق - بهدف "تنظيف" الدولة من "فساد" السياسيين، وأن يحل محلهم قادة عسكريون أكثر كفاءة وإخلاصا[1].

وتجدر الاشارة هنا إلى أن بعض الدارسين قد أكد على وجود علاقة قوية بين مستوى التنمية الاقتصادية في الدولة وبين احتمال التدخل العسكري فيها[2]. فكلما كانت الدولة أكثر تقدما من الناحية الاقتصادية، كلما قل احتمال تدخل العسكريين في سياستها. وبالمقابل كلما كانت الدولة أقل تقدما من الناحية الاقتصادية كلما زادت

---

(١)انظر : Roth & Wilson, op.cit., P. 317.

(٢) انظر :

Isaac Mowoe, "Soldiers and Politics: Some pre-theoritical propositions and the Great Debate", In Isaac Mowoe (ed.), the performance of the soldiers as Governers: African politics and African military (Washington, D.C. University press of America, 1980), p5.

فرص تدخل العسكريين في سياستها. أي أن هناك علاقة عكسية بين مستوى التنمية الاقتصادية السائد في الدولة وبين احتمال التدخل العسكري في حياتها السياسية.

ثالثا : الأوضاع الاجتماعية:

حقيقة الأمر أن كافة المجتمعات في عالمنا المعاصر تشهد انقسامات وانشقاقات سواء على المستوى الأفقي أو على المستوى الرأسي. وان كان الاختلاف بين مجتمع وآخر كبيرا، من حيث مدى عمق ووضوح هذه الانقسامات، وكذلك من حيث النوع الغالب والذي يحظى بأهمية ملموسة، وكذلك من حيث ما إذا كانت هذا الانقسامات قد خضعت لعملية "تسييس" أم لا؟[1].

ولاشك أن المجتمعات المختلفة – وهي مجتمعات انتقالية أساسا، تمر بتغير اقتصادي واجتماعي سريع – تظهر فيها هذه الانقسامات الطبقية والاثنية والإقليمية بشكل حاد. وتميل الطبقات الاجتماعية إلى التفتت، وتعوزها التوجهات الموحدة، وبعبارة أخرى فإن هذه الطبقات تعاني من عدم التجانس. بل وفي مثل هذه المجتمعات، وبصفة خاصة إفريقيا، تتزايد فيها أهمية النزعات الاولية (العرقية – الإقليمية – الدينية) وهو مايدفع إلى التدخل العسكري في السياسة، كما حدث في انقلابي نيجيريا عام ١٩٦٦[2].

وعلاوة على الانقسام والتفتت لهذه المجتمعات البريتورية، فإنها تفتقد الطابع المؤسسي على حد تعبير هنتنجتون، حيث أن السياسة في البلدان المتخلفة تفتقر إلى الاستقلال والتعقيد والانسجام والتكيف (وهي شروط المؤسسية لدى هنتنجتون). فضلا عن درجة كبيرة من "التسييس"، وهي تتدخل بصورة مباشرة في السياسات العامة.

ويتمثل الوضع الثالث الذي يدفع إلى تكوين نظام بريتوري في غياب طبقة وسطى قوية ومتجانسة وهو مايتضح في وجود فجوة ضخمة بين القلة الغنية والكثرة المعدمة، بين من يملكون ومن لايملكون، فالطبقات الوسطى في النظم البريتورية هي عادة صغيرة وضعيفة وغير فعالة بل ومنقسمة على ذاتها وليس لديها أي سلطة، فهي لاتمارس دورا يذكر من الناحية السياسية[3].

يتضح من العرض السابق لأشكال وأنماط تدخل العسكريين في الحياة السياسية لكافة المجتمعات قديما وحديثا، أن نمط التأثير المباشر والصريح للعسكريين، والذي يأخذ

---

(١) انظر: Roth & Wilson, op.cit., PP. 53-71.

(٢) انظر : جالك ووديس، مرجع سابق، ص ٧٢.

(٣) انظر مزيدا من تفصيل هذه السمات والأوضاع في : Perlmutter and Bennet, op cit , PP 203 205

شكل الانقلابات العسكرية، هو السائد في البلدان المتخلفة والتي تمثل البيئة الخصبة لنمو وترعرع النمط البريتوري بما يعنيه من وجود حالة من الفراغ السياسي في المجتمع مصحوبة بضعف السلطة المدنية وعدم استقرار في الأوضاع الاقتصادية والسياسية وتردى الأوضاع الاجتماعية.

بيد أن ذلك ينبغي ألا يقود إلى مجرد التفكير بأن العلاقات المدنية العسكرية في الدول الصناعية المتقدمة، وبصفة خاصة أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، خالية تماما من التوتر والصراع.

إن خبرة القرن العشرين ينبغي أن تكون ماثلة في أذهاننا بما يصرف عن الاعتقاد الخاطئ القائم على حياد الدولة وقواتها المسلحة[1]، فالبنتاجون (وزارة الدفاع) الأمريكي له وزن ثقيل في عملية صنع السياسة الأمريكية، وله روابطه مع صناعة الأسلحة الحديثة، ونفوذ واسع في الجامعات. بل الأكثر خطورة أن عمليات صياغة السياسة العامة للدولة وتوجيه القرار السياسي إنما يتحكم فيها فعليا ذلك "المركب الصناعي - العسكري" كما عبر عنه وحذر منه الجنرال "ايزنهاور" الرئيس الأمريكي الأسبق في خطبة الوداع المشهورة.

وفي دراسة لباحث أمريكي عن القوات المسلحة الأمريكية يصل إلى القول بأن المجتمع الأمريكي هو مجتمع خاضع لقوى المؤسسة العسكرية، إذ أورد بالأسماء والأرقام أعداد ووظائف قيادات هذه المؤسسة في الشركات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العاملة في المجتمع الأمريكي، والتي تمارس ضغوطا متنوعة على مخططي السياسة الداخلية والخارجية للدولة. ويقرر أن عددا متزايدا من الأمريكيين أصبحت له مصالح اقتصادية واجتماعية ترتبط مع المؤسسة العسكرية، وأن هذه المؤسسة هي أهم مؤسسة قومية في أمريكا، وأن (٧٠٪) من نشاط البحث العلمي يتم لحساب وزارة الدفاع الأمريكية بطريق مباشر أو غير مباشر[2].

وفي فرنسا ساد التوتر السياسي في الجيش إبان انتهاء الحرب الجزائرية عام ١٩٦٠ وقد تم التلويح بالجيش الفرنسي كقوة للتخويف السياسي خلال الاضراب العام في فرنسا عام ١٩٦٨ . أما بريطانيا العظمى فقد أرسلت الجيش إلى Ulster ولايخفى الدور المتزايد الذي يلعبه الجيش البريطاني في دينامية الأحداث السياسية لأيرلندا الشمالية منذ عام ١٩٧٠م.

---

(١) انظر: جاك ووديس، مرجع سابق، ص ص ١٥ - ١٦ .

(٢) انظر: مجدي عبده حماد، المؤسسة العسكرية ونماذج بناء التنمية السياسية في إفريقيا مع دراسة الدور السياسي للعسكريين في غانا ١٩٦٦ - ١٩٦٩. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٠ .

الفصل الأول

عوامل تدخل العسكريين في الحكم



الفصل الأول

عوامل تدخل العسكريين في الحكم

ثمة مدرستان فكريتان تم تطويرهما لشرح وتوضيح تدخل العسكريين في السياسة والحكم، ليس فقط في الدول الإفريقية المستقلة حديثا ولكن في الدول النامية أيضا.

تؤكد أولى المدرستين على مايطلق عليه "الخصائص الداخلية"، حيث يستطيع المرء طبقا للمقولات الأساسية لهذه المدرسة أن يفسر التدخل العسكري في السياسة بصورة أساسية عن طريق الرجوع إلى الهيكل الداخلي للمؤسسة العسكرية[1]. وبعبارة أخرى فإن الأصول الاجتماعية للضباط ودرجة الاحتراف ومدى الانشقاق والتلاحم الاجتماعي الداخلي والعقيدة السياسية داخل المؤسسة العسكرية، تعد عوامل هامة تساعدنا في تفسير تدخل العسكريين الصريح في الحياة السياسية.

إذن فميدان البحث عن العوامل التي تدفع للتدخل العسكري المباشر في السياسة يكمن في الإجابة على التساؤل الذي طرحه "جانوتيز" حول الخصائص التي تتمتع بها المؤسسة العسكرية في الدولة الحديثة والتي تسهل من تدخلها في السياسة الداخلية؟

غير أن الأخذ بهذه النظرة الأحادية لتفسير التدخل يترتب عليها مخاطر عديدة في

---

(١) انظر :

Samuel Decalo, Coups and Army Rule in Africa: Studies in Military Style (New Haven: Yale University Press, 1976) P. 7.

وربما تعد أول محاولة ضخمة لكشف دور العسكريين في الحياة السياسية عموما تلك الدراسة التي قام بها الأستاذ فاينر عام ١٩٦٢، حيث يرى بأن هناك علاقة قوية بين مستوى الثقافة السياسية (أدنى ومنخفض ونام وناضج) وبين احتمال التدخل العسكري في السياسة. فالدول التي يكون فيها مستوى الثقافة السياسية عند الحد الأدنى تسقط الحكومة فيها باستخدام العنف أو التهديد باستخدامه فالثقافة السياسية هنا لاتحول دون استخدام العنف، وعلى هذا فإن القوات المسلحة ربما تختار التدخل والإطاحة بالحكم القائم، ويصبح رجال الجيش بعد توليهم المواقع السياسية "بيروقراطية مسلحة" على حد تعبير "Finer" والدول التي تتمتع بمستوى ثقافة سياسية منخفض، فان الحكومات المدنية بها يمكن ازاحتها بسهولة أيضا، بيد أنه ينبغي أن يكون هناك مبرر للانقلاب العسكري في هذه الحالة. وهذا يعني أن الشرعية تلعب دورا كبيرا في تلك الدول. أما الدول التي تتمتع بمستوى ثقافة سياسية نامية، فإن حكوماتها تتمتع بدرجة عالية من الشرعية، بمعنى أن هناك إجراءات مقبولة لتغيير السلطة السياسية والمناصب السياسية ونادرا ماتحدث الإطاحة بالحكومة عن طريق القوات المسلحة حيث أنه من المحتمل ان يواجه مثل هذا العمل بمقاومة من جانب الجماعات الحكومية المتطورة أما في الدول التي تتميز بمستوى عال وناضج من الثقافة السياسية، فإن حكوماتها تتمتع بالشرعية الكافية لمنع أي تهديد من جانب القوات المسلحة. انظر

Samuel Finer, The Man on Horse Back: The Role of the military in politics (New York: Fredrik A. Praeger, Inc. 1962).

التحليل حيث أنها تؤكد فقط على "العوامل العسكرية" وتغفل تماما العوامل الأخرى غير العسكرية، ونعني بها أثر العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع. وهناك أيضا متغيرات البيئة الدولية والإقليمية. إذ لاتشير إليها هذه المدرسة البتة، على الرغم من إن الواقع الإفريقي خاصة والعالم النامي عامة يؤكد على أهمية هذه المتغيرات والعوامل غير العسكرية، وأنها لعبت دورا هاما ومؤثرا في تدخل العسكريين وسيطرتهم على السلطة السياسية[١].

وتشير ثاني المدرستين إلى التحليل السابق باعتباره نوعا من "السفسطة" لاقيمة له. ويميل اصحاب هذه المدرسة - وعلى عكس الأولى - إلى التأكيد على الضعف الهيكلي والمجتمعي عند تفسيرهم للتدخل العسكري. فوفقا لأصحاب هذا الأتجاه يكون ضعف المؤسسات القائمة في المجتمع - إذ تصبح ذات طبيعة هشة ورقية - والخلل النظمي وانخفاض مستوى الثقافة السياسية بمثابة القوى الدافعة للعسكريين للاستيلاء على السلطة السياسية في المجتمع[٢].

إذن فالعوامل الأكثر أهمية للتدخل العسكري في الحكم - وفقا لأنصار هذه المدرسة هى بالأساس عوامل سياسية تعكس البيئة المؤسسية والسياسية للمجتمع وليس الخصائص الاجتماعية أو التنظيمية للمؤسسة العسكرية.

وقد دلل هنتنجتون على النتيجة السابقة مجادلا بإن "الأسباب العسكرية لا تفسر التدخلات العسكرية في السياسة لأن أسباب مثل هذه التدخلات تكمن في البيئة المؤسسية والسياسية للمجتمع"[٣]. ويعزو ذلك إلى أن التدخل العسكري هو أحد الجوانب المحددة لظاهرة أكثر اتساعا تسود المجتمعات النامية حيث تفتقر السياسة إلى الاستقلالية والتعقيد والتكيف (وتلك شروط إضفاء الطابع المؤسسي على النظام السياسي لدى هنتنجتون). ففي مثل هذه المجتمعات تسييس أنماط مختلفة وعديدة للقوى الاجتماعية والجماعات الخاصة، وهذا يعنى أنها تصبح نشيطة في السياسة العامة وفي القضايا التي تؤثر ليس فقط على جماعاتها (كالنقابات العمالية والجامعات والنوادى ورجال الدين) ولكن على المجتمع ككل[٤].

---

(١) لاشك أن تحليل السمات الهيكلية والتنظيمية للمؤسسة العسكرية مثل التماسك والذاتية والاختلاف الهيكلي والتخصص الوظيفي يعد عاملا مساعدا في فهم التدخل العسكري، وربما تلعب هذه السمات دورا بارزا في نجاح مثل هذا التدخل المباشر.

(٢) انظر: Decalo, op.cit., PP. 8-12.

(٣) انظر: Samuel P. Huntington, Political order in changing societies (Bombay, Vakils, Feffer and Simons. Private Ltd , 1975), p109

(٤) انظر: Ibid , PP 109-110

وعلى هذا فإن العسكريين في مثل هذه الدول لايتركز ميدان اهتمامهم حول زيادة الأجور وقوة المؤسسة العسكرية فقط، وإنما ينصب اهتمامهم أيضا على عملية توزيع السلطة والمكانة في النظام السياسي.

وقد يبدو إذن أن الأسباب التي تقف وراء التدخل السياسي للعسكريين هي ذات الأسباب المسئولة عن التدخل السياسي لنقابات العمال ورجال الأعمال والدارسين و "الاكليروس". وهذه الأسباب لاتكمن في طبيعة جماعات بعينها، ولكنها تكمن في طبيعة المجتمع، وبصفة خاصة، في حالة غياب - أو ضعف - مؤسسات سياسية فعالة والتي من خلالها تستطيع القوى الاجتماعية الإسهام في الحياة السياسية. والمجتمع من هذا النوع يطلق عليه هنتنجتون اسم المجتمع البريتوري[1].

بعد هذا الاستعراض الموجز لأهم الاتجاهات النظرية في تفسير وتحليل الظاهرة العسكرية في الدول النامية، فإنه يمكن القول بأنه تجنبا لسلبيات النظرة الأحادية في تفسير الظواهر الاجتماعية والسياسية، ونظرا لبعض الأغراض التحليلية، فقد آثرت التمييز بين مجموعتين من العوامل التي تقف وراء شيوع الظاهرة العسكرية في إفريقيا: حيث تعبر المجموعة الأولى من العوامل عن المتغيرات الأصيلة الممثلة للمناخ العام الذي يقع فيه هذا التدخل، بينما تعبر المجموعة الثانية عن جملة المتغيرات المساعدة على تحقيق ونجاح التدخل العسكري.

وسوف نعالج كلا من هاتين المجموعتين في مبحث مستقل.

---

(١) انظر : Ibid., P. 110.

المبحث الأول

العوامل الأصيلة للتدخل

لو حاولنا البحث عن المتغيرات والأوضاع التي تشكل البيئة الأصيلة لظهور وتنامي النمط البريتوري في إفريقيا، لبرزت أهمية العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتردية والتي تتفاعل مع مجموعة من المؤثرات النابعة من البيئة الخارجية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي. وسوف نوضح تأثير كل من هذه العوامل في أربعة مطالب أساسية.

المطلب الأول

العوامل السياسية

تسود القارة الإفريقية مجموعة من الأوضاع والمشكلات السياسية تسهم في خلق وتطوير الظاهرة العسكرية في الإطار الإفريقي. وتبرز في هذا الصدد أربع مشكلات أساسية وهى:

١ - مشكلة الخلافة السياسية :

التساؤل الجوهري في هذه الحالة يتعلق بطريقة تغيير القيادة السياسية وأسلوب انتقال السلطة من يد لأخرى. بعبارة أخرى هل هناك "ميكانزم" دستوري مستقر يكفل اختيار قائد سياسي جديد، أو تنحية قائد معين؟

واقع الأمر أنه إذا نظرنا إلى الديمقراطيات الليبرالية لوجدنا أن عملية خلافة القيادة السياسية تتم من خلال انتخابات دورية يمتلك فيها المواطنون درجة واسعة من حرية الاختيار[1]. أما في الدول النامية فإن عملية اختيار القائد السياسي وإضفاء الطابع الشرعي على وجوده في السلطة - بمعنى تبرير وجوده من منطلق الإرادة الجماعية - تعد واحدة من أخطر الازمات التي تواجها أنظمة الحكم في هذه الدول، نظرا لغياب قواعد واضحة وإجراءات محددة تحكم عملية انتقال السلطة.

فكثير من أنظمة الحكم في الدول النامية - ومنها الإفريقية - تتدرج في إطار النظم الاوتقراطية الأبوية التي ينفرد فيها الحاكم باتخاذ القرار، ويحاول القائد في هذه النظم التشبه بالأب في علاقته بالجماعة، ولذلك ينظر إليه على أنه رب العائلة الكبيرة، رغم ما في ذلك من خلط بين المفهوم الحياة الخاصة والحياة العامة. وقد ادعت بعض الزعامات

(١) انظر : Roth & Wilson, Op Cit., P. 316.

الوطنية التي قادت بلادها للاستقلال في توليها للسلطة امتلاكهم صفات "كارزمية"، باعتبارهم الآباء المؤسسون "Founding Fathers" أكثر من اعتماد سلطتهم على مجموعة محددة من القواعد السياسية التي تحظى بالاتفاق العام. ونظرا لذلك فإنه عندما يموت القائد أو يتقاعد بنفسه أو يتم الإطاحة به عن طريق عمل انقلابي، فإن الدولة تكتنفها حالة من الغموض وعدم الاستقرار. إن السياسة في معظم البلدان الإفريقية لاتتفق والنظم ذات الطابع المؤسسي فهى غير محكومة بالقواعد التي تمنعها بصورة فعالة ومؤثرة من الاستخدام غير المشروع لأدوات العنف والقهر في المجتمع. وإذا نظرنا إلى الواقع السياسي العام في إفريقيا خاصة في ميدان النشاط الانتخابي والتنافس الحزبي حتى أواخر الثمانيات نجد أنه تضاءل سواء من حيث المجال أو الأهمية بحيث أن القابضين على السلطة - مدنيين وعسكريين على السواء - يتبنون ممارسات سلطوية في سعيهم لاحتكار السيطرة على دفة الحكم في البلاد، وتصبح السياسة وكأنها نوع من سياسات القصر Palace Politics يشارك فيها ذوو الحظوة، فقط من أفراد النخبة الحاكمة والعملاء والمنتفعين من النظام الحاكم(١).

ويوضح الجدول التالي الحالات التي تمت فيها خلافة القيادة السياسية بصورة سلمية ودستورية، وذلك خلال الفترة من ١٩٦٠ وحتى ١٩٨٣م.

م	الدولة	الرئيس السابق	خليفته	تاريخ الخلافة	ظروف الخلافة*
١	الجابون	ليون مبا	عمر بونجو	١٩٦٧	وفاة مبا
٢	الجزائر	هواري بومدين	الشاذلي بن جديد	١٩٧٨	وفاة بومدين
٣	الكميرون	احمد واهيدجو	بول بيا	١٩٨٢	استقالة اهيدجو
٤	بوتسوانا	سيرتس كاما	كويت ماسير	١٩٨٠	وفاة كاما
٥	كينيا	جومو كينياتا	آرب سوى	١٩٧٨	وفاة كينياتا
٦	السنغال	ليوبولد سنجور	عبده ضيوف	١٩٨٠	استقالة سنجور
٧	ليبيريا	وليم توبمان	وليم تولبرت	١٩٧١	وفاة توبمان
٨	مصر	جمال عبدالناصر	أنور السادات	١٩٧٠	وفاة عبدالناصر
		أنور السادات	حسني مبارك	١٩٨١	اغتيال السادات

(١) انظر :

Robert H. Jackson and Carl G. Rosberg, Personal Rule in Black Africa: Prince, Autocrat, Prophet, Tyrant (California: Universitiy of California press, 1982), pp. 1-2.

١ - الخلافة كميكانزم دستوري في إفريقيا ١٩٦٠ - ١٩٨٣:(*)

وقد أكدت البيانات التي قمت بجمعها عن (٣٣) دولة إفريقية جنوب الصحراء أن هناك خمس دول انتهت زعامة أول قائد لها بعد الاستقلال عن طريق الوفاة في السلطة، وأن هناك دولتين فقط انتهت زعامة القائد الأول فيهما عن طريق الاستقالة (أهيدجو في الكميرون وسنجور في السنغال)، في حين أن أكثر من نصف الدول موضع البحث تم تغيير أول قائد لها بعد الاستقلال عن طريق الانقلاب العسكري (انظر الجدول التالي):

م	الدولة	أول قائد	تاريخ انتهاء قيادته (عن طريق انقلاب)
١	زائير	كسافيبو	١٤ سبتمبر ١٩٦٠
٢	توجو	سيلفيانوس أوليمبيو	١٣ يناير ١٩٦٣
٣	الكونغو برازفيل	فولبير يولو	أغسطس ١٩٦٣
٤	بنين	هربرت ماجا	٢٨ أكتوبر ١٩٦٣
٥	إفريقيا الوسطى	ديفيد داكو	٣١ ديسمبر ١٩٦٥
٦	بوركينا فاسو	موريس يايميجو	٣ يناير ١٩٦٦
٧	نيجيريا	ازيكوى	١٥ يناير ١٩٦٦
٨	غانا	كوامى نكروما	٢٤ فبراير ١٩٦٦
٩	مالـى	موديبو كيتا	١٩ نوفمبر ١٩٦٨
١٠	أوغنده	ميلتون اوبوتى	٢٥ يناير ١٩٧١
١١	رواندا	كامى باندا	٥ يونيو ١٩٧٣
١٢	النيجر	هامانى ديورى	١٥ أبريل ١٩٧٤
١٣	اثيوبيا	مجموعة من الاباطرة توالت في الحكم حتى تم تتويج هيلاسلاسى عام ١٩٣٠م	١٢ سبتمبر ١٩٧٤
١٤	تشـاد	تومبالباى	١٣ أبريل ١٩٧٥
١٥	موريتانيا	مختار ولد داده	١٣ أبريل ١٩٧٥
١٦	غينيا الاستوائية	فرنسيسكو نجويما	٣ أغسطس ١٩٧٩
١٧	جامبيا	داودا جاورا	١٩٩٤

(*) يلاحظ أنها لا تتضمن الخلافة السياسية عن طريق الانتخابات الوطنية، حيث أنه في جميع الأمثلة التي يتولى فيها القادة الجدد السلطة عن طريق الانتخابات فإن مثل هذه الانتخابات تكون نتيجة مباشرة للإطاحة بالنظام السابق، أو يتم تنظيمها من قبل صانعي الانقلاب العسكري أنفسهم.
انظر: Africa Report, Vol. 28, No 3, (1963) P 25

٢ – الصراعات والانقسامات السياسية بين أفراد النخب الحاكمة :

لقد كانت الزعامة الكارزمية تمثل خطوة هامة في عملية بناء الدولة القومية في إفريقيا وذلك من خلال جذب الولاء الجماهيري لشخصية الزعيم القومي. بيد أن هذه الزعامة "الكارزمية" ليست هدفا في حد ذاتها، وإنما الهدف منها ومن تأسيسها هو نقل الولاء من شخص الزعيم القومي إلى الحزب نفسه، أي تأسيس الولاء في شكل التنظيم الحزبي القومي. أي أن أهمية الزعامة القومية في هذا المجال تتمثل في وظيفتها في تحقيق الوحدة السياسية وتعبئة الجماهير حول شخص الزعيم. ولكن من الناحية الواقعية نجد أن الكثير من الزعماء القوميين استمروا في جذب الولاء لأنفسهم وفشلوا في نقله للحزب، أو بمعنى أدق لم يرغبوا في ذلك. ومن هنا حدث في كثير من الحالات صراع بين الزعيم القومي، الذي تطور في شكل كارزما، وبين بقية أعضاء الصفوة الحاكمة التي قد تكون رفعته إلى مستوى الزعامة الملهمة، وأضفت عليه الشخصية الزعامية[١].

وقد دفع الانقسام داخل صفوف الزعامة السياسية في قمة الهرم السياسي، العسكريين للتدخل في الحياة السياسية ومثال ذلك:

(أ) التدخل الأول للجنرال موبوتو في السياسة الكونغولية في سبتمبر ١٩٦٠ على أثر النزاع بين الرئيس كازفوبو ورئيس الوزراء باتريس لومومبا. ومن ثم اعتبر عمله هذا بمثابة تحييد للسياسيين الكونغوليين. وكان الجيش في هذه الحالة يلعب دور الحكم في النزاع المدني.

(ب) تدخل الكولونيل كريستوف سوجلو ليضع حدا للانقسام الدائم في السياسة الداهومية في أكتوبر ١٩٦٣ من قبل الرئيس المؤقت هربرت ماجا.

وهكذا فإن العسكريين أمثال موبوتو وسوجلو قد دفعوا للسيطرة على الحكم في البلاد بهدف استعادة التوازن السياسي الذي تحطم على عتبات الصراعات الشخصية والانقسامات داخل النخب السياسية الحاكمة[٢].

٣ – **التحلل التنظيمي لنظام الحزب الواحد ..** فضلا عن تناقص هيبته وعجزه عن تحريك الجماهير وتعبئتها – وحتى المنظمات الجماهيرية التابعة له أو المتحالفة معه –

---

(١) انظر: د.حورية توفيق مجاهد، نظام الحزب الواحد في إفريقيا بين النظرية والتطبيق، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٧)، ص ١٠٥ .

(٢)انظر :

Claude Welch, “Soldier and State in Africa” in M. Doro & N. Stultz (eds.) Governing in Black Africa: Perspective on New states (New Jersey); Prentice-Hall, Englewood Cliffs, 1970), PP. 156-70.

واتجاهه صوب القضاء على المعارضة السياسية. ويرى الأستاذ/ ويلش أن الحماس الجماهيري الذي صاحب نشأة الأحزاب المسيطرة في إفريقيا قد أصابه الوهن والضعف. ويعزو البعض تناقص مكانة الحزب هذه إلى: (أ) الاعتماد على القوة والقمع بصورة متزايدة لتحقيق الطاعة والولاء. (ب) التأكيد على الإجماع ووحدة الآراء في مواجهة القوى صاحبة الرأي الآخر. (ج) ويترتب على ذلك إنكار أي اختيار سياسي فعال.

لقد صاحب تحقيق الاستقلال ثورة من التوقعات الجماهيرية، وما أثير عن العصر الذهبي الذي سيصاحب عملية رحيل المستعمر الأوربي، حتى أن الاستقلال والحكم الذاتي، فسر في بعض المناطق على أنه نهاية للضرائب الباهظة والعمل الجماعي والمظاهر الأخرى غير المرغوب فيها المتعلقة بالسلطة الإدارية، بيد أن مثل هذه الآمال كان من الصعب تحقيقها. وكذلك أسهم الضيق الاقتصادي الذي أمسك بخناق الدول الإفريقية حديثة الاستقلال، في أن يفقد الحزب مكانته.

ومن الملاحظ أن العوامل الأساسية التي أدت إلى تدهور الأحزاب السياسية في إفريقيا هى عوامل ذاتية، أي متعلقة بالأحزاب نفسها، "فالتكتيكات" والتنظيمات الحزبية التي كانت تلائم أنشطة الحزب في مواجهة الاستعمار وسياسته أضحت غير مناسبة لأعمال الحكومة بعد الاستقلال. وهو الأمر الذي جعلها أدوات غير فعالة أو إن شئت الانصاف، فقل أقل فعالية في الحكم الذاتي للدولة الإفريقية المستقلة. هذا وقد وقفت الأنحيازات الأولية (على أساس سلالى - اثنى - دينى ...الخ) عائقا أمام قبول الولاء للحزب المسيطر ولقائده وللأمة كما زعم ذلك. ففي معظم الدول الإفريقية لاتزال الانحيازات الأولية قوية، فما كان يجمع بينها هو العداء المشترك للاستعمار. أما وقد رحل الاستعمار اليوم فما الذي يجمع بينها؟

وكما سبق وذكرنا فإن ميل الحزب لاستخدام القوة بدلا من الاستمالة في تحقيق الولاء والطاعة للنظام الحاكم، مستخدما في ذلك القضاء على كافة أشكال المعارضة السياسية قد أثر على الحياة السياسية في الدول الإفريقية. ويوضح الأستاذ زولبرج تعقيدات هذا التحول من مفهوم السلطة "Power" إلى مفهوم القوة "Force" .

(أ) فقد وقعت الحكومات في شرك الاعتقاد بأن التعامل العنيف سوف يقضى على المطالب المنشقة.

(ب) تزايد استخدام القوة يعظم من أهمية الجيش والبوليس والجماعات الأخرى التي تملك القوة. وفي المقابل فإن أهمية الأحزاب السياسية والخدمات المدنية والمؤسسات المشابهة تبدأ في التناقص.

(ج) إذا وجد الأفراد أو الجماعات أنه تنقصهم الفرصة للنشاط السياسي المشروع

والتعبير عن مطالبهم بصورة شرعية، فإنهم سيحاولون استخدام القوة في التعبير عن هذه المطالب[1].

وقد يكون البديل للزعامة القومية "التي أضحت لا وظيفية في عملية البناء القومي" والتفكك الهيكلي والتحلل التنظيمي لنظام الحزب الواحد في إفريقيا، هو التدخل العسكري حيث يطرح العسكريون زعامة جديدة قد تحاول إضفاء الطابع الشرعي على وجودها في السلطة من خلال إنشاء نظام حزب واحد جديد كما فعل موبوتو في زائير والنميري في السودان والجنرال بوكاسا في إفريقيا الوسطى والعقيد القذافي في ليبيا. فكأننا والحالة هذه أمام حالة من التغذية الاسترجاعية بين نظام الحزب الواحد والانقلابات العسكرية في إفريقيا.

٤ – **بعض الاعتبارات الأيديولوجية** التي تصاحب وقوع الانقلابات العسكرية فالحكومات التي تحركت إلى "اليسار" وفقا للتكوينات الأيديولوجية لصانعي الانقلاب تم الإطاحة بها في غانا ومالي وإفريقيا الوسطى في ١٩٦٦م. وقلة من الحكومات هي التي تحركت إلى اليمين، أو فشلت في التحرك "لليسار" تم الإطاحة بها في توجو ١٩٦٣ وفولتا العليا ١٩٦٦م وداهومي ١٩٧٢ وبورندي ١٩٦٦ واثيوبيا ١٩٧٤ .

ونخلص إلى القول بإن التحلل السياسي، وهزال المؤسسات الحزبية في إفريقيا، من أهم العوامل السياسية التي تدفع إلى سيطرة النسق العسكري على شئون المجتمع الإفريقي. ولانتفق مع الرأي القائل "بأن دولة الحزب الواحد أداة وقائية فعالة ضد الحكم العسكري بدرجة أكبر من نظام الأحزاب المتعددة"ويتزعم هذا الرأي على مزروعى Ali Mazrui الذي يضيف أنه "بالقدر نفسه، ومن واقع السجل الإفريقي أيضا، قد يبدو أن نظام الأحزاب المتعددة المستقر يعد علاجا ضروريا إذا ما وجد إن الحكم العسكري لن ينتهي أبدا[2]. ويستدل مزروعي على ذلك بقوله أن كثيراً من "مصائب" الانقلابات العسكرية في العقدين الأولين للاستقلال كانت بسبب حكام البلاد التي كانت تعتمد وقتئذ على نظام التعدد الحزبي، أو كانت لم تدمج بعد في حزب واحد. وقد كانت نيجيريا أول بلد ناطق بالانجليزية يقوم بانقلاب عسكري، وكانت في واقع الأمر تقوم على أحزاب متعددة حتى سنة ١٩٦٦ م. وقد حدث انقلاب ابراهيم عبود في السودان على أساس أنه ضد نظام الأحزاب المتعددة القوى الواضح.

ونؤكد هنا أنه غير موضوعي القول بما إذا كان نظام الحزب الواحد أو التعدد الحزبي

---

(١)انظر : Ibid., PP. 164-66.

(٢) لمزيد من التفصيلات حول هذا الرأي انظر: على مزروعي، "التركيب السياسي في القارة الإفريقية"، ترجمة حسن شكري، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية عدده٥ (أبريل-يونيو١٩٨٤) ص ٥٧.

أكثر ملائمة للتدخل العسكري[1]. وكما سبق القول فقد وقعت انقلابات عسكرية في دول ذات تعدد حزبي وأخرى ذات حزب واحد وثالثة لا حزبية، وأنه ليس من الضروري وجود علاقة سببية بين سقوط نظام الحزب الواحد أو المسيطر وأن يحل محلها نظم عسكرية. قد يكون ذلك ممكنا في بعض الحالات حينما تحتكر حفنة من السياسيين السلطة، ويسيئون استخدامها سعيا وراء البقاء في الحكم. ويصبح تدخل الجيش في هذه الحالة باعتباره الملجأ النهائي بهدف تغيير الحكم.

لاتكمن المشكلة في وجود حزب واحد أو تعدد حزبي، ولكن العبرة في التساؤل عما إذا كانت المؤسسات الحزبية القائمة في الدولة تطرح الميكانزم الملائم لتعبئة الجماهير بصورة دائمة ومستقرة أم لا؟ مثال ذلك "الحزب الديمقراطي الغيني في ظل حكم سيكوتوري قد نجح في تعبئة الجماهير في لحظات حاسمة، حيث الهم الجماهير في غينيا بأن يدلوا بأصواتهم من أجل الحصول على الحرية من فرنسا في استفتاء ديجول ١٩٥٨، - بيد أن الحزب لم ينجح في تعبئة الجماهير على الدوام، يتضح ذلك من هروب مئات الالاف من الغينين وتكوينهم - على حد تعبير مزروعى - "ديسبورا غينية" كثيفة في غربى إفريقيا وفرنسا. وقدر أن واحدا من كل خمسة أشخاص من الغينيين هرب من غينيا في العقدين الاخيرين[2]. ولولا شخصية سيكوتوري وبراعته السياسية لانهار النظام السياسي بأسره في أي لحظة طوال العقدين الأخيرين بعد الاستقلال. يثبت ذلك سيطرة العسكريين على الحكم في غينيا وإعلانهم حل الحزب الديمقراطي الغينى بعد أسبوع واحد من وفاة سيكوتوري (٢٦ مارس ١٩٨٤م).

إذن يشكل التحلل وعدم الاستقرار السياسي فضلا عن ضعف السلطة في الدولة، عاملا مشجعا للتدخل العسكري. وهذا مادفع البعض إلى القول بأنه ليست القضية أن يستولى أي فرد على السلطة، حيث أنها تنتظر من يستولى عليها"[3].

---

(١) انظر :

A. Gupta, Government and Politics in Africa, (London: Vikos Publishing house, P.V.R. Ltd., 1975), P. 152 and Mowoe, Op.Cit., PP. 4-12.

(٢) انظر : على مزروعي، مرجع سابق، ص ٥٥.

(٣) انظر : Gupta, Op.Cit., P. 153. وقد تؤكد هذه المقولة نظرية التطور المؤقت "التي نادى بها بعض الكتاب لتفسير الانقلابات العسكرية في الدول النامية ومفادها أن هذه الدول تمر بمرحلة انتقالية منذ استقلالها وعادة ماتنتهي هذه المرحلة بتدخل العسكريين والاستيلاء على السلطة نظرا لفشل المدنيين في اشباع حاجات المجتمع.

انظر : Alan Walls, "The coup D'etat in theory and practice independent Black Africa in the 1960's" American Journal of Sociology, Vol. 79, No. 4, (1973-74), PP. 871-87.

وانظر أيضا : [illegible]، "ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا بين النظرية والتطبيق"، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد الرابع (١٩٧٥)، ص ص ٢١٤ - ٢١٥.

المطلب الثاني
العوامل الاقتصادية

تأتي الأزمات الاقتصادية المتراكمة لتمسك بخناق المجتمعات الإفريقية، وقد يكون رد الفعل متمثلا في الأعمال الانقلابية التي يقوم بها العسكريون في كثير من الأحايين، باعتبارهم حماة الأمة من خطر التدهور والانهيار الاقتصادي. ولايكاد يخلو أي بيان يصدره العسكريون بعد استيلائهم على السلطة من مثل هذا المعنى، وإذا نظرنا إلى طبيعة الاقتصاديات الإفريقية لوجدنا أنها ذات طبيعة متخلفة وتابعة، ويتمثل ذلك في:

١ - أن الاقتصاد الإفريقي هو اقتصاد أولى، يعتمد على صادرات المواد الخام سواء كانت زراعية أو معدنية. وتعتمد الدول الإفريقية - وهو الحال بالنسبة لمعظم الدول المتخلفة- على التخصص في انتاج وتصدير محصول واحد، كالكاكاو والبن والقطن وهو ما يجعل اقتصاديات هذه الدول عرضة لتقلبات الاقتصاد العالمي وما يصيبه من كساد أو رواج، ولاسيما تقلبات الأسعار العالمية[1]. ولا شك أن انخفاض الأسعار العالمية للكاكاو في الخمسينيات والستينيات كان له أثر سئ على الاقتصاد الغاني وتعطيل برامج التنمية التي وضعها الرئيس نكروما، وهو الأمر الذي مهد لتدخل العسكريين والإطاحة بنظامه في ٢٤ فبراير ١٩٦٦م. وكذلك فإن انتكاسة الديمقراطية في نيجيريا، والإطاحة بنظام الرئيس شاجارى من جانب انقلاب عسكري في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣، ترجع بصورة كبيرة إلى التدهور الاقتصادي الذي يعزى بدوره - بشكل أساسي - لانخفاض أسعار البترول وانخفاض الطلب عليه، حيث أن البترول يشكل عماد الاقتصاد النيجيري، فهو يمد البلاد بنحو (٩٠٪) من عملاتها الصعبة. وقد أسهم الكساد العالمي في خفض الطلب على صادرات نيجيريا الأخرى مثل الكاكاو والمطاط. وهو الأمر الذي دفع الرئيس السابق شاجارى بفرض إجراءات تقشف صارمة في الميزانية التي قدمت للبرلمان قبل يومين من إعلان الإطاحة به[2].

٢ - تتميز البلدان الإفريقية بانتشار حالة الجفاف الشديد، ونقص الغذاء، وتفشي البطالة. إذ تعد مشكلة الغذاء عقبة رئيسية أمام طريق التنمية في إفريقيا. ويزيد من حدة المشكلة حالة الجفاف الشديد التي عانت منها الدول الإفريقية، خاصة إقليم الساحل - الذي يمتد من موريتانيا إلى النيجر ومالي وفولتا العليا وشمالي نيجيريا وشمال

---

(١) حول الخصائص الاقتصادية للبلدان المتخلفة عامة انظر: د. على لطفي، التنمية الاقتصادية: دراسة تحليلية (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٥)، ص ص ١٣-٦٩.

(٢) متابعة لتطورات الموقف في نيجيريا بعد انقلاب ديسمبر ١٩٨٣ من خلال جريدة الاهرام القاهرية والنيوزويك الأمريكية (٩ يناير ١٩٨٤).

ووسط إفريقيا – حيث يعتمد سكان هذه الأقاليم على الرعي والزراعة. وقد رحل الكثير من القرويين إلى المدن بحثا عن الغذاء وأصبحوا يشكلون ظاهرة بطالة واضحة ومألوفة الآن في أديس أبابا، وأسمره، ومصوع، ونيامى، وباماكو[١]. (وتصل نسبة البطالة في زامبيا وحدها إلى مايقرب من ٢٦٤ر٢٫٠٠٠ عاطلا من الشباب)[٢].

٣ – التبعية الاقتصادية للخارج: ومن مظاهر هذه التبعية اعتماد الدول الإفريقية، مثلها في ذلك مثل سائر الدول النامية، على الخارج في الحصول على السلع الانتاجية لتنفيذ خطط وبرامج التنمية، ومن ثم تستطيع الدول المتقدمة أن تتحكم في اقتصاديات هذه الدول. وثمة مظهر آخر لهذه التبعية يتمثل في تدفق رؤس الأموال الأجنبية تجاه إفريقيا، والتي تضع نصب أعينها تحقيق مصالح معينة للمستثمر الأجنبي والدول الصناعية التي تكون في حاجة إلى المواد الأولية التي تصدرها الدول الإفريقية.

وينجم عن كل ذلك ارتفاع نسبة الصادرات إلى الدخل القومي[٣]. وهو مايترك بدوره آثارا سيئة بالنسبة للاقتصاد الإفريقي الذي يعاني من التضخم والخلل في ميزان المدفوعات كما يوضح الجدول التالي[٤]:

	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
ميزان المدفوعات	– ١ر٦	– ٥ر٦	– ٧ر٨	– ٣ر٩	– ٢ر١١	– ١٣
– صادرات إفريقيا	٨ر١٥	٣ر١٨	٣ر١٩	٦ر٢٣	٦ر٢٧	١ر٢٨
– واردات إفريقيا	– ٨ر١٦	– ٤ر١٩	– ٢٢	– ٣١	– ٣١	– ٢ر٣٢

الخلل في ميزان المدفوعات الإفريقي (بالبليون دولار الأمريكي)

وبناء على ماتقدم يمكن القول بأن تردى الوضع الاقتصادي في كثير من البلدان الإفريقية يمثل تحديا أمام استراتيجيات التنمية التي تتبناها النخب الحاكمة. وعلامة على وجود التربة الخصبة لظهور ونمو النمط البريتوري في القارة الإفريقية. ويمكن إيجاز أربع مشكلات اقتصادية رئيسية تعاني منها إفريقيا وهى:

أولا : النقص الحاد والمزمن في الغذاء.

ثانيا : موجة من الجفاف الشديد لاتهدأ إلا لتستمر.

ثالثا : الارتفاع الواضح في تكاليف الطاقة الاستيرادية.

---

(١) انظر : د. محمد عبدالغني سعودي، قضايا إفريقية، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الاعلى للثقافة والفنون والاداب، آكتوبر ١٩٨٠)، ص ص ١٠٧-١٠٨.

(٢) انظر :
Colin Legum (ed.), Africa contemporary Record: Annual survey and documents 1981-82 (London. African publishing Co., 1982) P. XXIII

(٣) انظر : د. [illegible] مرجع سابق، ص ص [illegible].

(٤) انظر : Legum, op.cit., P. XXII

رابعا : الشروط غير الملائمة للتجارة الخارجية وحساب الديون. وهذا يعني أن الدول الإفريقية تزداد فقرا عاما بعد عام، حيث استفحل أمر التضخم وارتفعت معدلات الاستهلاك واستمرت عوائد الصادرات في الانخفاض، في الوقت الذي شكلت فيه القيمة الكلية للواردات نسبة كبيرة من الدخل القومي. ولعل تلك الرؤية الاقتصادية لإفريقيا لاتوحي بالتفاؤل فعدد السكان في ازدياد، وقلة من الأطفال يذهبون إلى المدارس، وكثير من الرجال والنساء والأطفال يتضورون جوعا، حيث أن هناك أكثر من ٢٥ مليون نسمة يعانون من آلام الجوع في إفريقيا، في وقت تتضاءل فيه فرص الكسب وتزداد فيه أعباء المعيشة(١).

وتخلص روث فيرست إلى القول بأن "وجود أزمات اقتصادية متراكمة في إفريقيا يرجع إلى أن الاستقلال السياسي وحده لم يمّكن الدول الإفريقية من الفكاك من الدائرة المفرغة للتخلف والتبعية التي خلقها الاستعمار(٢). وقد كانت الزعامة في إفريقيا خلال تعبئتها للجماهير قد صورت بأنه مع رحيل المستعمر الأوربي سوف تنتهي كل المشكلات والأزمات التي تعاني منها المجتمعات الإفريقية، فنشأت حالة من التوقعات المتزايدة. في حين أن الاستقلال- على حد تعبير "Foltz" مثل "الخطوة الأولى وربما الأسهل في بناء الأمة. على الرغم من أن كسب الاستقلال يمثل مسألة هامة وضرورية"(٣). وقد جاء الاستقلال بمشكلات جديدة كثيرة وتفاقمت مشكلات كثيرة موروثة وهو الأمر الذي أدى إلى وجود سخط جماهيري وسيطرة جو من عدم الرضاء العام يسود بين أفراد هؤلاء الذين لا يملكون في مواجهة هؤلاء الذين يملكون من الطبقة المميزة والتي تستخدم عادة مركزها السياسي من أجل تحقيق مكاسب مادية(٤).

وقد استمر تدهور الأوضاع الاقتصادية في إفريقيا خلال أعوام الثمانينات حتى أطلق بعض الباحثين على هذه الفترة اسم عقد التنمية المفقود في إفريقيا. كما أن برامج التكيف الهيكلي واستكانة كثير من الدول الإفريقية لشروط البنك الدولي والدول المانحة أفضت إلى مزيد من التردى الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية لغالبية الأفارقة.

---

(١) Ibid., P. XXII

(٢)انظر :

Ruth First, The Barrel of A Gun: Political power in Africa and the coup D'etat (London: Allan Lane, The Pengun press, 1970), P. 411.

(٣)انظر :

W.J. Foltz "Building the Newst Nations: Short Run Strategies and long Run Problems" in Claude Welch (ed.), Political modernization: A reader in comparitive political change (California: Daxbury Press, 1971), P. 296.

(٤) انظر في ذلك:د.حورية توفيق مجاهد،نظام الحزب الواحدفي إفريقيا،مرجع سابق،ص ص١٣٥-١٣٦.

المطلب الثالث

العوامل الاجتماعية

تعاني القارة الإفريقية من تناقضات وتعقيدات اجتماعية حادة تركت أثارها على كافة الهياكل والأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة. وتلعب العوامل "القبلية" أو العرقية – وهى أهم أبعاد التناقضات الاجتماعية في إفريقيا – دورا هاما في قيام كثير من الانقلابات العسكرية وكذلك الانقلابات المضادة. وتعد نيجيريا نموذجا صارخا لبيان أهمية دور النزعات القبلية والاثنية في محاولات التدخل البريتوري في شئون المجتمع، فالانقلاب الأول الذي قاده شباب ضباط الايبو في منتصف يناير ١٩٦٦ وتسليمهم السلطة للجنرال ايرونزي، قام بإلغاء الصياغة الفيدرالية لنيجيريا وتوحيد المؤسسات الحكومية والمرافق العامة في نظم إدارية واحدة. وقد نجم عن هذه الوضعية توتر اجتماعي حاد، وتميزت العلاقات القبلية بالعداء الشديد، ولاسيما بعد سيطرة الايبو على معظم المناصب الإدارية والعسكرية في البلاد. ومن ثم تمثل رد الفعل العنيف في القوات المسلحة النيجيرية ذاتها حيث ظهرت جماعة من الضباط الذين ينتمون للشمال والشرق – وهذه الحركة معادية لسيطرة الايبو إذ رأوا في تصرف ايرونزي تبعية مطلقة لقبيلة الايبو. وبينما كان ايرونزرى في جولة تفقدية لأقاليم الغرب والوسط الغربي، قامت مجموعة من الضباط الشماليين باعتقاله هو والحاكم العسكري فاجوى في مبنى الحكومة الإقليمية باباداان، ونفذ فيهما حكم الاعدام. وهكذا وقع الانقلاب الثاني في تاريخ نيجيريا في يوليو في نفس العام[1].

وفي عام ١٩٧٤ كان تدخل الضباط الأثيوبيين للإطاحة بالنظام الاوتقراطي الاقطاعي للامبراطور هيلاسلاسي، من أهم دوافعه التخلص من السيطرة الأمهرية على البلاد[2]. ويمكن القول أيضا أن انقلابات داهومى (بنين حاليا) في ١٩٦٣، ١٩٦٥، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٢ تقوم أيضا على اعتبارات عرقية[3].

---

(١) في تحليل سياريوهات الانقلابين الأول والثاني في نيجيريا انظر :
Robinluckham, The Nigerian Military: A Sociological analysis of authority and Revolt 1960-67 (Cambridge: Cambridge University Press, 1971), esp. ch.1.

(٢) انظر: نجوى أمين الفوال، القضايا السياسية الإفريقية كما تناولتها صحيفة الاهرام بعد حرب أكتوبر١٩٧٣، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٣، ص ٤٠ ومابعدها.

(٣) انظر:
Ill. Markwitz, power and class in Afric (New Jersey. prentice-Hall, Englewood cliffs, 1977), P 286.

ومن بين العوامل التي أسهمت في زيادة حدة التناقضات والانقسامات الاثنية والعرقية في إفريقيا :

أولا : المسئولية الاستعمارية المباشرة:

فالحدود السياسية في إفريقيا تمثل تقسيمات اصطناعية "Artificial divisions" حيث أنها رسمت خارج إفريقيا في مؤتمرات في أوربا، وروعى في تقسيماتها المصالح والمآرب الاستعمارية. وترتب على ذلك تقسيم القبائل الواحدة والشعوب التي تتحدث نفس اللغة دون اعتبار لتاريخ أو تقاليد إفريقيا أو دون مراعاة للحدود الطبيعية الجغرافية[1]. وعلى هذا أسهم المستعمر الأوربي في خلق عدم الولاء القومي بين هذه القبائل وتغليب الولاءات والانحيازات الأولية. ومن أبرز المشكلات الناجمة عن ذلك أوضاع الهوسا والفولاني في نيجيريا والنيجر والكميرون، وكذلك مشكلة الايفى في غانا وتوجو والباكونجو بين زائير والكونغو الديمقراطية والازاندى في السودان وزائير وإفريقيا الوسطى. بيد أن النموذج الصارخ يطرحه شعب الصومال، الذي يعد حالة فريدة في الواقع الإفريقي، فرغم امتلاكه لسمات الشعب المتجانس فإنه لم يحقق بعد وحدته القومية إذ يمتد في اثيوبيا وكينيا[2].

ثانيا : تسييس الانقسامات الاثنية والعرقية في إفريقيا:

تشهد كافة المجتمعات تقريبا العديد من الانقسامات والتشققات الاجتماعية، حيث تتعدد الألسنة والثقافات وهو أمر ليس بقاصر على إفريقيا، فالعالم الغربي - مثلا سويسرا وبلجيكا وكندا - يعرف مثل هذا التعدد في الثقافات. بيد أن القضية تكمن في ما إذا كانت هذه الانقسامات التعددية قد خضعت لعملية تسييس Politicization أم لا ؟ هل هناك إحساس ووعي بالعرقية والقبلية؟، هل ثمة إحساس بهوية مشتركة وبانتماء لقيم وتقاليد واحدة في إطار جماعة أولية معينة؟، وهل الإحساس بالانتماء والهوية المشتركة تجاه جماعة أولية يفوق الاحساس بالانتماء القومي؟

وفي إفريقيا بعد الحصول على الاستقلال ورحيل المستعمر الأوربي، فقدت القومية

---

(١)لمزيد من التفصيلات انظر:

J. Holings, African Nationalism, (London, The Young Historian Books, Hart Davis, 1971), PP. 35-51 and P.W. Hooder, Africa today: A short introduction to African Affairs (London: Methue. & Co. ltd. 1978).

(٢) لمزيد من التفصيلات عن مشكلات العرقية والحدود السياسية في إفريقيا انظر: محمد عاشور مهدي، الحدود السياسية والسلامة الإقليمية للدول الإفريقية رسالة ماجستير في الدراسات الإفريقية (سياسة)، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ١٩٩٦، ص ص ٧٥-١٢٠.

الاستعمارية Colonial Nationalism - وهو الاسم الذي يطلق على الحركة القومية الإفريقية المعادية للاستعمار - سبب قوتها وتماسكها ولاحت في الأفق من جديد قضية "أن مواطني الدول الإفريقية الجديدة مازالوا بدرجة أو أخرى قبليين في انتمائهم السياسي"[١]. وشهد الواقع السياسي في إفريقيا سيطرة جماعات عرقية معينة على مقاليد الحكم، وهو الأمر الذي دفع إلى وجود صياغة متوترة لنمط العلاقات الاجتماعية في الدولة الإفريقية الحديثة والتي وجدت صدى لها داخل المؤسسة العسكرية في إفريقيا، ومن ثم قامت كثير من حركات تدخل العسكريين في السياسة كرد فعل لهذه النزعات القبلية والاثنية، فالضباط الذين خططوا للانقلاب الأول في غانا ضد نكروما ينتمون إلى قبيلتي الايفى والاشانتى. وكذلك بعد قيام انقلاب عايدي أمين في أوغندا (١٩٧١) ضد ميلتون أوبوتى زالت سطوة ونفوذ قبيلتي الاتشولى ولانجا - وهما قبيلتي أوبوتي - حيث قام الجنزال أمين بتعيين أفراد قبيلة الكاكوا وعدد من القبائل الصغيرة الأخرى الموالية له في المناصب الرئيسية في الجيش والحكومة. وهذا ما دفع أحد الكتاب إلى القول بأن العسكريين يسهمون بقدر واضح في إحداث رده نحو القبلية والتقليدية في إفريقيا

tribilization & retraditionalization

بالنسبة للوضع الطبقي في إفريقيا، فقد كانت إحدى التبريرات القوية لنظام الحزب الواحد من جانب الآباء المؤسسين له هى غياب صيغة الصراع الطبقي الأصيل عن الساحة الإفريقية. وقد برر نيريري تلك القضية باستخدام دليل لغوى جزئيا، فإفريقيا التقليدية لم يكن بها صراع طبقي حيث أن كلمة "طبقة" لم يكن لها وجود في المجتمع الإفريقي[٢].

أيا كان الأمر فإن إفريقيا لم تشهد بعد تبلور صراع طبقي واضح بسبب غلبة النزعات القبلية والاثنية. وفي الوقت الذي يمكن فيه التمييز بين هؤلاء الذين يملكون - وهم القلة من أفراد النخبة الجديدة - وهؤلاء الذين لايملكون - وهم غالبية الجماهير - فإنه لم تتبلور بعد طبقة وسطى قوية ومتجانسة. وحتى إن وجدت هذه الطبقة فإنها تتميز بالتفتت والخمول السياسي، وتلك إحدى سمات النظام البريتوري في المجتمع كما سبق أن أوضحنا.

ويؤكد استقراء الواقع والخبرة الإفريقية أن ثمة وضوح بارز في تأثير الانقسامات الأولية (الاثنية والعرقية... الخ) على عملية التغير السياسي الاقتصادي التي تمر بها إفريقيا في مرحلتها الانتقالية في الوقت الذي لم تتبلور فيه بعد انقسامات اقتصادية

---

(١) انظر : علي مزروعي، مرجع سابق، ص ص ٤٦ - ٤٧.

(١) انظر : Roth and Wilson, Op Cit , P. 88

واجتماعية واضحة. فالدراسة المقارنة لكل من نيجيريا والمكسيك تبين أن كلا المجتمعين يشهد انقسامات نابعة عن حالة التعددية الثقافية "Cultural pluralism" غير أن الانقسامات الطبقية في المكسيك أوضح مما هو عليه الحال في نيجيريا[1]. فقد شهدت المكسيك زيادة في حجم الطبقة العليا من ١٪ إلى ٦٪ من عدد السكان ونمت الطبقة الوسطى من حوالي ٨٪ إلى نحو ٢٠٪. اما الطبقات الدنيا والتي تضم البروليتاريا الحضرية وفلاحي الريف فإنها تشكل الآن ٧٤٪ من جملة السكان. ومع هذا النمو النسبي للطبقة الوسطى في بلد نام كالمكسيك إلا أن الهوة تزداد اتساعا بين ذوى الفقر المدقع وذوى الغنى الفاضح وهو الأمر الذي يرجع في أحد أبعاده إلى عدم العدالة في التوزيع[2].

أما الانقسامات الرئيسية في نيجيريا فهى اثنية وإقليمية بالأساس فهناك (١٨) جماعة اثنية مختلفة ومايقرب من (٤٠٠) لغة فرعية. وتتمثل المجموعات الاثنية الرئيسية في نيجيريا كالآتي: الهوسا والفولاني في الإقليم الشمالي والأيبو في الإقليم الجنوبي الشرقي واليوروبا في الإقليم الجنوبي الغربي، وكل من هذه المجموعات الثلاثة الرئيسية يتركز في إقليم جغرافي معين وإن كانت هناك مجموعات أقلية تقطن في كل إقليم.

المطلب الرابع
العوامل الخارجية

كان من بين النظريات المبكرة التي طرحت لتفسير دوافع التدخل العسكري ماسمى بنظرية التآمر "Conspiracy" التي تقوم على مقولة أساسية مفادها أن الدوافع الامبريالية هى التي تقف وراء الإطاحة بالحكومات المدنية. فثمة اعتقاد بأن "عملاء الامبريالية" يعملون على الإطاحة بالحكومات الراديكالية التقدمية في إفريقيا. وقد عمق من هذا الاعتقاد سلوك وتصريحات الحكام العسكريين الجدد التي تؤكد على أنهم ذوو ميول سياسية موالية للغرب، فمجلس التحرير الوطني في غانا قد اتخذ كافة الإجراءات لطرد جميع الخبراء والفنيين الشيوعيين وقطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة الصين الشعبية[3]. وفي إفريقيا الوسطى أمر الكولونيل بوكاسا باطلاق النار على المسجونين الذين اتهموا بمحاولة إنشاء "قوة تحرير الشعب" بمساعدة الصين. وفي مالي بدأ الضباط

---

(١) انظر : Ibid., P.85.

(٢) انظر : Ibid., PP. 90-91.

(٣) وقد طالب الرئيس جونسون الدول الغربية بتوفير المساعدة الاقتصادية والفنية لمجلس التحرير الوطني في غانا في حين أنه كان قد رفض طلب نكروما من أجل نفس المساعدة انظر في ذلك: Gupta, op. cit., p. 160.

الذين أطاحوا بحكومة موديبو كيتا التفاوض لتحسين العلاقات مع فرنسا. وقد لقى الانقلاب العسكري ضد الرئيس كيتا ترحيبا واسعا من جانب دول أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية(١).

ويلاحظ أن هذا الاتجاه المشايع للغرب قد ميز بعض الكتابات الأكاديمية، ومثال ذلك الدراسة التي حررها جون جونسون عام ١٩٦٢ عن دور العسكريين في الدول المتخلفة حيث تؤكد على أن الميول الغربية لبعض الحكومات العسكرية تعد دليلا واضحا على أن هذه الحكومات قد نأت عن الوقوع فريسة للحكم الشيوعي(٢).

ولاشك أن هناك مآخذ عدة على هذه النظرية يمكن إيجازها في الآتي:

١ - تقوم بإرجاع التغيرات الداخلية في إفريقيا للدسائس الخارجية.

٢ - تأخذ اشتراك ضباط الجيش مع العناصر الخارجية كمسلمة.

٣ - تقع هذه النظرية في خطأ الانتقاء "A selective fallacy" ويبين ذلك من التساؤل التالي: إذا كان للقوى الامبريالية يد في الإطاحة بالحكومات الراديكالية مثل نكروما وكيتا واوبوتى، فمن الذي خطط إذن لسقوط حكومات ذات ميول غربية؟

٤ - تغفل هذه النظرية أهمية العوامل الداخلية التي تمارس دوراً اصيلا في بيئة التدخل.

التدخل الخارجي :

ينبغي أن يضع مخططو الانقلاب في اعتبارهم احتمالات رد الفعل الخارجي لعملية استيلائهم على السلطة عنوة. فالخوف مثلا من تدخل الدولة المستعمرة السابقة يعد متغيرا هاما ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار من جانب مخططي الانقلاب، بعد ماتدخلت القوات البريطانية لقمع التمرد في كينيا وتنجانيقا، وكذلك تدخل القوات الفرنسية لتحطيم الثورة في الجابون. بيد أنه في ثورات وهبات شعبية (مثلما حدث في زنزبار والكونغو برازفيل ضد الرئيس فولبرت يولو)، وكذلك بعض الانقلابات التي تلقى تأييدا شعبيا واسعا، أو تلك التي تحدث بصورة دموية سريعة (كالانقلابات الأولى في توجو ونيجيريا)، فإن القوى الاستعمارية السابقة لم تتدخل.

---

(١) Ibid., P. 160.

(٢) انظر :
Welch, "Soldier and State in Africa", in Doro and Stultz, Op.Cit., P. 167 and Christian Potholm, The Theory and Practice of African politics (New Jersey: Prentice-Hall, Inc., Englewood cliffs, 1979), pp 188-201.

واصطلاح "التدخل" الذي نعنيه هنا يشير إلى التغلغل العسكري القهري في الصراع الداخلي أو الإقليمي، والذي يهدف إلى التأثير على السياسات الداخلية ومخرجاتها[١]. ويتضمن هذا التعريف أعمال التدخل التي يقوم بها فاعلون من خارج المنطقة أو تلك التي تقوم بها دول أو منظمات أخرى داخل المنطقة ذاتها. وربما يقوم بالتدخل دولة واحدة مثال تدخل تنزانيا في أوغندة، أو يقوم به مجموعة من الدول مثال ذلك تدخل الولايات المتحدة وفرنسا والمغرب وبلجيكا في شابا من خلال أعمال مشتركة. وربما يكون هناك تدخل جماعي مثل تدخل منظمة الوحدة الإفريقية في تشاد. وقد يشمل التدخل القوات النظامية للمتدخل أو غير النظامية التي تعتمد عليه وتعمل كوصى له مثل حالة جبهة "اليونيتا" في أنجولا[٢].

وسوف نتناول بشيء من التفصيل حالتين للتدخل العسكري الخارجي أولاهما تدخل تنزانيا عسكريا في أوغندة بهدف مساعدة القوات المناهضة للحكم في إسقاط نظام الجنرال عايدي أمين، وتلك أول سابقة من نوعها في تاريخ إفريقيا الحديث. وثانيهما تدخل السنغال عسكريا في جمبيا، لإحباط الانقلاب العسكري - الذي وقع بها في أكتوبر ١٩٨١ - وإعادة الرئيس جاوارا إلى الحكم.

١ - تدخل تنزانيا في أوغندة :

بعد الانقلاب الذي قام به الجنرال عايدي أمين (يناير ١٩٧١) والإطاحة بالرئيس ميلتون أوبوتى، توترت العلاقات بين تنزانيا وأوغندة، ومن مظاهر ذلك أن الرئيس نيريري كان أول من وصف عايدي أمين بأنه قاتل محترف. وفي عام ١٩٧٢ سمح نيريري للقوات الموالية لاوبوتى في المنفى بمهاجمة الأراضى الأوغندية، بيد أن هذه المحاولة باءت بالفشل. ولم تهدأ الأوضاع إلا بعد توقيع اتفاق مقديشيو بين كل من أوغندة وتنزانيا والذي يقضى بعدم اعتداء أي من البلدين على الآخر[٣].

---

(١)تعتمد على التعريف الذي ورد في : S.N. Macfarlane, "Intervention and Security in Africa : International Affairs, Vol. 60, No., I (Winter 1983-84) pp. 53-73.

(٢) لاشك أن التدخل العسكري ليس هو الوحيد ولا الأكثر أهمية من بين أنواع التدخل الخارجي في الشئون الإفريقية، فيستطيع المرء أن يتحدث عن التدخل غير المباشر أو التدخل الاقتصادي وذلك دون استخدام القوة العسكرية: فعلى سبيل المثال نجد أن برامج المساعدة والاستثمارات الفرنسية في الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية يكون لها آثار هامة على السياسات الداخلية لهذه الدولة، بيد أننا نميل في هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم التدخل بمعناه العسكري الصرف حتى يسهل تمييز الوقائع التي يمكن أن نطلق عليها اصطلاح "التدخل" عن غيرها.

(٣) انظر :

Colin legum, Africa contemporary Record Annual survey and documents 1978-79, (London: African publishing Co., 1979), pp. 344, 47.

وقد استفاد عايدي أمين من تأييد دول الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي في صد غزو ١٩٧٢م. وبالفعل اعتمد الرئيس أمين على ليبيا والدول الشرقية في تدريب وتسليح جيشه، وهو الوضع الذي استمر حتى أكتوبر ١٩٧٨ حيث تمكنت قوات أمين من اجتياز الحدود التنزانية، واحتلال بعض المناطق التي زعم الرئيس أمين بأنها اراض أوغندية.

ومن هنا تمثلت استراتيجية نيريري في نقطتين رئيسيتين:

الأولى : هى إجلاء قوات أمين الغازية من الاراضي التنزانية ومعاقبة المهاجمين.

الثانية : وهى التأكد من سقوط عايدي أمين من على السلطة.

وبالفعل ساند الجيش التنزاني القوات الموالية لاوبوتى في المنفى لإسقاط حكومة عايدي أمين. وفي ١٢ أبريل ١٩٧٩ أعلنت تنزانيا عن اعترافها بالحكومة الجديدة في أوغندة تحت رئاسة "يوسف لولى"[(١)].

وتعد هذه الواقعة الأولى من نوعها في إفريقيا الحديثة، حيث يتم الإطاحة بنظام حكم إفريقي عن طريق التدخل المسلح من جانب دولة إفريقية مجاورة.

٢ – تدخل السنغال في جمبيا :

في ٣٠ يوليو ١٩٨١ وقع تدخل عسكري سنغالي في جمبيا لإحباط الإنقلاب الذي وقع بها. وقامت قوات التدخل السنغالية بإعادة السير داودا جاوارا إلى السلطة وهى الخطوة التي قادت إلى أعلان اتحاد كونفدرالي بين السنغال وجمبيا (سنجمبيا)[(٢)].

وثمة مبررات ثلاثة لقرار التدخل الذي اتخذه الرئيس عبده ضيوف وهى:

أولا : أن مجلس قيادة الثورة الذي استولى على السلطة في جمبيا قد أعلن نفسه "ماركسيا لينينيا" يؤيد ديكتاتورية البروليتاريا. ونظرا لأن جمبيا تشكل دولة شبه حبيسة في الأراضي السنغالية، فإن حكومة داكار اعتبرت أن قيام أي نظام حكم يختلف عن النظام القائم في السنغال يمثل تهديدا خطيرا لها. وربما لم يستخدم هذا الحافز كمبرر رسمي للتدخل، حيث أنه لايقوى أن يكون مبررا قانونيا للتدخل المسلح في شئون دولة أخرى.

ثانيا : أشارت الحكومة السنغالية إلى أنها قد تلقت طلبا للمساعدة من الرئيس جاوارا.

---

(١) انظر : Ibid., P. 397.

(٢) تم التصديق على اتفاقية الاتحاد من جانب برلمان الدولتين في ٢٩ يناير ١٩٨٢، انظر :
Africa Contemporary Record 1981 82, Op Cit , P 532

وهو الأمر الذي يعطي مبررا قانونيا للتدخل وذلك استنادا لاتفاق مبرم بين الدولتين عام ١٩٦٥[1].

ثالثا : أن التدخل العسكري السنغالي يرجع إلى حقيقة أن إنقلاب بنجول قد أعطى حكام السنغال الفرصة لتسوية مشكلة جمبيا على الدوام

---

(١) ثمة اتفاق سرى عقد بين البلدين أيضا عقب طلب جمبيا التدخل العسكري السنغالي. والذي أعقبه قطع العلاقات بين جمبيا والجماهيرية الليبية بحجة قيام الأخيرة بتدريب شباب الجامبيين في معسكراتها. انظر: Ibid., P. 533.

المبحث الثاني

العوامل المساعدة على نجاح التدخل

تعد المؤسسة العسكرية في إفريقيا نسقا فرعيا مهيمنا لما لها من المزايا التي لاتتوافر لدى الأنساق الاجتماعية الأخرى. فهي ذات تنظيم دقيق وتحتكر القوة المادية ووسائل استخدامها في المجتمع، إلى جانب تمتعها بنصيب الأسد في الميزانية القومية وامتلاكها وسائل خاصة للاتصال وجهاز للمواصلات. ومع وجود عوامل ذاتية مثل تصور الأفراد العسكريين لدور القوات المسلحة باعتبارها حارس الأمة حتى من فساد رجال السياسة - ولو كانوا يمثلون الإرادة الجماعية في الدولة، ومع الأخذ في الاعتبار درجة الوعي السياسي للعسكريين، فإن كل ذلك يؤثر على احتمالات تدخل العسكريين[1].

وثمه مناخ عام تسوده المتغيرات والدوافع الاصيلة - كما حددناها في المبحث الأول - حيث حالة من الفراغ السياسي وهزال مؤسسات الحكم في إطار اجتماعي ذو طبيعة متوترة وعدائية ووجود حالة من عدم الرضاء والسخط العام - عندئذ قد يرغب العسكريون في التدخل (أ) إما لممارسة دور "الحكم" وحسم المنازعات والخلافات بين أعضاء النخبة الحاكمة وعلى حد تعبير Potholm فإنه " في بعض الدول قرر العسكريون التدخل ليس بهدف تغيير المجتمع أو حتى إنهاء الفساد بل ببساطة للحكم في الخلافات التي تواجه الفرق المتنافسة في القطاع المدني". ففي سيراليون تحرك الجيش في ١٩٦٧ لأن نتائج الانتخابات كان يبدو أنها تفسح مجالا لعدم الاستقرار. وفي داهومي وتوجو خلال فترة تقرب من عشر سنوات حدث أكثر من مرة أن يأخذ الجيش السلطة ليعيدها إلى المدنيين عندما تهدأ المنازعات بينهم[2].

(ب) واما لتزويد النظام بالزعامة، وعلى هذا تطرح المؤسسة العسكرية البديل القيادي ثم يعود أفرادها إلى ثكناتهم (الانسحاب الجزئي) خذ مثالا على ذلك حالة الجنرال موبوتو في زائير عام ١٩٦٥ . (ج) واما للاستيلاء على السلطة بصورة كاملة أي طرح بديل للنظام المدني الذي أطاحوا به وتلك صورة الأوليجاركية العسكرية التي دفع إلى عسكرة المجتمع. ويقدم إنقلاب عايدي أمين في أوغندة (١٩٧١) المثل الصارخ.

---

(١) حول تحليل خصائص نسق السلطة العسكري بأسلوب سوسيولوجي شامل انظر: أحمد ابراهيم خضر، علم الاجتماع العسكري: التحليل السوسيولوجي لنسق السلطة العسكرية (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠)، ص ص ٨١-٩٦. وانظر أيضا: د. أسعد عبدالرحمن "ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق" مجلة العلوم الاجتماعية، تصدر عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الكويت، العدد الأول، السنة الخامسة (أبريل ١٩٧٧) ص ص ٦٢-٧٧.

(٢) انظر: Potholm, Op Cit , PP 201-202

ومن العوامل الأخرى التي تزيد من احتمالات التدخل ونجاحه توافر عنصر الرغبة في التدخل أو الطموح الشخصي لدى بعض العسكريين المتعطشين للسلطة أو دوافع أخرى تتعلق بثورة صغار الضباط داخل الجيش، وسيطرة جو من عدم الرضا والسخط العام بين صفوف العسكريين.

ونرى أن الميزات التي يتمتع بها النسق العسكري في المجتمع الإفريقي تشكل في ظل ظروف معينة من الناحية العسكرية والثقافية والاجتماعية، عوامل مساعدة تسهم في نجاح التدخل. وسوف نقوم بمعالجة أهم العوامل المساعدة على نجاح التدخل العسكري من خلال ثلاثة مطالب تدور حول:

- الجذور والمراحل التكوينية للمؤسسة العسكرية في إفريقيا.
- خصائصها الهيكلية والتنظيمية.
- الظروف الأخرى التي تساعد على نجاح التدخل.

المطلب الأول

الجذور والمراحل التكوينية للمؤسسة العسكرية

كانت النظرة الشائعة عن إفريقيا أنه لم يكن لها وجود من حيث نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية قبل الوجود الأوربي، فالصور الشائعة عن إفريقيا تنظر إليها باعتبارها القارة السوداء المظلمة "Dark Continent"(١) ليس لها تاريخ أو حضارة، وكل ماعرفته هو وجود جماعات بدائية صغيرة وقبائل متخلفة تعتمد على الصيد والالتقاط. تلك الرؤية الأوربية لإفريقيا، والتي أكدت المصادر التاريخية زيفها وأظهرت أغراضها الاستعمارية.

ومن هذا الإطار، انطلق عدد كبير من الدارسين والباحثين عند دراستهم لنشأة التنظيمات العسكرية في إفريقيا، من افتراضات ومقدمات تهمل حقيقة المرحلة التقليدية السابقة على الغزو الأوربي والذي اعتبروه بداية ظهور الطور الجنيني حيث انبثقت منه الجيوش الوطنية في إفريقيا بعد الاستقلال. والفرضية التي تطرحها بهذا الصدد هي

---

(١) انظر:

IIL. Markowitz "Africa's dual Heritage: Imperialism and precolonical Greatness" in I.L. Markowitz (ed.) African Politics and Society (New York: The Free Press, 1970), PP. 14-18.

وعن نفس وجهة النظر هذه انظر: د. حورية توفيق مجاهد، دراسات في النظم الإفريقية، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الرابعة/ علوم سياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨١/١٩٨٢، ص ص ١٠١-١٠٤.

وجود ثلاث مراحل تكوينية للمؤسسة العسكرية - تتمثل في المراحل التاريخية الثلاثة التي مرت بها إفريقيا - تطرح أنماطا مختلفة للجيوش الإفريقية. فهناك نمط "الجيش التقليدي" والذي ميز الفترة التقليدية قبل الاستعمار ونمط "جيش المستعمرة" والذي أرسى دعائمه الاستعمار الأوربي، وأاخيرا "نمط الجيش الوطني" الذي ظهر في مرحلة ما بعد الاستعمار كأحد الرموز الدالة على استقلال وسيادة الدولة الإفريقية.

الجيوش التقليدية :

امتلكت الامبراطوريات والممالك القديمة في إفريقيا، وخاصة في الغرب، كامبراطوريات غانا ومالي والصنغاى، جيوشا مسلحة حيث اعتمدت على القوة العسكرية في غزو المناطق المحيطة بها وإخضاعها، بهدف توسيع حدود الامبراطورية أو لأجل الحصول على الأموال. بالإضافة إلى أن هذه القوات كانت تستخدم لتحقيق الأمن والنظام الداخلي[١].

وفي رواية العلامة البكرى - الذي زار غانا في الفترة من ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - أن مملكة غانا كان لديها جيش قوامه (٢٠٠,٠٠٠) رجل وكان الغرض من إعداد هذا الجيش هو القيام بالهجوم على بعض الدول والشعوب المجاورة للملكة وإخضاعها وذلك بغرض الحصول على الأموال[٢].

وفي امبراطورية مالي - في ظل حكم منسى موسى الأشهر - كانت تمتلك جيشا قوامه (١٠٠,٠٠٠) رجل من بينهم (١٠,٠٠٠) من الفرسان[٣]. وكانت بعض القبائل المحاربة تقوم بالإغارة على خصومهم أو على زنوج الصحراء بهدف الحصول على الأموال، وقد طوروا وسائل حربية استخدموها في القتال. وها هو هيرودوت عام ٤٥٠ق.م يحدثنا في كتابه عن شعب "Gramants" بأنهم كانوا يغيرون على الاثيوبيين "الشعوب السوداء" مستخدمين عربات حربية ذات عجلتين تجرها أربعة خيول، تعبر بهم الصحراء[٤].

لو تركنا جانبا الحضارات والممالك التى قامت في إفريقيا الاستوائية "مملكة الكونغو" وفي إفريقيا الوسطى - حيث ازدهرت مملكتا المتابيلي والماشونا فضلا عن حضارة زيمبابوي - وكذلك مملكتى البونيورو والبوغنده في شرق إفريقيا، واتجهنا صوب المنطقة الجنوبية من القارة فإننا نتذكر امبراطورية الزولو التي تكونت من شعوب مختلفة بفضل

---

(١) انظر جون دى فيج، تاريخ غرب إفريقيا، ترجمة وتقديم وتعليق د. السيد يوسف نصر (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢)، ص ص ١٥ - ٢٣.

(٢) انظر : المرجع السابق، ص ٢٤.

(٣) انظر : المرجع السابق، ص ص ٥٣ - ٥٧.

(٤) انظر : المرجع السابق، ص ٤٢.

عبقرية شاكا زولو "Shaka Zulu"، الذي يوصف بإنه نابليون إفريقيا الجنوبية - فقد أسس هذا الفاتح أمة الزولو من خليط من الشعوب المحلية مستعينا بجيش حسن التنظيم كان يقوده بنفسه[1].

ويميز بعض الباحثين بين نمطين بارزين للجيوش التقليدية في إفريقيا وهما:

(١) الجيش الملكي :

وهو عبارة عن مجموعات منظمة من الأفراد، مدربين للقيام بعمليات حربية. ويقوم على قيادته ضباط محترفون، ينحدرون من أصول أرستقراطية. وقد يضم هذا الجيش بين أفراده طائفة من الأجناد المرتزقة والعبيد والأجانب. ويفترض في هذا الجيش أنه "لا سياسي" يقوم على حماية المملكة أو الأمبراطورية والدفاع عنها. ويعتقد بعض الباحثين أن هذا النمط قد ارتدى ثوبا عصريا حديثا ولازال قائما في بعض البلدان الإفريقية مثل المملكة المغربية وليبيا قبل ١٩٦٩م. وكذلك اثيوبيا قبل انقلاب ١٩٧٤م.

(٢) جيش القبيلة :

وهو عبارة عن تنظيم لجميع الفرسان وحملة السهام القادرين جسديا في القبيلة ويستخدم هؤلاء في الذود عن قبيلتهم ضد غارات القبائل المعادية، أو أنهم يقومون بغارات دورية ضد القبائل المجاورة. ولاشك أن هذا الجيش هو بمثابة الجناح العسكري لجماعة اثنية معينة وهو يتميز بعدم الاحتراف بين أفراده، فضلا عن سيادة مبدأ المساواه فيما بينهم. ولايزال هذا النمط موجودا بشكل أو بآخر في بعض المجتمعات الرعوية في شرق إفريقيا مثل النوير والماساى والدنكا[2].

وعلى هذا يتضح أن تاريخ الجيوش الإفريقية لايرجع إلى فترة الاستعمار الأوربي، بل أنه تاريخ قديم يرجع إلى عهد الممالك والامبراطوريات الإفريقية القديمة. ومن ثم فإن الغزو الأوربي لإفريقيا لم يتم إلا بعد القضاء على قوة المقاومة العسكرية الإفريقية وتحطيم هذه الممالك والامبراطوريات القديمة. ولقد كان الانتصار الأوربي أمرا عاديا بالنسبة لعدم التكافؤ الحضاري بين المتحاربين ويتضح ذلك من ارتفاع مستوى التكنولوجيا العسكرية وكفاءة التدريب للأوربين واعتمادهم على الهنود والأفارقة من المرتزقة، فضلا عن استغلالهم للخلافات الاثنية والعرقية والدينية بين الأفارقة كعامل تفتيت وضعف بينهم.

---

(١) انظر : أولا والى الياس، الحكم والسياسة في إفريقيا، ترجمة ميشيل مسيحة (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكاتب العربي، ١٩٦٧)، ص ص ١٤-٢٤.

(٢) انظر : أمير كمال محمد، أزمة نظام الحكم في نيجيريا ١٩٦٦-١٩٧٦، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٠، ص ص ٩٩-١٠٩.

جيوش المستعمرات :

بعد انتهاء التكالب الاستعماري على إفريقيا "The Scramble of Africa" في نهاية القرن التاسع عشر، فرغت الدول الأوربية من تقسيم القارة الإفريقية حيث قاموا برسم الحدود بما يتمشى وطبيعة المصالح الاستعمارية، وبغض النظر عن المؤثرات التاريخية والجغرافية والبشرية للشعوب الإفريقية. وقد اتبعت قوى الاحتلال الأوربي أنماطا متعددة وأشكالا مختلفة في حكم الشعوب الإفريقية ابتداء من الحكم غير المباشر، الذي ميز أسلوب الإدارة البريطانية، ومرورا بالحكم المباشر الذي يعد أحد الملامح الرئيسية للإدارة الاستعمارية الفرنسية، وانتهاء باعتبار البلدان الإفريقية المستعمرة بمثابة أقاليم للدول الأوربية وراء البحار، وهذا مازعمته البرتغال مثلا بالنسبة لمستعمراتها في إفريقيا. وقد ارتبط بهذا التوسع الأوربي داخل إفريقيا انشاء وحدات عسكرية وقوات للبوليس لمواجهة حاجات معينة على ضوء المصالح الاستعمارية. ونظرا لأنه تم القضاء على المقاومة العسكرية الإفريقية للاحتلال الأوربي أو على الأقل تم استيعابها من خلال استغلال العداوات التقليدية بينها - كما رأينا آنفا - فإن القوات العسكرية التي أنشأها المستعمر الأوربي تعد "الطور الجنيني الذي أسهم في ميلاد المؤسسة العسكرية في إفريقيا بعد رحيل المستعمر"[1].

وبالرغم من الاختلافات في السياسة والممارسة بين انجلترا وفرنسا وبلجيكا فيما يتعلق "بتجنيد" الأهالي من الأفارقة إلا أن آثار الخدمة العسكرية سواء كانت إجبارية أو تطوعية، كانت واحدة ومتشابهة إلى حد كبير حيث تركت بصمات واضحة على الهيكال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع الإفريقي. زد على ذلك أنها قدمت فرصا للأفراد من أجل نوع جديد من الخبرة.

لقد كانت نظرة الإفريقيين إلى حكامهم من البيض تتميز بالكره لهذا المستعمر الدخيل، ومن ثم فقد امتدت هذه النظرة بعين الشك والريبة لتشمل القوات العسكرية التي اعتبرت كأداة في أيدي المستعمر تسعى لتحقيق مآربه في استغلال وقهر الشعوب الإفريقية. وعلى الطرف الآخر فقد اقتنعت السلطات الاستعمارية بأن تأسيس السيطرة السياسية لن يتأتى بصورة واقعية دون اللجوء إلى سياسة للتجنيد من الأهالي، أي تجنيد أفراد من المستعمرات الإفريقية.

---

(١) حول سياسات وممارسات القوى الاستعمارية الأربعة الكبرى في إفريقيا.
انظر :

J. Coleman & B.Brice (J.r), "The Role of the Military in sub-Saharan Africa in J.J.Johnson (ed.) The role of the Military in underdeveloping countries (New Jersy: Prin celon University Press, 1962), PP 364-66

وانظر أيضا : د. حورية توفيق مجاهد، دراسات في النظم الإفريقية، مرجع سابق، ص ص ٢١ - ٢٩.

وفي أوقات الأزمات الدولية ولاسيما خلال الحربين الكونيتين، الأولى والثانية - خدمت هذه القوات الأغراض الاستعمارية الاستراتيجية - وفيما عدا ذلك فإنها المسيطر لقبيلة الكيكويو Kikuyu، لم يكن بالجيش أي من أفرادها في الوقت الذي ضم فيه البوليس قلة من أبنائها، وفي عام ١٩٦٢ كان تركيب الجيش كالآتي: (٣٤٪) من الكامبا Kamba، (٣٤٪) من الكالينجين Kalengin (٣٢٪) من القبائل الأخرى (الصومالي والتركان والماساى...)[١].

وفي أوغندة، سيطر الشماليون على الجيش وخاصة قبيلتي الاتشولى واللانجو حتى وقوع انقلاب ١٩٧١ بزعامة عايدى أمين. وفي نيجيريا ظل الشماليون يشكلون نسبة تتراوح بين (٦٠٪)، (٧٠٪) من مجموع الجنود، واحتفظ الشرقيون من الايبو بنسبة (٦٠٪) من وظائف الضباط. وكان الوضع كذلك في غانا أيضا حيث استمر مسلمو الشمال يكونون (٦٠٪) من مجموع الجنود بينما تزايد عدد الضباط القادمين من الجنوب ومنطقة الأشانتى[٢].

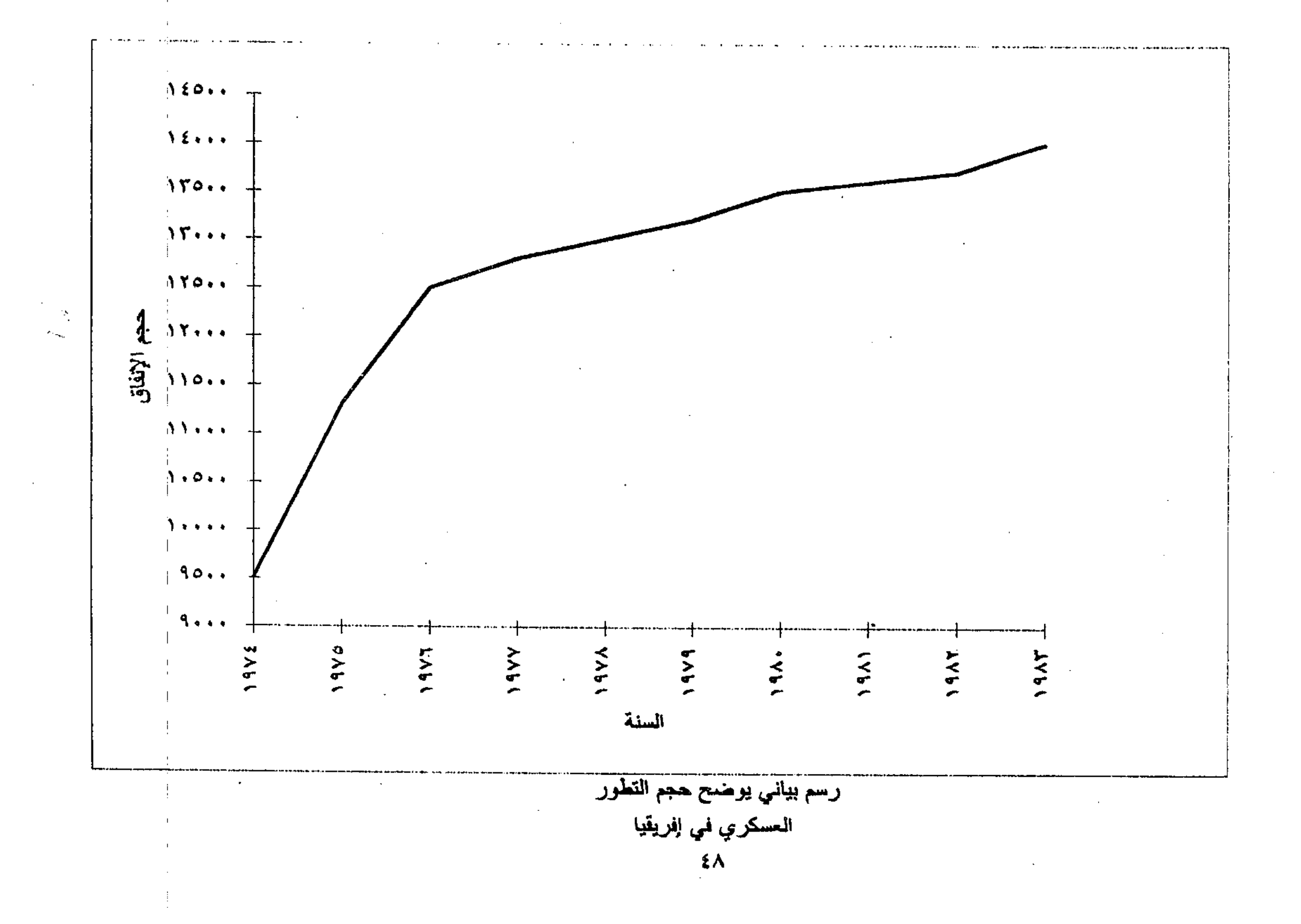
٢ - تتمثل السمة الثانية لهذه الجيوش في سيطرة الأوروبيين على كادر الضباط. فقد سيطر الأوربيون تماما على سلك الضباط، سواء في الجيش أو البوليس مما أدى إلى انتشار السخط وعدم الرضاء بين صفوف الجنود الأفارقة. ولعل تمرد القوة العامة Force publique في الكونغو عام ١٩٦٠ خير دليل على ذلك.

---

(١) انظر :

M.J. Bell, "The military in the New States of Africa", in J. Van Doorn (ed.), Armed Force and Security (The Netherland: Mauton & Co. N.N. Publishers, The Hauge, 1968), PP. 260-66.

(٢) انظر : نجوى أمين الفوال، النظم العسكرية في إفريقيا: دراسة تطبيقية على أوغنده، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٧٧ .



رسم بياني يوضح حجم التطور
العسكري في إفريقيا

ويوضح الجدول التالي التوزيع النسبي لسلك الضباط في الجيش والبوليس وقت الاستقلال في عدد من الدول الإفريقية:

الدولة	تاريخ الاستقلال	حجم الجيش	سلك الضباط			حجم قوات البوليس	الضباط الحكوميون		
			أوربيون أو آسيويون	إفريقيون	إفريقيون (٪)		أوربيون أو اسيويون	إفريقيون	إفريقيون (٪)
كينيا	١٩٦٣	٢٥٠٠	٨٥	٨٠	٤٨ر٥	١٢٥٠٠	١٨٠	٢٩	١٣ر٩
أوغنده	١٩٦٢	١٠٠٠	٥٠	١٤	٢١ر٩	٥٤٠٠	١٣٧	١٠٣	٤٢ر٩
تنجانيقا	١٩٦١	٢٠٠٠	٥٨	٦	٩ر٤	٥٧٠٠	١٨٩	٢٢	١٠ر٤
مالاوى	١٩٦٤	٧٥٠	٤٠	٩	٨ر٤	٢٦٠٠	٨٤	١٢	١٢ر٥
زامبيا	١٩٦٤	٢٢٠٠	١٣٤	١	٠ر٧	٥٨٠٠	١١٨	١٨	١٣ر٢
نيجيريا	١٩٦٠	٨٠٠٠	٣٢٠	٥٧	١٥ر١	١٢٤٠٠	٣٤٧	٨٨	٢٠ر٢
غانا	١٩٥٧	٧٠٠٠	١٨٤	٢٧	١٢ر٨	٦٢٠٠	٧١	٤٥	٣٨ر٨
سيراليو	١٩٦١	١٠٠٠	٥٠	٩	١٥ر٢	١٨٠٠	٣٣	٢٦	٤٤ر٠

المصدر :

J.M. Lee, African Armies and Civil Order (London: Chatto & Windus, 1969), P. 44.

٣ - السمة الثالثة هى أن الأوربيين استخدموا هذه القوات في تحقيق الأمن الداخلي للمستعمرات وقيامها بأنشطة عقابية للمواطنين. فقد كان العامل الأساسي وراء سياسة التجنيد يتمثل في إمكانية الاعتماد على تلك القوات والثقة السياسية بها في كل ما يمس الأمن الداخلي للمستعمرة. وقد استغل الأوربيون العداءات التقليدية بين القبائل الإفريقية بأن وضعوا أفراد القبائل المحاربة ذات التقاليد العسكرية البدائية ليخدموا في الاقاليم التي تضم أعداءهم التقليديين من القبائل الأخرى. وهكذا كانت جيوش المستعمرات ترتبط في أذهان الأهالي بالأدوات البغيضة التي يستخدمها المستعمر الأوربي في اخضاعهم وقهرهم[١].

٤ - وتتمثل السمة الرابعة في أن هذه القوات شكلت نخبة متميزة، فعلى الرغم من التمييز في المعاملة بين القوات "البيضاء" و القوات "السوداء"، فإن المجندين من الإفريقيين تمتعوا بمزايا عديدة مثل الأجور المرتفعة وأضحى لهؤلاء الجند بعد ذلك تأثير سياسي

(١) انظر : Guttridge, Why does an African Army take power, Op.Cit., P. 19.

واضح من جراء تلك الامتيازات التي سمح لهم بها، ففي عام ١٩٣٩ تمت مكافأة جميع الذين أنهوا فترة الخدمة العسكرية في غرب إفريقيا بإعطائهم حق التصويت، حتى أنه في عام ١٩٤٩ كانت (٥٨٪ من نسبة الناخبين الـتي تبلـغ (٥٤٫٠٠٠) في داهومـى (بنـين حاليا) من الجنود الذين أنهوا خدمتهم أو الذين لايزالون تحت السلاح. وقد أرسلت لجان لبحث شكاوى المجندين في إفريقيا وإنشاء مكاتب للتعامل معهم فضلا عن بناء اندية وبيوت لهم بتكلفة أقل وكذلك توفير فرص عمل للذين أدوا الخدمة[١].

وقد ترتب على ذلك عزل العسكريين عن بقية أفراد المجتمع وهو الأمر الذي جعل تطويعهم لاحتياجات مرحلة ما بعد الاستقلال في مجتمعاتهم أمرا غاية في الصعوبة. ويخلص ويلش "Welch" إلى القول بإن الجيوش الإفريقية التي خلفها المستعمر الأوربي كانت بمعنى من المعاني قوة احتلال، وأنها كانت تتسم بخضوعها التام للإدارة الاستعمارية. ولم يتغير تركيب الجيوش الإفريقية كثيرا بعد رحيل الاستعمار الأوربي حيث أن تلك الجيوش ظلت في غالبيتها من الذين خدموا في ظل الاستعمار[٢].

ولاشك أن تفهم هذه المواريث الاستعمارية وكذلك الخبرة التقليدية قبل مجئ المستعمر الأوربي عامل حيوي وضروري في تفهم السلوك السياسي والاجتماعي للمؤسسة العسكرية في إفريقيا بعد الاستقلال.

الجيوش الوطنية (فترة مابعد الاستقلال):

من الواضح أن قلة من الدول الإفريقية هى التي ورثت جيوشا كبيرة الحجم ومنظمة من السلطات الاستعمارية (كما هو الحال بالنسبة للقوة العامة في الكونغو البلجيكي سابقا "زائير حاليا" والقوات المسلحة في نيجيريا) وكثير منها كانت وقت الاستقلال لاتملك جيوشا بالمعنى المتعارف عليه، وإنما كان الأمر يقتصر على بعض وحدات البوليس التي تتولى حماية الأمن الداخلي للدولة وحراسة الحدود[٣].

وثمة تبويب لأنماط الجيوش الحديثة في البلدان المستقلة حديثا في إفريقيا وآسيا، وهى توضح أربعة أنماط رئيسية:

الأول: الجيوش الموروثة عن الفترة التي كانت فيها الدول المعنية مستقلة بصورة رسمية ولكنها كانت خاضعة للتأثير الاستعماري القوي (مثال ذلك اثيوبيا واليمن وتايلاند وأفغانستان).

الثاني: الجيوش الموروثة عن السلطات الاستعمارية (كالهند وباكستان والعراق وسوريا

---

(١) انظر: Guttridge, the Military in African politics, op.cit., P.5.

(٢) انظر: Ibid., P. 6

(٣) انظر: [illegible] مرجع سابق، ص ٢١

ومصر وزائير).

الثالث: الجيوش التي ظهرت من خلال الكفاح المسلح في سبيل التحرر القومي (بورما واندونيسيا والجزائر).

الرابع: الجيوش التي نشأت بعد تحقيق استقلال الدول (معظم جيوش البلدان الإفريقية تنتمي إلى هذا النمط)[1].

أيا ما كان الأمر فإنه بعد الاستقلال مباشرة، عولت الحكومات الإفريقية - فيما عدا استثناءات محدودة - على زيادة التوسع في حجم الجيش ومنحه تسهيلات تدريبية أفضل، فضلا عن زيادة الانفاق العسكري بالنسبة للإنفاق القومي، ولتوضيح الصورة فإن الجيش الكونغولي حصل على سدس عائد الدولة خلال فترة (٥٦) شهرا الأولى التي أعقبت الاستقلال، وفي إفريقيا الوسطى فإن ثمانية دول من بين خمس عشرة دولة قامت بإنفاق مابين (١٥٪)، (٢٥٪) من ميزانيتها على الجيش، وفي شرق إفريقيا شهدت أوغنده نموا غريبا في الانفاق العسكري مايزيد على (٤٠٪) سنويا[2].

ويوضح الجدول التالي التطور في حجم الجيش والانفاق العسكري بعد الاستقلال في بعض الدول الإفريقية.

---

(١) انظر :

J.Lider, Military force: analysis of marxist Leninist concepts (London: Lower publishing Co., Ltd., 1981), P. 64.

(٢)انظر :

Gupta, Op.Cit., P. 162.

تطور حجم الجيش والإنفاق العسكري

بعد الاستقلال في بعض الدول الإفريقية

الدولة	تاريخ الاستقلال	الحجم الكلي للقوات المسلحة			الانفاق العسكري من جملة الناتج القومي ٪		
		١٩٦٤	١٩٨٤	١٩٩٤	١٩٦٨	١٩٧٨	١٩٩٣
السودان	١ يناير ١٩٥٦	١١٠٠٠	٥٨٠٠٠	١١٨٠٠٠	٣ر٢	٤	٣ر٨
غانا	٦ مارس ١٩٥٧	٨٠٠٠	١٢٦٠٠	٧٠٠٠	-ر٣	٤ر٠	٠٤ر١
غينيا	٣ أكتوبر ١٩٥٨	٤٨٠٠٠	٩٩٠٠	٩٧٠٠	٣ر٣	غير متوافر	٢٦ر١
الكميرون	١ يناير ١٩٦٠	٢٧٠٠	٧٣٠٠	٢٣٦٠٠	٢ر٢	٦ر١	٧ر١
توجو	١٧ أبريل ١٩٦٠	٢٥٠	٥٠٨٠	٦٩٥٠	٢ر١	٨ر٢	٢ر٣
مالي	٢٠ يونيو ١٩٦٠	٣١٠٠	٤٩٥٠	٧٣٥٠	-ر٢	٥ر٣	٢
السنغال	٢٠ يونيو ١٩٦٠	٢٥٠٠	٩٧٠٠	١٣٣٥٠	٩ر١	٢ر٢	٣٥ر٢
مدغشقر	٢٦ يونيو ١٩٦٠	٢٦٠٠	٢١١٠٠	٢١٠٠٠	٦ر١	٨ر٢	٦ر٦
زائير	٣٠ يونيو ١٩٦٠	٣٠٠٠٠	٢٦٠٠٠	٤٩١٠٠	٢ر٣	٧ر٠	٤ر٦
الصومال	١ يوليو ١٩٦٠	٤٦٠٠	٦٢٥٥٠	غير متوافر	٩ر٤	٨ر١٣	غير متوافر
بنين	١ أغسطس ١٩٦٠	١٠٠٠	٣١٥٠	٤٨٠٠	٦ر١	٠ر٢	٦ر١
النيجر	٣ أغسطس ١٩٦٠	١٢٠٠	٢٢٢٠	٥٣٠٠	-ر١	٨ر٠	٩ر٠
بوركينافاسو	١٥ أغسطس ١٩٦٠	١٠٠٠	٣٧٧٥	١٠٠٠٠	٢ر١	٤ر٣	٦ر١
ساحل العاج	٧ أغسطس ١٩٦٠	٤٠٠٠	٥٠٧٠	١٢٠٠٠	٣ر١	٢ر٢	١ر١
تشاد	١١ أغسطس ١٩٦٠	٤٠٠	٤٢٠٠	٣٠٣٥٠	٥ر٤	٤ر٣	٩ر٢
إفريقيا الوسطى	١٣ أغسطس ١٩٦٠	٥٠٠	٢٣٠٠	٤٩٥٠	٣ر٢	٢ر٢	٤ر٢

تابع الجدول السابق

الدولة	تاريخ الاستقلال	الحجم الكلي للقوات المسلحة			الانفاق العسكري من جملة الناتج القومي ٪		
		١٩٦٤	١٩٨٤	١٩٩٤	١٩٦٨	١٩٧٨	١٩٩٣
الكنغو	١٥ أغسطس ١٩٦٠	٧٠٠	٨٧٠٠	١٠٠٠٠	٢ر٨	٥ر٢	٢ر٠٦
الجابون	١٧ أغسطس ١٩٦٠	٦٠٠	٢٢٠٠	٤٧٠٠	١ر٢	٠ر٥	٢ر٤
نيجيريا	١ أكتوبر ١٩٦٠	٨٠٠٠٠	١٣٣٠٠٠	٧٧١٠٠	٥ر٩	٤ر٢	٣ر١
موريتانيا	٢٨ نوفمبر ١٩٦٠	٥٠٠	٨٤٧٠	غير متوافر	١ر٤	٧ر١	غير متوافر
سيراليون	٢٧ أبريل ١٩٦٠	١٨٥٠	٣١٠٠	٦٢٠٠	٠ر٧	١ر٠	٢ر٧
رواندا	١ يوليو ١٩٦٢	٩٠٠	٥١٥٠	٤٠٠٠٠	٢ر٢	١ر٦	٦
بوروندي	١ يوليو ١٩٦٢	٨٠٠	٥٢٠٠	١٤٦٠٠	١ر٧	٢ر٢	٢ر٥
أوغنده	٩ أكتوبر ١٩٦٢	٢٠٠٠	١٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	١ر٩	٣ر١	١ر٥
كينيا	١٢ ديسمبر ١٩٦٣	٢٥٠٠	١٦٠٠٠	٢٤٢٠٠	١ر٣	١ر٦	٢ر٢

المصدر :

The Military Balance 1983 - 1984 (London: The international Institute for Strategic Stadies, 1983).

- The Military Ballance 1995 - 1996 (London: The institute for Strategic Studies, 1995), P 68.

ووفقا لتقديرات معهد استكهولم الدولي لأبحاث السلام "SIPRI" فإن الدول الإفريقية في مجموعها تنفق (١٩٨٤) حوالي (١٦) الف مليون دولار سنويا على الأنشطة العسكرية، في الوقت الذي يبلغ فيه إجمالي الإنفاق العالمي على هذه الأنشطة حوالي (٥٠٠) ألف مليون دولار سنويا، ويوضح الجدول التالي تطور النفقات العسكرية في إفريقيا منذ السبعينيات وحتى منتصف الثمانينات:

السنة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
حجم الانفاق	٩٤٨٩	١١٤١٦	١٢٦١٨	١٢٩٧١	١٣١٩٨	١٣٥٢٦	١٣٥٥٥	١٣٥٩٠	١٣٨٠٠	١٤١٠٠

الانفاق العسكري في إفريقيا ١٩٧٤-١٩٨٣

بالمليون دولار أمريكي وفقا للأسعار ومعدلات يناير ١٩٨٠

وطبقا للجدول السابق فإن فترة الثمانينات قد شهدت زيادة مضطردة في الإنفاق العسكري للبلدان الإفريقية. وهذه الزيادة تتم بمعدل سنوي مقداره (٦٪) في الفترة من ١٩٧٤ وحتى ١٩٨٣م. ويقدر أن معدل الإنفاق العسكري لكل شخص في إفريقيا يبلغ نحو ثلاثين دولاراً سنويا، وان هذا المعدل يفوق الإنفاق على الصحة بحوالي (٦) مرات، ويفوق الإنفاق على التعليم بحوالي الضعف[1].

على أنه مما تجدر الإشارة إليه أنه منذ أواخر الثمانينات ومطلع التسعينيات شهدت الساحة الإفريقية تراجعا في الانفاق العسكري بصفة عامة حيث قدر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن حجم الانفاق العسكري للدول الإفريقية جنوب الصحراء في عام ١٩٩٤م بنحو ٨ بليون دولار في مقابل ١٠ بلايين دولار عام ١٩٨٥م. ويعزي ذلك التراجع في الإنفاق إلى عدة أسباب رئيسية هي: مناخ الانفراج الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وكذلك ضغوط المؤسسات التمويلية الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) على الدول الإفريقية لتقليص حجم الإنفاق العسكري. فضلا عن تفاقم مشكلة الديون يضاف إلى ذلك التوصل إلى تهدئة وتسوية بعض القضايا والمشكلات والحروب الأهلية مثال ذلك (تشاد، أنجولا، موزمبيق، جنوب إفريقيا، ناميبيا..) الأمر الذي قلل من حجم الانفاق العسكري على صعيد القارة[2]. ومع هذا فإن الصورة الكلية لتراجع حجم الانفاق العسكري على صعيد القارة لايمنع من القول بقيام مشكلات أخرى تنذر من جديد بحدوث تسارع جديد في الإنفاق العسكري مثال ذلك مشكلات القرن الإفريقي، جنوب السودان، السنغال، موريتانيا، روندا، بوروندى،..).

وباستثناء الجيوش الإفريقية التي انبثقت عن حركة التحرر القومي مثل جيش جبهة التحرير الوطني في الجزائر، وكذلك جيوش المستعمرات البرتغالية في إفريقيا - فإن الدول الإفريقية في سعيها لإنشاء قوات عسكرية وطنية تتلاءم ومتطلبات ما بعد

---

(١) حقيقة الأمر أن الدول الإفريقية تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا من حيث حجم نفقاتها العسكرية ففي عام ١٩٧٩ على سبيل المثال كانت مصر وحدها تحتل حوالي (٢٢٪) من اجمالي النفقات العسكرية الإفريقية، بينما انفقت جنوب إفريقيا (١٧٪) وليبيا (١٢٪)، ومن ثم شكلت هذه الدول الثلاثة قرابة (٥٠٪) من إجمالي الانفاق العسكري لإفريقيا. وقد احتلت خمس دول أخرى مركزا مرتفعا في الانفاق العسكري لايقل عن (٣٣٠) مليون دولار لكل منها وهى نيجيريا (حوالي ١٥٠٠ مليون دولار) وزيمبابوي (حوالي ٤٩٠ مليون دولار) واثيوبيا (حوالي ٣٠٠ مليون دولار). انظر:

SIPRI Yearbook 1984: World Armaments and Disarmaments, (London, Taylor & Frances Inc., 1984), P. 117.

(٢) Iiss, The Military Balance 1995/1996 (London: Iiss, 1996), PP 232-233

الاستقلال، قامت بإخضاع جيوشها - مثل سائر الهياكل المدنية في الدول - لعملية أفرقة ولاسيما في سلك الضباط[1].

ولعدة أسباب فإن عملية تطويع الجيش والقوات المسلحة عموما لتواجه ظروف الواقع الجديد كانت تسير ببطء. فالضغوط من أجل أفرقة الرتب العليا في الجيش تم التعبير عنها في كل دولة إفريقية تقريبا، وهو الأمر الذي شكل معضلة ثقيلة بالنسبة للحكام الجدد، فهم على علم بأن ترقية الإفريقيين الى سلك الضباط دون إعداد كاف وتدريب مناسب سوف يخل بالنظام في الجيش، في الوقت نفسه لم يكن لديهم الجرأة على تأخير عملية الافرقة لمدة أطول. وقد اخذ بعض الحكام القضية بحزم وموقف لايلين مثل رئيس الوزراء الكونغولي باتريس لومومبا حينما قال بأنه من الواضح "اننا لايمكننا تحويل جندي من الدرجة الثانية إلى رتبة جنرال لمجرد أن الكونغو دولة حرة". ولاشك أن تمرد القوة العامة في الكونغو (١٩٦٠) وفي شرق إفريقيا (١٩٦٤) يرجع بصورة أساسية إلى خشية الجنود من أن الضباط الأوربيين سوف يحولوا بينهم وبين الترقية إلى الرتب العليا في الجيش. وقد وقع التمرد في توجو (١٩٦٣) والذي أودى بحياة الرئيس أوليمبيو لأنه رفض إعادة الجنود السابقين في القوات الاستعمارية إلى الخدمة في الجيش التوجولي[2].

بعد هذا العرض التحليلي للمراحل الثلاثة التي مرت بها المنظمات العسكرية الإفريقية يمكن القول بأن الأوربيين لم يتمكنوا من السيطرة على إفريقيا إلا بعد إخماد المقاومة العسكرية الوطنية - خاصة من جانب الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا - وقامت قوات الاستعمار الأوربي بخلق وحدات عسكرية (جيوش للمستعمرات) من بين الأهالي لتحقيق أهداف الإدارة الاستعمارية في حماية الأمن الداخلي للمستعمرة، والدفاع عن حدودها، حتى أنها ارتبطت في أذهان الشعوب الإفريقية بالأدوات البغيضة التي يستخدمها المستعمر الأبيض في قهرهم وإذلالهم.

ولم يقم الجيش في إفريقيا بأي دور في عملية تحقيق الاستقلال، ففي إفريقيا جنوب الصحراء - مع استثناءات هامة تتمثل في المستعمرات البرتغالية السابقة - كان تحقيق الاستقلال على أيدى السياسيين الوطنيين ولم يكن الجند من بين هؤلاء الوطنيين ومن ثم كان يوم الاستقلال هو مهرجان للسياسيين المدنيين[3].

وقد مثلت جيوش المستعمرات السابقة في كثير من الحالات الطور الجنيني للقوات المسلحة التي أنشأتها الحكومات الإفريقية بعد الاستقلال حيث استعانت بالجنود الذين

---

(١) انظر : Gupta, op.cit., P. 163.
(٢) انظر : Guttridge, The military in African politics, op.cit., P. 1.
(٣) انظر : Jackson and Rosberg, Op.Cit., P.34 and Cupta, op.cit., P. 164.

سبق لهم الخدمة في جيوش المستعمرات السابقة[١]. أيا ما كان الأمر فإن الأنماط الأخرى للجيوش الحديثة في إفريقيا سواء تلك المنبثقة عن حركات التحرر القومي (الجزائر على سبيل المثال) أو تلك الموروثة عن الدول التي لم تخضع للسيطرة الاستعمارية إلا لفترة محدودة (اثيوبيا بالأساس)، فإنها جميعا تحولت إلى جيوش انقلابية، قامت بممارسة دور سياسي مستقل ومسيطر في المجتمع الإفريقي.

المطلب الثاني
الخصائص الهيكلية والتنظيمية للمؤسسة العسكرية

ينصرف مفهوم المؤسسة العسكرية إلى النظام والقيادة والتنظيم والهدف. ويتسم أي تنظيم عسكري مثالي بوجود هياكل موحدة للقيادة واحتراف أفراده وسيطرة روح الجماعة والالتزام بقيم الطاعة والرشادة والكفاءة[٢]. وقد حدد "فاينر Finer خمس خصائص أساسية تتميز بها القوات المسلحة في مجموعة من الدول المتقدمة وهي: مركزية القيادة والترتيب الهرمي للسلطة وسيادة قاعدة الطاعة والنظام ووجود شبكة اتصالات وأخيرا روح الجماعة an spirit de corps[٣].

من الواضح إذن أنه عند النظر إلى المؤسسة العسكرية في إفريقيا نأخذ هذه الخصائص بقدر من التحفظ انطلاقا من متغيرات الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع الإفريقي. فالمؤسسة العسكرية في إفريقيا لم تستطع بعد التخلص من التناقضات الاجتماعية، حيث يتميز الإطار الهيكلي لها بوجود حالة من اللاتوازن السلالي والإقليمي، وهو ماينعكس سلبا على السلوك السياسي لأعضائها: فالانقلاب الأول في نيجيريا (يناير ١٩٦٦) وما أظهره من انحيازات قبلية لصالح الايبو تمخض عنها الانقلاب الثاني في يوليو من نفس العام، والذي كان بمثابة رد فعل عنيف من جانب حركة معادية لسيطرة الايبو، وكذلك محاولة الانقلاب العسكري الدموية في الكميرون (أبريل ١٩٨٤) والتي كانت - ولو جزئيا - بمثابة رد فعل لقرار الرئيس "بول بيا" بابعاد رجال القبائل الشمالية من قوات الحرس الجمهوري، كل ذلك يؤكد على أن التطور الاجتماعي والسياسي في البلدان الإفريقية لم يمكن المؤسسة العسكرية من أن تتخلص من الاعتبارات القبلية والاثنية بصورة كاملة.

بيد أنه يبقى مع ذلك أن المؤسسة العسكرية في إفريقيا، تعد مؤسسة ذات تنظيم

---

(١) انظر: Ibid., P. 33.
وانظر أيضا: د. عبدالملك عوده، سنوات الحسم في إفريقيا (القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٦٩)، ص ١٣٠.
(٢) انظر: Jackson and Rosberg, op.cit., P. 32.
(٣) انظر: [illegible]، مرجع سابق، ص ١١٥.

دقيق نسبيا، وتحتكر أدوات القوة المادية المتمثلة في الأسلحة الحديثة والمتطورة، زد على ذلك أنها تتمتع بنصيب كبير في ميزانية الإنفاق القومي. والأخطر من ذلك أنها في كثير من الأحيان تحقق الاكتفاء الذاتي حيث تعمل على توفير حاجات أفرادها بالقدر الذي يمكنهم من أداء أدوارهم العسكرية. وعادة ماتكون الثكنات العسكرية (الخاصة بالقوات المسلحة) بعيدة عن المناطق العمرانية في الحضر[1].

ويمكن إبراز وتحديد أهم خصائص المؤسسة العسكرية في إفريقيا على النحو التالي:

١ - **هي مؤسسة حديثة ذات تنظيم دقيق**: فتدرج القيادة Chain of command يؤدي إلى تحقيق "الضبط والربط" والفاعلية داخل المؤسسة العسكرية، حيث يبدأ التدرج الهرمي للسلطة من رئيس الدولة باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة وينتهي بالفرد العادي. وثمة مفهوم الطاعة والولاء وتنفيذ الأوامر دون تردد، فالعرف العسكري يقرر "نفذ الأمر أولا ثم تقدم بتظلمك ثانيا" كل ذلك يكفل تنفيذ القرارات التي تتخذ من أعلى. وقد رأى بعض الدارسين أن نجاح الانقلاب العسكري يرجع بصورة كبيرة إلى مفهوم الطاعة للأوامر العسكرية التي تمكن قادة الانقلاب من إصدار الأوامر لمن هم دونهم في الرتبة[2].

وقد اتضح مفهوم الطاعة المباشرة هذا خلال الانقلاب العسكري الأول في نيجيريا حينما تبعت قوات الهوسا التي تنتمي للشمال النيجيري، قائدها الميجور انزيجوى، وهو ضابط من الايبو - ضد سلطان سوكوتو The saraduna of sokoto حاكم الشمال وقتلوه دون أي احتجاج أو معارضة[3].

٢ - من الميزات التي تنفرد بها المؤسسة العسكرية عن سائر المؤسسات الأخرى في المجتمع تملكها لوسائل القوة المادية من الأسلحة الحديثة، فضلا عن امتلاكها لجهاز اتصال ومواصلات خاص بها ومنفصل عن الجهاز العام للدولة الذي يعمل في خدمة الجماهير. ولاشك أن ذلك يسهل من عملية الانقلاب العسكري، إذ تكفي في الواقع عربتان عسكريتان محملتان بثلة من الجنود يهاجمون قصر الرئاسة ويستولون على محطة الإذاعة ويغلقون المطار الرئيسي، لإسقاط النظام القائم وإعلان الانقلاب العسكري.

بيد أن الأمر في السنوات الاخيرة لم يصبح بمثل هذه السهولة التي كان عليها تخطيط وتنفيذ الانقلاب في عقد الستينيات، حيث عولت النخبة الحاكمة على زيادة حجم القوات المسلحة، والتعدد في أسلحتها، إلى جانب إنشاء قوات شبه عسكرية (كالحرس

---

(١) انظر: أحمد خضر، مرجع سابق، ص ٨٥.

(٢) انظر: د. حورية توفيق مجاهد، نظام الحزب الواحد في إفريقيا، مرجع سابق، ص ١٠٦.

(٣) انظر: Bell, op.cit., P. 261.

الوطني أو الجمهوري أو الميليشيات الحزبية)، وأضحت المخابرات العسكرية ترصد كافة التحركات غير العادية داخل الأسلحة المختلفة، وهو الأمر الذي يشكل صعوبة أمام تنفيذ الانقلاب العسكري، وربما كان ذلك أحد العوامل الهامة التي أسهمت في تقليل حدة الانقلابات العسكرية منذ أواخر العقد الماضي.

٣ – تحظى المؤسسة العسكرية بدرجة كبيرة من الانفاق الحكومي العام والذي يخصص لأغراض دفاعية. وقد يزيد الانفاق العسكري إذا ماقارناه بما ينفق على أوجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأخرى. وتشكل نفقات الدفاع جزءا كبيرا من إجمالي الناتج القومي وكذلك من جملة الإنفاق الحكومي العام (كما يوضح الجدول التالي):

انفاق الدفاع مقارنا بالنفقات الاجتماعية الأخرى(*)

الدولة	الانفاق العسكري كنسبة مئوية لـ :				نفقات الحكومة المركزية (لكل فرد بالدولار)					
	جملة الناتج القومي		انفاق الحكومة المركزية		الدفاع		التعليم		الصحة	
	١٩٧٢	١٩٨٢	١٩٧٢	١٩٨٢	١٩٧٢	١٩٨٢	١٩٧٢	١٩٨٢	١٩٧٢	١٩٨٢
أوغنده	١ر٥	٠ر٤	٢٣ر٢	١٣ر٧	١٦	١	١٠	٢	٤	–
فولتا العليا	١ر٣	٢ر٥	١١ر٥	١٦ر٩	١	٤	٣	٤	١	١
رواندا	٣ر٠	١ر٦	٢٥ر٦	١٢ر٤	٤	٢	٣	٣	١	١
الصومال	٦ر٢	–	٢٣ر٣	–	٧	–	٢	–	٢	–
تنزانيا	٢ر٣	٩ر٠	١١ر٩	٢٤ر٥	٤	١٦	٥	٨	٢	٤
غانا	١ر٦	٠ر٥	٨ر٠	٣ر٨	٨	٢	٢٠	١١	٦	٣
كينيا	١ر٣	٤ر٤	٦ر٠	١٦ر٤	٣	٢١	١١	١٣	٤	٥
السودان	٣ر٥	٢ر٦	٢٣ر٠	١٣ر٢	٨	٧	٣	٥	٢	١
موريتانيا	–	١٢ر٦	–	٢٩ر٤	–	٣٦	–	١٣	–	٣
مالي	–	٢ر٩	–	١٧ر٤	–	٣	–	٥	–	١
مالاوي	٠ر٦	٣ر٧	٣ر٢	١٢ر٨	١	٥	٤	٤	١	٢
نيجريا	٥ر٢	–	٤٠ر٢	–	٢٠	–	٢	–	٢	–

(*) المصدر :

World Bank, World development Report, 1983, (Washington D.C. World Bank, 1983), PP. 189-90.

وطبقا للجدول السابق فإن بعض الدول الإفريقية تزداد نفقات الحكومة المركزية المخصصة للدفاع بشكل ملحوظ عن تلك التي تخصصها للتعليم والصحة، ففي عام ١٩٧٢ نلاحظ ما يأتي: بلغت نفقات الحكومة الأوغندية على الدفاع (١٦) دولار لكل فرد بينما لم تزد هذه النفقات عن (١٠) دولارات في التعليم و (٤) دولارات في الصحة، وفي الصومال كانت نفقات الدفاع (٧) دولارات لكل فرد في حين وصل الانفاق على التعليم دولارين فقط لكل فرد، وكذلك الحال بالنسبة للصحة حيث كان الانفاق لايتجاوز أيضا دولارين لكل فرد. وفي السودان كان الوضع على النحو التالي، (٨) دولارات لكل فرد في مجال الدفاع و(٣) دولارات لكل فرد في التعليم ودولارين فقط لكل فرد في الصحة، أما بالنسبة لنيجيريا فانها تقدم أعلى انفاق على الدفاع مقارنا بالنفقات الاجتماعية الأخرى حيث بلغ انفاق الحكومة المركزية على الدفاع (٢٠) دولارا لكل فرد في الوقت الذي لم تتعد فيه هذه النفقات دولارين فقط في التعليم ودولارين أيضا في الصحة.

المطلب الثالث

العوامل الأخرى المساعدة على نجاح التدخل

احتكار المؤسسة العسكرية لوسائل القوة المادية، جعل من السهولة في ظل ظروف معينة سيطرة أفرادها على السلطة السياسية في الدولة سواء من خلال الاستخدام الفعلي للقوة المادية أو التلويح والتهديد باستخدامها. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن ماهي الظروف التي تساعد على نجاح التدخل، بالإضافة إلى المحددات الأخرى التي ذكرناها آنفا؟ نستطيع الإجابة على هذا التساؤل من خلال محددات ثلاثة والتي طرحها بعض الدارسين كأسانيد تبرر وقوع الانقلابات العسكرية: وهي انتشار الفساد في المجتمع وتأثير العدوى الانقلابية، وعدم الرضاء داخل الجيش.

أولا : الفساد :

لو أخذنا بتصريحات العسكريين فور استيلائهم على السلطة لوجدنا أن تفشي الفساد في الحكم والادارة يشكل واحدا من أبرز الأسانيد التي يبرر بها العسكريون تدخلهم[1]. وقد يشعر الضباط أن دورهم كحراس للأمة وحماة لها ليس فقط من الأخطار الخارجية التي تتهددها وإنما كذلك من فساد سياسيها حتى ولو وصلوا إلى السلطة من خلال الإرادة الشعبية.

---

(١) انظر : Potholm, op.cit., p199 and Welch, op.cit., P. 168

وواقع الأمر أن انتشار الفساد في نظام الحكم أضحى ظاهرة واضحة في إفريقيا منذ الاستقلال وحتى اليوم. ومن ثم سمعنا عن حملات ودعاوى التطهير من الداخل أو ما أطلق عليه تنظيف البيت[1]. وقد يتأثر الضباط كثيرا بهذه الأوضاع "الفاسدة" مما يحملهم على التدخل لإنهاء هذا الوضع "الفاسد" على حد زعمهم. مثلما فعل الضباط الذين أطاحوا بحكم الرئيس نكروما في غانا (١٩٦٦) وهؤلاء الذين ثاروا على الأوضاع المتردية في الصومال (١٩٦٩)، وحتى الردة إلى الحكم العسكري في نيجيريا (١٩٨٣) كان من دوافعها حالة الفساد المنتشرة في البلاد والتي اعترف بها الرئيس شاجاري وأعلن أنه سوف يقوم "بثورة قيمية" لاستئصال هذا الداء الذي وصفه بإنه "سرطان في المجتمع"[2].

ثانيا : العـــدوى :

لقد حظيت ظاهرة العدوى بدراسة واهتمام عدد كبير من الدراسين واعتبروها أساس سيل الانقلابات العسكرية في إفريقيا، ولاسيما جنوب الصحراء. ويعني تأثير العدوى بايجاز شديد أن نجاح العسكريين في دولة ما في القيام بانقلاب عسكري والاستيلاء على السلطة يشجع ويحفز العسكريين في دولة أخرى على القيام بانقلاب عسكري وهكذا دواليك[3].

أن أول إنقلاب ناجح في غرب إفريقيا وقع في توجو (١٩٦٣)، وقد أعقبه بعدة أسابيع اعتقال الكولونيل "طومسون" قائد الحرس الوطني الليبيري بتهمة تدبير انقلاب عسكري، حيث صرح بإنه "إذا كان (٢٥٠) جندي توجولي قد تمكنوا من الإطاحة بحكومتهم فإن الجيش الليبيري والذي يبلغ (٥٠٠٠) جندي باستطاعته الاستيلاء على السلطة بسهولة"[4].

ومما ساعد على تعظيم أثر متغير العدوى في عقد الستينيات أن كثيرا من الضباط الذين قاموا بانقلابات عسكرية حينئذ كانوا يشتركون في خلفياتهم التعليمية والتدريبية حيث تلقوا تعليمهم غالبا في نفس الأكاديميات في بريطانيا وفرنسا.

ويبين تصريح رولنجز عقب تدخله الأول في غانا (١٩٧٩)، هذه الحقيقة حيث يكشف بجلاء مدى تأثير عدوى الانقلابات في إفريقيا، إذ اقترح أن تتبع غانا الطريق

---

(١) انظر : د. حورية توفيق مجاهد، نظام الحزب الواحد في إفريقيا، مرجع سابق، ص ص ١٣٥-١٣٦.

(٢) انظر : Newsweek, January 9, 1984, P. 31.

(٣) حول تحليل دور "عدوى الانقلاب" انظر : First, op.cit., PP. 25.23

(٤) انظر : Welch, op.cit., P. 168

الذي سلكته اثيوبيا Go the Ethiopian Way[١].

والرأي في التحليل الأخير يميل إلى الأخذ بمتغير "العدوى" كأحد العوامل المساعدة – وليست الأصيلة – في حفز وتشجيع العسكريين على التدخل الانقلابي.

ثالثا : عدم الرضاء العام :

غالبا ماتحدث الانقلابات العسكرية في مناخ من عدم الرضاء والسخط العام سواء بين الجماهير أو أفراد المؤسسة العسكرية ذاتها. ويرجع مناخ السخط العام هذا إلى فشل الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية الخاصة بالتنمية والتي تتبناها النخب الحاكمة وهو الأمر الذي تمخض عن فشلها في تحريك وتعبئة الجماهير خلف سياستها العامة.

وقد تسود حالة من عدم الرضا داخل المؤسسة العسكرية ذاتها والتي ترجع عادة إلى:

(أ) استراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع المؤسسة العسكرية: فعندما تهدف النخبة الحاكمة إلى ممارسة الضبط المدني على العسكريين، قد تلجأ إلى إنشاء قوات شبه عسكرية (حرس جمهوري "ملكي – امبراطوري"، أمن مركزي، ميليشات شعبية أو حزبية) وذلك لتوازن قوة المؤسسة العسكرية[٢]. ولعل اهتمام الرئيس نكروما بمثل هذه القوات شبه العسكرية قد شكل أحد المخاوف التي دفعت العسكريين للتدخل والإطاحة بحكومته (١٩٦٦). وقد تميل النخبة الحاكمة إزاء الأزمات الاقتصادية الطاحنة، إلى اتباع سياسة تقشفية تثير عادة مخاوف العسكريين لأنها ستنعكس على الميزانية العسكرية، وهو مايدفعهم إلى التعجيل بالتدخل حيث أن لهم شكاوى عديدة كما عبر عنها عدد من الضباط الذين أطاحوا بنكروما حيث أن "أحذيتهم قد بليت"[٣].

وربما تعلن النخبة الحاكمة عن عزمها عن إجراء حملة للتطهير داخل المؤسسة العسكرية وهو مايحفز الأفراد الذين يعتقدون أنهم هدف هذا التطهير، على التعجيل بالانقلاب العسكري حفاظا على بقائهم، ولعل انقلاب عايدي أمين، في أوغندة (١٩٧١) يعد مثلا واضحا على ذلك.

(ب) الميول الأيديولوجية للنخبة الحاكمة: فقد يشعر الضباط بالقلق إزاء تحرك الحكام

---

(١) انظر :

Ray Vanita, "The coup in Ghana" Africa Quarterly, Vol. XIX, No. 1 (April-January, 1979) PP. 83-85.

(٢) انظر : Roth & Wilson, op.cit., P. 32.

(٣) انظر : Potholm, op.cit., P. 200.

تجاه اليمين أو تجاه اليسار. وهو مايدفعهم للتدخل لوقف مثل هذا التحرك، أو دفعه في حالة فشل الحكام في التحرك تجاه اليمين أو اليسار. وقد سبق وعالجنا هذه النقطة.

(ج) وجود نزعات قبلية واثنية داخل المؤسسة العسكرية، حيث لم تتمكن بعد من صهر ودمج هذه الاختلافات الأولية. ومن ثم يكون الانقلاب العسكري أساسا رد فعل تجاه سيطرة إحدى الجماعات العرقية أو الاثنية (كانقلابي نيجيريا ١٩٦٦) وهذا العامل يشكل واحدا من أبرز المحددات الأصلية للتدخل.

(د) وأخيرا هناك ثورة صغار الضباط: "ضد الكوادر العليا وزعامات الجيش ممن يتهمونهم بالفساد والرجعية والجهل"[١]. ومن ثم شهدنا انقلابات يقوم بها حتى ضباط الصف (انقلاب توجو ١٩٦٣ وليبيريا ١٩٨٠).

خلاصة القول أن تعدد واختلاف العوامل الدافعة لتدخل العسكريين في السياسة الإفريقية يضع صعوبة أمام التعميم ووضع نظرية عامة للتدخل. بيد أن لكل انقلاب عسكري سواء في دول مختلفة أو في الدولة الواحدة، دوافعه وأسانيد، قد يبرز بينها أثر العوامل الاثنية والقبلية (كانقلابي نيجيريا ١٩٦٦)، أو أثر العوامل الاقتصادية التي حركت العسكريين للإطاحة بكثير من الأنظمة (في غانا مثلا ضد نكروما "١٩٦٦" وبوسيا "١٩٧٢" وفي نيجيريا ضد شاجارى ١٩٨٣) أو أثر الأزمات السياسية كالانقسامات في صفوف النخبة الحاكمة وإشكالية الخلافة السياسية ولاسيما بعد غياب نمط الزعامة الكارزمية (ولعل ذلك مايميز أول انقلاب عسكري ناجح في غينيا بعد وفاة سيكوتوري "مارس ١٩٨٤").

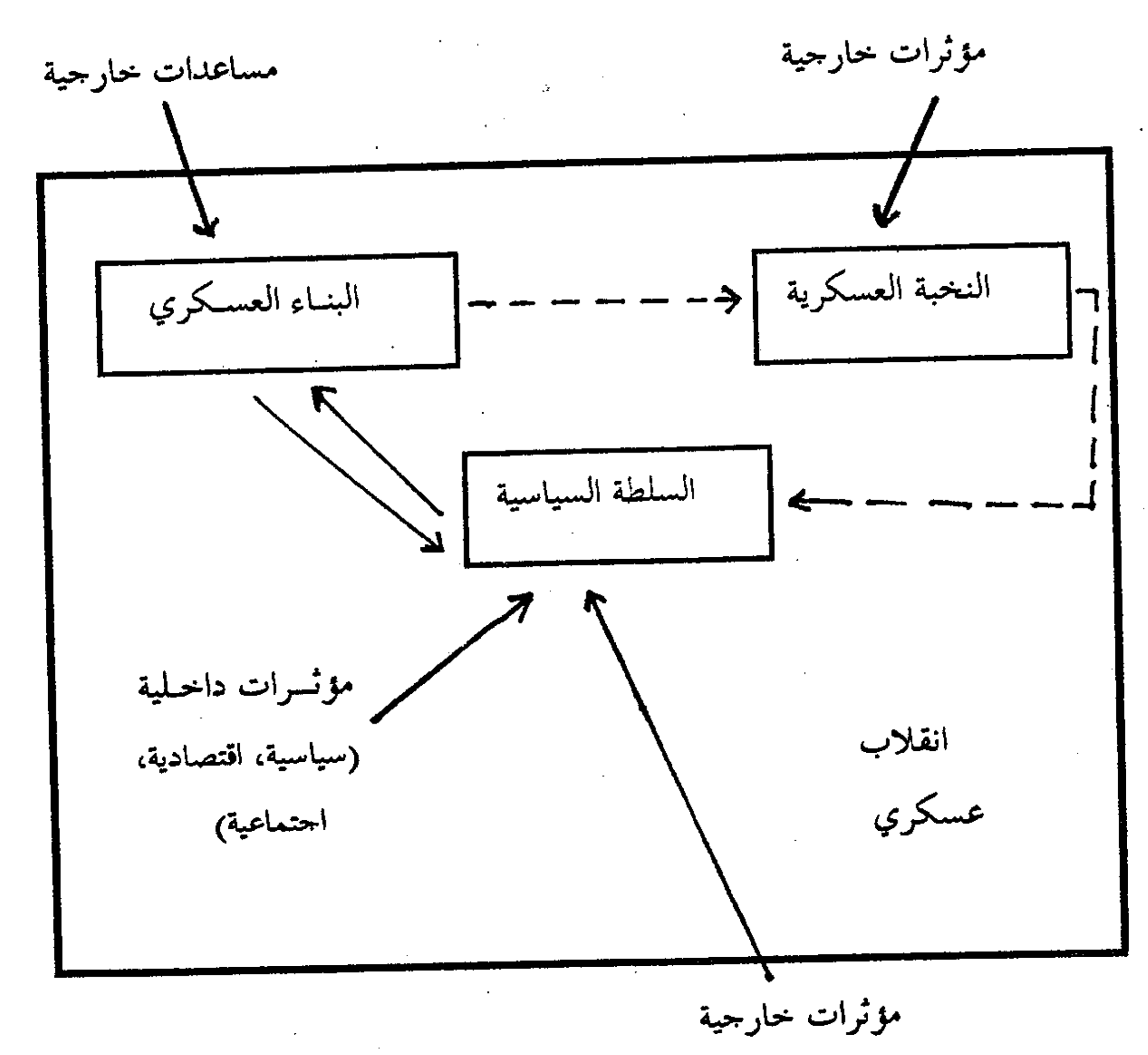
وقد يبرز دور التدخل الخارجي سواء في نجاح أو إحباط الانقلابات العسكرية (تدخل المظليين الفرنسيين لإعادة ليون مابا في الجابون إلى السلطة "١٩٦٤") وكذلك تدخل بريطانيا لإحباط تمرد شرق إفريقيا "١٩٦٤" والمساعدة السوفيتية لانقلاب "١٩٦٩" في الصومال والدور الليبي البارز في أزمة تشاد، وتدخل قوات تنزانيا للإطاحة بحكم عايدي أمين (١٩٧٩). وأخيرا تدخل القوات السنغالية لإحباط الانقلاب العسكري في جمبيا "١٩٨١".

ويمكن القول إجمالا، أن هناك مناخا عاما للتدخل العسكري وإقامة النمط البريتوري كما حددناه سلفا، وهو يتسم بوجود أزمات سياسية مزمنة ومشكلات اقتصادية طاحنة وتناقضات اجتماعية معقدة، كل ذلك في إطار دائرة مفرغة من التخلف الشامل

(١) انظر: د. حورية توفيق مجاهد، نظام الحزب الواحد في إفريقيا، مرجع سابق، ص ١٤٦.

والتبعية للمراكز المتقدمة، في حين يصبح النسق العسكري بما يمتلكه من ميزات وماله من سمات، النسق المسيطر على باقي النسق الفرعية الأخرى في المجتمع.

ويصور الشكل التالي الإطار التحليلي الذي يمكن استخدامه في تفسير عملية التدخل المباشر للعسكريين في الحياة السياسية:



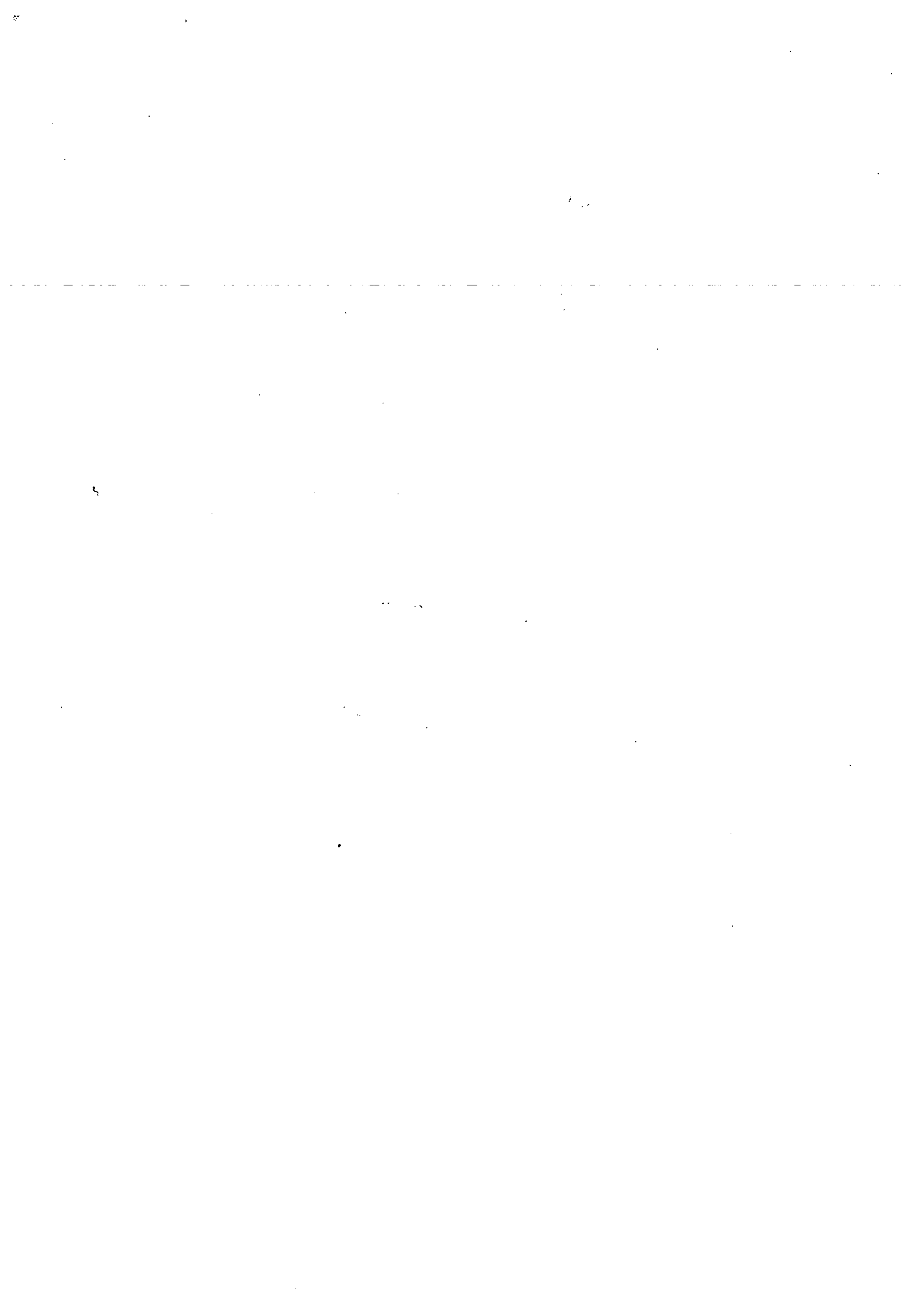
عوامل مساعدة — — —

عوامل اصيلة ———

(إطار تحليلي للانقلابات العسكرية)

الفصل الثاني

نظم الحكم العسكرية في إفريقيا



الفصل الثاني

نظم الحكم العسكرية في إفريقيا

التعريف بنظام الحكم العسكري:

قد تبدو لأول وهلة الإجابة على التساؤل الخاص بتحديد ماهية النظم العسكرية وطبيعتها أمرا يسيرا بحيث يمكن القول بأن النظم التي يشار إليها بأنها نظم عسكرية هى تلك الناتجة عن انقلاب عسكري.. أي أن العبرة هنا بكيفية الوصول إلى الحكم! ولكن ماذا عن النظم التي توجه وتدار بواسطة العسكريين، الذين لم يقوموا بالإطاحة بالحكومات المدنية، وهم مع ذلك يمثلون الأداة الأولى والأخيرة في يد النخبة الحاكمة لمواجهة مظاهر عدم الاستقرار في المجتمع؟!

وماذا يمكن القول أيضا عن مثل ذلك الموقف الذي حدث في فرنسا عام ١٩٥٨م، حينما أتى الجنرال ديجول إلى السلطة كنتيجة مباشرة للتدخل العسكري، بيد أنه التزم بعد ذلك بضوابط دستورية وقام بإرسال الجيش مرة أخرى إلى الثكنات[١]؟!

بهذا الصدد يميز الأستاذ فاينر Finer بين أربعة أنواع من نظم الحكم وفقا للدور الذي تمارسه القوات المسلحة في النظام السياسي[٢]:

النوع الأول :

وهو يشمل نظم مدنية تتلقى دعمها الكامل من العسكريين بحيث تصبح القوات المسلحة مصدرا هاما للتأييد السياسي، إذ يعتمد عليها النظام في بقائه واستمراره، وتثور بهذا الخصوص عدة نماذج نذكر من بينها المغرب والأردن وايران الشاه والفلبين في ظل حكم ماركوس. ويطلق فاينر عليها اسم "Military supportive regimes".

النوع الثاني :

وهو يضم نظم مدنية بها قوات مسلحة قوية ذات نزعة انقلابية، حيث أنها تدخلت مرارا في الماضي وهى مستعدة للتدخل حينما تشعر بأن واجبها أو مصلحتها تقتضي ضرورة تصحيح ممارسات القوى السياسية المدنية. ولعل النموذج التقليدي لهذه النظم يتمثل في القوات المسلحة التركية، ومثل هذه النظم التي لديها حكومات مدنية يطلق

---

(١) انظر:

Samuel Finer "The morphology of military Regimes" in Kolkowitz & Korbonski, Op. Cit., PP. 181-82.

(٢) انظر : Ibid., PP. 282-304

عليها فاينر بالنظر إلى الضغوط العسكرية المؤثرة اسم:

"Intermittently Indirect Military Regimes"٠

النوع الثالث :

ويعتمد هذا النوع على العسكريين بصورة أوضح من الأنماط السابقة حيث أن النخبة المدنية الحاكمة قد أتت إلى السلطة بفضل القوة العسكرية التي تقف وراءها وتساندها وقد شهدت خبرة أمريكا اللاتينية وإفريقيا على وجه التخصيص مثل هذا النموذج، حينما تدخل العسكريون في حالات عدة لصالح جماعة مدنية معينة٠ ويطلق على هذه النظم اسم: "Indirect Military Regimes"٠

النوع الرابع :

وهو يشمل النظم العسكرية الخالصة أي "Military Regimes Proper" التي تنشأ من جراء استيلاء العسكريين على السلطة بواسطة انقلاب عسكري، وقيامهم بالهيمنه على عملية صنع القرار الحكومي٠ ومن الأمثلة الواضحة لهذا النموذج مصر (١٩٥٣-١٩٦٨) وأوغنده عقب انقلاب عايدي أمين (١٩٧١-١٩٧٩)٠

ويميل بعض الدارسين إلى تعريف النظام العسكري من خلال تصور الحكم المدني والحكم العسكري كنهايتين متعارضتين لخط مستمر بحيث نتدرج من الحكم المدني الخالص الذي يمارس فيه العسكريون قدرا من النفوذ، باعتبارهم جماعة مصلحة إلى المشاركة العسكرية في الحكم، ثم أخيرا إلى نمط الحكم العسكري الخاص[١]٠

ويتضح ذلك من الشكل التالي :

حكم عسكري (نفوذ مدني)	سيطرة عسكرية (مشاركة مدنية)	سيطرة مدنية (مشاركة عسكرية)	حكم مدني (نفوذ عسكري)
٤	٣	٢	١

"انماط نظم الحكم وفقا لطبيعة العلاقات المدنية – العسكرية"

---

(١) انظر:

H. Dekmejian "Egypt and Turky: The Military in Background" in Kolkowitz and Korbonski, Op.Cit.,PP.28-29.

ويرى ديكميجيان أن "الحكم العسكري" و "والحكم المدني" يمثلان بنهايتين متعارضتين يمكن أن يطلق على كل منها "نمط خالص" إذا كانت هناك درجة من التأثير العسكري على الحكم المدني أو درجة من التأثير المدني على الحكم العسكري وكلما تحركنا في اتجاه المركز نجد أن هناك خالين وسط في المشاركة العسكرية المدنية حيث تكون السيطرة في أي منهما إما للمدنيين أو العسكريين.

يبين إذن أن هناك ثلاثة نماذج رئيسية لعلاقة العسكريين بالسلطة السياسية[1]. وهي:

(أ) النفوذ العسكري :

ويسود هذا النمط في البلدان الصناعية المتقدمة التي تتميز باستقرار ورسوخ التقليد الخاص بالسيطرة المدنية على القوات المسلحة، ومن ثم لايعدو نفوذ العسكريين في هذه الحالة كونهم جماعة مصلحة تعبر عن مطالبها للنظام السياسي، شأنها في ذلك شأن سائر الجماعات الأخرى في المجتمع.

(ب) المشاركة العسكرية :

ويشارك العسكريون هنا في عملية صنع القرار، وإدارة الهيئات والمؤسسات الهامة في الدولة، ويبدو ذلك الوضع جليا في النظام المصري (١٩٦٩-١٩٨٠)، وتركيا عام ١٩٢٥م. وقد تصل المشاركة العسكرية إلى ذروتها حينما يطيح العسكريون بالنخبة المدنية الحاكمة ومن ثم نصل إلى النموذج الثالث وهو:

(ج) الحكم العسكري :

حيث يسيطر العسكريون على مقاليد العملية السياسية، فيتحكمون في عملية توزيع القيم والموارد داخل المجتمع ومثال ذلك الوضع تركيا عقب تدخل الجيش عام ١٩٦٠م ومصر ١٩٥٣-١٩٦٨م.

ثمة منظور آخر يمكن اللجوء إليه عند تعريف النظم العسكرية ويتمثل ذلك في وضع مجموعة من المعايير التي تفصل بين الحكم المدني والحكم العسكري. ونرى أربعة معايير أساسية يشير مدى توافرها في دولة ما إلى وجود نظام عسكري في هذه الدولة من عدمه:

١ - أصل وتكوين النخبة الحاكمة.
٢ - طريقة الوصول إلى الحكم.
٣ - السيطرة على عملية صنع القرار الحكومي.
٤ - مصدر التأييد السياسي للنظام.

بناء على ذلك فان نظام الحكم العسكري يعني: وجود نخبة عسكرية حاكمة وصلت إلى الحكم أساسا عن طريق انقلاب عسكري، ويهيمن العسكريون على الهيئات والمؤسسات الحيوية في الدولة بدرجة تمكنهم من التحكم في عملية صنع القرار السياسي

(١) انظر : أحمد ابراهيم خضر، مرجع سابق، ص ٢٨٥ .

في المجتمع، وتلعب القوات المسلحة دورا هاما باعتبارها مصدر التأييد السياسي للنظام. ويتكون هذا التعريف من العناصر الآتية:

أولا: تنتمي النخبة الحاكمة إلى المؤسسة العسكرية بمعنى أن تكون قد خدمت فيها أو لاتزال في الخدمة. وفي كثير من الأمثلة يحتفظ أفراد هذه النخبة بألقابهم العسكرية ويحرصون على ارتداء زيهم العسكري في الاحتفالات والمناسبات المختلفة سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.

ثانيا : يستولى العسكريون على السلطة أساسا عن طريق انقلاب عسكري، فالجنرال أيزنهاور رغم خلفيته العسكرية الواضحة إلا أنه تولى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال "الميكانزم" الدستوري الذي يسمح بتغيير القيادة السياسية الأمريكية بشكل روتيني دوري، وعلى هذا فإن كيفية الوصول إلى السلطة تمثل معيارا هاما لتحديد ما إذا كان النظام عسكريا أم لا؟(١).

ثالثا: يهيمن العسكريون على الهيئات والمؤسسات الهامة في الدولة حيث تتركز سلطة اتخاذ القرار في أيديهم. وتقوم اللجان والمجالس التي ينشئها العسكريون عقب استيلائهم على السلطة بمهام ووظائف النظام السياسي التقليدية. إذ تملك هذه "المجالس العسكرية" سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية واسعة النطاق(٢).

ويلاحظ أن هيمنة العسكريين على السلطة تتأكد من خلال سيطرتهم على المناصب الوزارية الهامة (كالدفاع والخارجية والداخلية) بصورة مباشرة أو من خلال قيامهم بمهمة الإشراف المباشر على القطاعات الوزارية المختلفة، وتستعين النخبة العسكرية الحاكمة في ذلك بمجموعة من الضباط "التكنوقراط" ذوى المؤهلات العلمية والعملية المتعددة، ولاشك أن ذلك يزيد من قبضة العسكريين على السلطة ويقلل من اعتمادهم على الخبراء المدنيين. (يظهر ذلك واضحا في النظام المصري منذ أواخر الخمسينيات)(٣).

---

(١) انظر: عبدالغفار رشاد، دور النخبة في التنمية السياسية مع التطبيق على النموذج المصري، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٨، ص ص ٤٧-٤٨.

وانظر أيضا: هالة أبوبكر سعودي، العسكريون والحكم في باكستان ١٩٥٨-١٩٧١، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٧، ص ٨.

(٢) انظر:

Eric Nordlinger, soldiers in politics: Military coups and government (New Jersey: Englewood cliffs, prentice-Hall, 1977), P. 109.

(٣) انظر:

Dekmejiam, Egypt Under Nasir: Astudy in Political Dynamics (London. University of london press, ltd 1973) pp 24. 25

رابعا: استمرار النظم العسكرية وفعاليتها رهن باستمرار تأييد القوات المسلحة لها، فالعسكريون عقب استيلائهم على السلطة يعتمدون على الدعامة العسكرية وحدها لترسيخ أقدامهم في الحكم[1]، صحيح أنهم يحاولون بعد ذلك استخدام وسائل عدة لبناء شرعيتهم السياسية وجذب التأييد الجماهيري لهم - معظم النظم العسكرية يجانبها التوفيق في تبنى الاستراتيجيات الملائمة والصحيحة لبناء شرعيتها (سنعالج هذه المقوله في الفصل الثالث) - ومع ذلك تظل القوات المسلحة مصدرا قويا لدعم النظام العسكري الحاكم.

يتضح مما سبق أن الصفة العسكرية لأعضاء النخبة الحاكمة، واعتلاء السلطة أصلا عن طريق انقلاب عسكري، وهيمنة العسكريين على عملية صنع القرار الحكومي وذلك مع قيام القوات المسلحة بتوفير الدعم والتأييد اللازم لبقاء واستمرار النظام الحاكم، تمثل جميعها العناصر الأساسية لنظام الحكم العسكري. ونؤكد هنا على ملاحظتين هامتين:

الملاحظة الأولى :

إذا أخذنا في الاعتبار أن النظم العسكرية بهذا المعنى السابق تتطور بمرور الوقت تماما كالنظم المدنية، فإن التساؤل الضروري والمنطقي الذي يطرح نفسه في هذه الحالة هو: هل يمكن النظر إلى نظام الحكم القائم بعد الانقلاب الأصلي بعشرة أعوام أو أكثر على أنه لايزال نظاما عسكريا؟ حتى إذا "تمدين" النظام وخلع قادته زيهم العسكري، وتولوا مهام رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء[2]؟.

لاشك أن الإجابة على ذلك هي بالإيجاب طالما أن المعايير التي حددناها آنفا لاتزال متوافرة: فالعسكريون استولوا على السلطة أساسا عن طريق عمل انقلابي وقادة النظام قد خدموا أو لازالوا في خدمة القوات المسلحة والتي تمثل مصدر التأييد السياسي للنظام، حيث يعتمد عليها الحكام في احتفاظهم بالسلطة ويهيمن العسكريون على المناصب الهامة في الدولة: فالنظام المصري الراهن على سبيل المثال لايزال نظاما عسكريا على الرغم من أن استيلاء العسكريين على السلطة قد وقع عام ١٩٥٢ حيث أن قادة النظام الأربعة (محمد نجيب وجمال عبدالناصر، وأنور السادات، حسنى مبارك) جميعهم ضباط سابقين في الجيش وقد حمل أربعتهم لقب رئيس الجمهورية وشكلت في ظل رئاستهم وزارات ذات أغلبية مدنية، إلا أن الضباط تولوا قيادة الوزارات الهامة غالبا كالدفاع والداخلية والخارجية. ويؤكد بعض الدارسين إلى أن نظام السادات كان

---

(١) انظر : مجدي عبده حماد، مرجع سابق ، ص ١٦١ .

(٢) انظر : Nordlinger, Op.Cit., P. 3.

يعتمد تماما على العسكريين(١).

الملاحظة الثانية :

تتعلق بما أثاره "Edward Fidt" بإن النظم العسكرية ليست إلا مجرد تحالفات عسكرية مدنية. وبيان ذلك على حد تعبيره:

"إن هناك سوء إدراك واضح عن الحكم العسكري يتمثل في الاعتقاد بإنه (أي النظام العسكري) يعنى الحكم بواسطة الضباط وحدهم، مع أن حكم الضباط هو أمر نادر الحدوث، فالجيوش التي تستولى على السلطة قلما تستطيع أن تقبض عليها فترة طويلة، ولذلك فهم سرعان مايبحثون عن الحلفاء من بين الإداريين المدنيين ويشكلون معهم مايمكن أن يطلق عليه (النظام الإداري العسكري)"(٢).

ومن هذا المنطلق يتساءل بعض الدارسين عن جدوى التمييز بين النظم المدنية والنظم العسكرية ولاسيما في الاطار الإفريقي وذلك لسببين هامين: يتعلق أولهما بخطأ تسمية "النظام العسكري" حيث تتكون معظم النظم "العسكرية" من تحالفات بين العسكريين والمدنيين (النمط المثالي والأكثر شيوعا هو التحالف بين الضباط والتكنوقراط). ويشير ثانيهما – في رأي هؤلاء الدارسين – إلى ما أظهرته الخبرة التاريخية من أن السياسات العامة لهذه النظم (العسكرية) لاتختلف اختلافا ذا بال عن تلك السياسات التي اتخذتها النظم المدنية السابقة(٣). ويمكن الرد على السببين السابقين على النحو التالي:

بالنسبة للتحالفات العسكرية – المدنية: فإن العسكريين لايقوون وحدهم على إدارة شئون الدولة كافة، وذلك أمر لا مراء فيه، حيث إذا وضعنا في الاعتبار السمات الخاصة بالجيوش الإفريقية، فإنه يكون بإمكان الضباط الذين استولوا على السلطة شغل بعض الوظائف الإدارية العليا فقط، دون المخاطرة بإهمال الوظائف المتعلقة بالقيادة العسكرية ومن ثم يولون وجههم شطر موظفي الجهاز الإداري في الدولة، والذين يرحبون بدورهم بهذا التغيير في السلطة حيث يعنى ذلك انتهاء تدخل السياسيين في عملهم، فضلا عن تزايد أهميتهم ومكانتهم الاجتماعية(٤).

---

(١)انظر: Ibid., P. 4.

(٢) انظر :

Edward Fiedt, "The Rule of the 'Iron Surgeons' Military Government in Spain and Ghana" Comparative Politics, Vol. 1, No. 4 July 1969, PP. 485-97.

(٣)حول هذا الرأي انظر:

Mowoe, op.cit., PP. 512-13.

(٤) انظر :

Aristide Zolberg "The Military Decade in Africa" World politics, Vol.XX, No 2 (January, 1973), P 315

ولاشك أن هذا التحالف العسكري - البيروقرطي يعد أمرا طبيعيا نظرا لوحدة الاتجاهات الأيديولوجية للجماعتين والتي تعزى إلى تشابه السمات التنظيمية والهيكلية بينها فضلا عن كراهيتهما المشتركة وعدم ثقتهما في السياسة والسياسيين. ومما يعزز من هذا التحالف أن القيادة العسكرية "تجد في حليفها البيروقراطي جهازا طبيعا على استعداد لتنفيذ أوامرها بدون مناقشة، وهو مايتفق مع الخصائص المهنية للضباط، فهم لايطيقون رفضا لتنفيذ الأوامر ولايتحملون مناقشة هادئة ويميلون إلى الاستئثار بالرأي والسلطة"[1].

وقد يتحالف العسكريون مع الرؤساء التقليديين ولاسيما في مجال الحكم المحلي. ففي غانا تم احياء السلطات الإقليمية للرؤساء التقليديين في فترة حكم مجلس التحرير الوطني فاستعاد كثير من هؤلاء الرؤساء مراكزهم التي فقدوها أيام حكم نكروما، وقد منح دستور ١٩٦٨ هؤلاء الرؤساء دورا هاما في السياسة المحلية[2]. وفي أوغنده حاول عايدي أمين تهدئة مخاوف الباجنده من خلال السماح بإعادة دفن رفات الكاباكا في موطنه بعد إقامة جنازة رسمية مهيبة[3].

ومن ناحية أخرى قد يسعى العسكريون لابرام تحالف مع رجال الأعمال من خلال أصدار بعض القرارات التي تضمن وتحقق مصالح هذه الفئة: ففي أوغنده كان قرار عايدي أمين بطرد الأسيويين مدفوعا بالرغبة في أن يصبح القطاع الخاص من الاقتصاد الأوغندي في أيدي الأفارقة المحليين، وفي نيجيريا ١٩٧٣ أصدر الجنرال جوون عام ١٩٧٣ مرسوما يقضى بتمكين رجال الأعمال النيجيريين من الاضطلاع بإدارة الشركات التجارية والصناعية التي يديرها الأجانب[4].

ويمكن القول استنادا لما سبق بيانه أن هذه التحالفات التي يقيمها العسكريون عقب

---

(١) انظر: مجدي عبده حماد، مرجع سابق، ص ١٦٤ .

(٢) كانت مملكة "بوجنده" من أقدم ممالك شرق إفريقيا قبل الغزو البريطاني للمنطقة. وهى تطل على السواحل الشمالية والغربية لبحيرة فيكتوريا. وكان يطلق على ملوكها لقب "الكاباكا". وبعد الغزو البريطاني ابقت الادارة الاستعمارية على حكم الكاباكا". وظل الوضع على هذا الحال حتى بعد الاستقلال حيث احتفظت بوجنده بنظام حكمها الملكي في اتحاد شبه فيدرالي مع أوغنده إلى أن قام الرئيس ميلتون أوبوتى عام ١٩٦٦ بالغاء النظام الملكي في بوجنده وإعلان الجمهورية ونفى الكاباكا إلى لندن حيث لقى مصرعه هناك عام ١٩٦٩م. وعلى الرغم من سماح الرئيس عايدي أمين باعادة دفن رفات الكاباكا في بوجنده إلا أنه رفض عودة الحكم الملكي إليها مرة أخرى.

انظر : Gupta, op.cit., P. 166.

(٣) انظر : Ibid., P. 166.

(٤) انظر : M.F. Lofchie "The Uganda Coup: Class Action by the Military" Journal of Modern African Studies, No., 15 (1972) PP. 19-35.

استيلائهم على السلطة لاتعنى الكثير بالنسبة لسيطرة الضباط على عملية صنع القرار، حيث يحتفظون بالمراكز الإدارية الهامة ويتحكمون في المؤسسات والهيئات الحيوية في الدولة، فكثيرا ما يشكل العسكريون وزارات ذات أغلبية مدنية ومع ذلك يظل النظام السياسي القائم ذو صفة عسكرية حيث يسيطر الضباط على الوزارات الهامة بصورة مباشرة، فضلا عن أن غالبية الوزراء المدنيين ينتمون إلى فئة الفنيين والتكنوقراط ذوى الاتجاه اللاسياسي "A Political" ومن ثم فهم لايشكلون تحديا حقيقيا لهيمنة العسكريين على عملية صنع القرار.

أما بالنسبة لعدم وجود اختلاف حقيقي بين السياسات العامة للنظم العسكرية عن تلك التي اتخذتها النظم المدنية السابقة فهذا أمر سوف نناقشه في الجزء المتعلق بفعالية النظم العسكرية. ولكن مانود أن نشير إليه هنا هو أن الحكم العسكري وإن لم يظهر فيه اختلاف جذري عن الحكم المدني – وتلك نتيجة عامة توصل إليها كثير من الدارسين[1] – إلا أن هناك معايير وسمات خاصة تميز الأول عن الثاني وبهذا يمكن القول إجمالا أن أي نظام سياسي تتوافر فيه المعايير التي حددناها سلفا: والمتمثلة في الصفة العسكرية للنخبة الحاكمة والاستيلاء على السلطة بواسطة انقلاب عسكري، وهيمنة العسكريين على عملية صنع القرار، واعتماد النظام في بقائه واستمراره على القوات المسلحة، فإن نظام الحكم في هذه الحالة يحمل الصفة العسكرية.

وسوف نناقش نظم الحكم العسكرية في إفريقيا من خلال تحليل أنماطها وسماتها العامة والدور الذي تقوم به في عملية التنمية السياسية وذلك من خلال مبحثين مستقلين.

(١) Potholm, Op Cit., P. 204

المبحث الأول

الأنماط والسمات العامة للنظم العسكرية

لو تركنا جانبا التصريحات الحماسية ذات الأسلوب البلاغي التي يدلى بها العسكريون عادة عقب استيلائهم على السلطة، فإن معرفة طريقة عمل ميكانزمات السلطة العسكرية تفصح عن تعدد في أنماط النظم العسكرية الإفريقية.

وقد طرح صمويل ديكالو - في دراسة رائدة[1] - تصنيفا للنظم العسكرية في إفريقيا يوضح أوجه التماثل والاختلاف بينها وذلك من خلال فحص مجموعة من المحددات العامة وهي:

- المصالح الجمعية للقوات المسلحة.
- امكانية احتياز الحدود المدنية العسكرية.
- درجة التركيز الشخصي لسلطة صنع القرار، والقوة القمعية للنظام.
- درجة إشباع مطالب الجماعات غير العسكرية في المجتمع.
- المناعة النسبية للنظام من الانقسامات الشخصية في إطار النخبة الحاكمة.
- طريقة تعامل النظام مع القضايا المجتمعية الملحة.

ويلاحظ أن هذه المحددات لم تتضمن أحد الجوانب الهامة في النظم العسكرية وهو قضية عودة الحكم المدني إذ تمثل معيارا هاما في التمييز بين بعض النظم العسكرية الإفريقية على أساس الأسلوب الذي تتبعه في التعامل مع هذه القضية.

وسوف نحاول في هذا المبحث تقديم تبويب عام لأهم أنماط النظم العسكرية في إفريقيا بحيث تتضح أوجه الاختلاف والتماثل بينها، في الوقت الذي نقوم فيه بتحديد عدد من السمات العامة تمثل بدرجة أو بأخرى قاسما مشتركا لكافة النظم العسكرية الإفريقية. ومن هنا ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين يعالج الأول الأنماط العامة للنظم العسكرية. ويحدد الثاني السمات العامة لها.

---

(١) انظر:
Decolo, op.cit., PP. 231-54.
في تحديد الأنماط العامة للنظم العسكرية في إفريقيا سنعتمد بالأساس على التقسيم الذي اقترحه صمويل ديكالو والتعديل الذي أضافه بعد ذلك بوتولم: انظر في ذلك Potholm, Op.Cit., PP. 204-11 ونظرا لاعتبار كل من ديكالو وبوتولم لإفريقيا بأنها تشمل الأراضي الواقعة جنوب الصحراء وهو الأمر الذي يعنى تجاهل خبرة الشمال الإفريقي، فقد وجدت أهمية التطبيق على النموذج المصري (١٩٥٢-١٩٧٠) نظرا لما كان له من تأثير واضح على كثير من العسكريين الأفارقة.

المطلب الأول

الأنماط العامة للنظم العسكرية الإفريقية

يمكن التمييز بين عدة أنماط للنظم السياسية التي يقيمها العسكريون في إفريقيا عقب استيلائهم على السلطة وهى:

أولا : النمط البريتورى:

١ - . تتمثل الخصائص العامة لهذا النمط في الآتي[1]:

(أ) يتميز هذا النظام العسكري بوجود انقسام وتفكك بين النخب المدنية في المجتمع وصراع على السلطة وممارسة النفوذ بين مختلف الجماعات والفئات العسكرية، والسلطة العسكرية في هذه الحالة وإن كانت تتميز "بالهيراركية" والسيطرة، إلا أن مركزها الفعلي ضعيف وغير مستقر نظرا للانقسامات الاجتماعية والعسكرية الحادة حتى أن الأمر يقتضي من الضباط الذين استولوا على السلطة أن يخصصوا جزءا كبيرا من أوقاتهم ومجهوداتهم لتحقيق سيطرة النظام والقضاء على المؤامرات القائمة بينهم.

(ب) تظهر السمة الثانية لهذا النظام في غياب أو ضعف الرضاء الاجتماعي فلا توجد جماعة قادرة على بسط سيطرتها وزعامتها التامة على بقية المجتمع. وتتنافس الجماعات والتنظيمات المدنية في مواجهة النخبة العسكرية الحاكمة التي تعاني بدورها من الانقسام والتنافس وهو مايشيع مناخ عدم الاستقرار في المجتمع.

(ج) تتمثل السمة الأساسية للنظام البريتوري في عدم الاستقرار الحاد الذي تؤكده الممارسات السلطوية للنخبة العسكرية الحاكمة. يترتب على ذلك غياب الحريات المدنية وانتفاء مبدأ انتخاب الحكام من قبل الشعب بمعنى حق المحكومين في اختيار حكامهم بما يعنيه ذلك من عدم وجود منافسة سياسية فعالة، اللهم إلا بين "الزمر" المتنافسة داخل النخبة العسكرية الحاكمة.

لقد كان ديكالو محقا حينما أكد على أن هذا النوع من النظم العسكرية لن يتوقع منه إحداث تغييرات قوية وهامة طالما استمرت روح الحزبية والصراع بين كافة فئات المجتمع. ولاشك أن هذه الوضعية "البريتورية" تقف في وجه أي محاولة لتنفيذ برنامج اجتماعي جاد أو تنمية اقتصادية حقيقية أو خلق نظام سياسي مستقر.

---

(١) [illegible] :

Decalo, Op cit , PP 243 44 و Ellis [illegible] انظر : Ibid , PP 204 5

٢ - ومن أمثلة هذا النمط البريتوري: النظم العسكرية التي تم إرساؤها في الكونغو برازفيل وداهومى (بنين حاليا) ومدغشقر وذلك منذ منتصف الستينيات، وكذلك النظام العسكري الذي تأسس في مالي عقب الانقلاب الذي قام به مجموعة من صغار الضباط بقيادة الملازم أول "موسى تراورى" وذلك في ١٩ نوفمبر ١٩٦٨م[١]. وهو ماسنتناوله بشئ من التفصيل.

فقد تولى تراورى رئاسة "اللجنة العسكرية للتحرير الوطني" التي تألفت من أربعة عشر ضابطا من بينهم الأعضاء الأصليون في عملية الانقلاب[٢]. وبالرغم من السمات المشتركة لهذه الجماعة العسكرية حيث كانت تجمع بينهم أواصر الصداقة ونفس الخبرة والمهارات الفنية فإن مظاهر الانقسام والتفكك كانت واضحة داخل هذه النخبة الحاكمة وهو ماتمثل في إعادة تشكيل اللجنة العسكرية بصورة مستمرة.

وفي سعيهم لتثبيت أقدامهم في السلطة، قام الزعماء العسكريون باعتقال المسئولين السابقين في حزب "الاتحاد السوداني" وهو الحزب الحاكم قبل الانقلاب. ووجهوا اهتماما خاصا لقوات الشرطة في الدولة حيث أعيد تنظيمها بالكامل وتطهيرها جزئيا. أما بالنسبة للجهاز الإداري فقد ترك يعمل بصورة طبيعية ولم يطرأ عليه أي تغيير حقيقي وكذلك استمر جميع القضاة في مناصبهم، بل إن أول وزارة شكلها الكابتن "يوروودياكيتى" ضمت وزراء وشخصيات بارزة في الحكومة المدنية السابقة[٣].

وبعد إلغاء دستور ١٩٦٠ أضحت المؤسسات العليا في مالي تتمثل في: "اللجنة العسكرية للتحرير الوطني" وحكومات الأقاليم والمحكمة العليا. بيد أن السلطة الفعلية تمركزت في يد الجماعة العسكرية بزعامة تراورى[٤].

ويمكن القول أن النظام العسكري في مالي قام على رفض الحدود القائمة بين العسكريين والمدنيين. ففي الذكرى العاشرة لانقلابه العسكري أكد الرئيس تراورى أنه لايتحدث إطلاقا عن عودة الحكم المدني وإنما يتحدث عن عودة الحياة الدستورية الطبيعية" وتلك نقطة هامة حيث أننا في مالي نرفض مفهوم الفصل بين المدنيين والعسكريين، فأفراد القوات المسلحة المالية لايشكلون جزءا منفصلا عن الأمة، إذ أن العسكريين والمدنيين سواء. فهم أبناء هذه الأمة وعلى عاتقهم يقع عبء بنائها

---

(١) أطاح انقلاب موسى تراورى بحكومة موديبوكيتا الذي ظلت تحكم مالي منذ استقلالها عام ١٩٦٠م.

(٢) انظر:

Anton Bebler, Military Rule in Africa: Dahomey, Ghana, Sierra Leone and Mali (London: Praeger, 1973), PP. 80-90.

(٣) انظر: Ibid., PP. 93-94.

(٤) انظر: Ibid., P. 95.

معا"[١].

ولم يستطع نظام الرئيس تراورى تحقيق الرضاء الاجتماعي إزاء تزايد الضغوط المدنية الحادة من جانب الطلبة وجماعات من شباب العمال وصغار موظفي الخدمة المدنية وأعضاء سابقين في الاتحاد السوداني. ولم تكن هذه التحديات قاصرة على القطاع المدني فحسب ولكنها ظهرت أيضا في القطاع العسكري حيث تعرض نظام تراورى لعدة محاولات انقلابية كان أخطرها تلك التي وقعت عام ١٩٧٢[٢].

ومع ذلك كله استطاع النظام العسكري أن يصمد في مواجهة هذه الضغوط والتحديات وفي ١٩ يونيو ١٩٧٩م انتخب موسى تراورى رئيسا للجمهورية في إطار دولة ذات تنظيم حزبي واحد.

ثانيا : نمط الديكتاتورية الشخصية:

١ – يمارس هذا النظام أيضا سياسات بريتورية. إذ يرحب باستخدام القوة المطلقة لاحتواء أي تهديد حقيقي أو محتمل لسيطرة النظام[٣]. وطريقة الحصول على السلطة هنا هى ذاتها طريقة النظام البريتورى بيد أن هذا النظام الشخصي يتميز بمجموعة من الخصائص العامة وهى:

(أ) نظام الديكتاتورية الشخصية هو نظام شديد السلطوية والتشخيص حيث تتركز السلطة في يد قائد واحد هو "الديكتاتور" والذي يعد صاحب القول الفصل في عملية صنع القرار. وفي هذا النظام الشخصي تغيب جميع الضوابط القانونية وحتى الأخلاقية في ممارسة السلطة حيث أنها تمارس بأسلوب تعسفي وتحكمي وفقا لدوافع ورغبات الديكتاتور ومساعديه[٤].

(ب) يتميز هذا النظام الشخصي باختفاء جميع الحواجز داخل الجيش وتنهار كذلك كافة الحدود القائمة بين القطاع المدني والقطاع العسكري، ويقوم الديكتاتور باستخدام جميع وسائل الإرهاب والتطهير لتحقيق السيطرة لنفسه فيبعد كافة

---

(١) David P. Rowson "Mali: Soldiers as Politicians", in Mowoe, Op.Cit., P. 302.
ويجب الإشارة إلى أن عملية ربط العسكريين بالمدنيين في مالي ليست جديدة فقد أقامها وأكدها لسنوات "الاتحاد السوداني" وهو الحزب الواحد في مالي غير أن قيام "موديبو كيتا" زعيم الحزب بحل تنظيمه السياسي عام ١٩٦٧ ومحاولته تكريس زعامته الروحية على حساب التنظيم الحزبي قد أسهم في الإطاحة به عن طريق الانقلاب العسكري سنة ١٩٦٨، انظر في ذلك: د. حورية توفيق مجاهد، نظام الحزب الواحد في إفريقيا، مرجع سابق، ص ٦٨.

(٢) لمزيد من المعلومات انظر: Bebler, op. cit., p. 97

(٣) انظر: Decalo, op.cit., P. 245.

(٤) انظر: Jackson and Rosberg, op cit., P. 80.

العناصر المناهضة له في القطاعين المدني والعسكري مستخدما وسائل العقاب والتصفية لجميع الضباط حتى أصغر رتب الجيش(١). وينجم عن هذه الممارسات الديكتاتورية ألا تحتل المؤسسة العسكرية مكانة عالية كتلك التي تحتلها في النظم البريتورية.

(ج) يتميز هذا النمط بعدم الاستقرار حتى ولو استمر في السلطة فترة زمنية طويلة فالدكتاتور لايحكم من خلال مؤسسات ثابته وإنما يعتمد على اتخاذ القرارات يوما بيوم ومن ثم يعد هذا النظام قمة في الانهيار السياسي. ويؤثر نمط الديكتاتورية الشخصية على مجمل أداء برامج التنمية السياسية والاقتصادية فتصل إلى أدنى مستوى لها.

ويرى بوثولم أن هذا النمط من السلطة العسكرية هام للغاية إذ أنه يساعد على معرفة أوجه التشابه الخاصة بإنماط السلطة في النظم العسكرية التي تبدو وكأنها مختلفة تماما عن بعضها مثل نظام الجنرال عايدي أمين في أوغندة وجون بوكاسا في إفريقيا الوسطى وميكومبيرو في بورندى وموبوتو في زائير(٢).

٢ - تعتبر الخبرة الأوغندية في ظل حكم عايدي أمين (١٩٧١-١٩٧٩) المثل التقليدي الواضح لنظام الديكتاتورية العسكرية كما حددناه آنفا. فقد وصل عايدي أمين إلى السلطة بعد الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكومة ملتون أوبوتي. ولقيت الحكومة العسكرية الجديدة الترحاب من جانب المعارضين لنظام أوبوتي بالإضافة إلى المستثمرين الأجانب والدول الغربية الذين رأوا في هذا الإجراء الانقلابي وضع حد للاتجاه الاشتراكي الذي تبنته حكومة أوبوتي حيث شكل تهديدا لمصالح هؤلاء المستثمرين ذوى الحيازات الضخمة في أوغندة(٣).

وتمكن عايدي أمين من كسب تأييد الكثير من أفراد الشعب بعد الانقلاب مباشرة ولاسيما بعد قراره بالسماح بإعادة دفن رفات كاباكا بوجنده في مقبرة الأسرة وكذلك بعد قرار طرد الاسيويين - الذين مثلوا النخبة التجارية المسيطرة - من أوغنده في أغسطس ١٩٧٢، بيد أن عايدي أمين سرعان ماركز جميع السلطات في يديه مستخدما في ذلك وسائل القوة المادية وحملات التطهير في الجيش والبوليس وهو الأمر الذي أدى

---

(١) لمزيد من التفصيل حول هذه النقطة انظر : Potholm, op.cit., P.205.

(٢) انظر : Ibid., P. 206.

(٣) انظر : Jackson and Rosberg, op.cit., P. 254.

وحول أسباب انقلاب أمين انظر: نجوى أمين الفوال، النظم العسكرية في إفريقيا، مرجع سابق،ص ص ٩٠-٩٧.

إلى حالة من عدم الاستقرار والفوضى في أوغنده[1].

لقد قام عايدي أمين وأنصاره بتطهير الجيش والبوليس من قبائل اللانجى والاتشولى وأحل محلهم أفرادا ينتمون إلى القبائل النوبية ولاسيما الكاكاوا التابعة لإقليم السودان الأوسط. وقام أمين بتشكيل فرق إعدام خاصة لتطهير معسكرات الجيش من الجنود والضباط الذين يشتبه في ولائهم للرئيس السابق ميلتون أوبوتى.

ولم يلتزم عايدي أمين بأية ضوابط قانونية أو أخلاقية في ممارسة السلطة فأصدر عددا من المراسيم تنتهك الحقوق الدستورية المكفولة للأفراد. ففي مارس ١٩٧١ أصدر قرارا يقضي بمنح الجيش حق البحث عن الأشخاص والاستيلاء على العقارات والممتلكات وأعطى أنصار عايدي أمين سلطات استثنائية في اعتقال الأشخاص بدون محاكمة واطلاق النار على كل من يشتبه فيهم من الكوندوز Kondos أى اللصوص المسلحون - وهى الصفة التي كان يطلقها أمين على خصومه ومعارضيه. بيد أن أكثر هذه القرارات إمعانا في التعسفية هو المرسوم رقم ٨ - وهو بأثر رجعي - وقد أعطى الحكومة وعملاءها حصانة من أية اجراءات مدنية أو جنائية تتخذها ضدهم المحاكم بناء على الأعمال التي يرتكبوها[2].

وامتدت يد الدكتاتور إلى النظام القضائي فانتهك حرمته واستقلاله وأعلن عن عزمه على تحويل كافة القضايا إلى محاكم عسكرية. وتعرض القضاة للتعذيب والاختطاف والقتل أو النفي خارج البلاد، وأيا كان الأمر فإنه في ظل هذا المناخ من الخوف والقهر السياسي لايستطيع أي قاض أن يصدر حكما قضائيا ضد الحكومة أو أي من أعوانها[3].

---

(١) انظر: Potholin, Op.Cit., P. 206.

ويصف بعض الدارسين حالة عدم الاستقرار في أوغنده عقب انقلاب أمين بأنه:"منذ الشهور الأولى للحكم العسكري الجديد بدأ نمط من العشوائية وحالة من العنف المستمر فكانت قوات الشرطة من أول الجماعات التي تأثرت بهذا الوضع... ففي نهاية فبراير ١٩٧١ كان ثمة تسعة من رجال الشرطة قد قتلوا وجرح خمسة ووضع ثمانية آخرون رهن الاعتقال بينما لاذ ثلاثون منهم بالفرار... وكانت حملات التطهير أكثر عنفا في الجيش حيث كانت هناك سلسلة من القتل الجماعي داخل القوات المسلحة الأوغندية استهدف أساسا ضباط اللانجى والاتشولى "انظر في تفصيل ذلك:

Jackson and Rosberg, Op.Cit., PP. 255-56.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه القرارات وتأثيرها على أوجه الحياة المختلفة في أوغنده. انظر:

Decalo, Op.Cit., PP.233-34 and Jackson and Rosberg, Op.Cit., PP. 25-57

(٣) حول وضع السلطة القضائية في أوغنده تحت حكم عايدي أمين، انظر: مجدى أمين الفوال، النظم العسكرية في إفريقيا، مرجع سابق، ص ص ١٧٨ - ١٧٩ وتجدر الاشارة إلى ان القضاء في معظم الدول الإفريقية يخضع، ولو بدرجات متفاوتة، لسيطرة زعيم الدولة الذي يمتلك حق تعيين وعزل وجال القضاء، بل والأكثر من ذلك حق تشكيل محاكم خاصة (عسكرية - شعبية) لتولى القضايا المتعلقة بأمن الدولة والنظام ...

وقد تأثر الاقتصاد الأوغندي كثيرا في ظل حكم عايدي أمين بعد انتشار عمليات تهريب البضائع عبر الحدود وتفشى ظاهرة السوق السوداء داخل أوغنده. ومما زاد الأمر سوءا انخفاض انتاج المحاصيل النقدية الرئيسية بشكل واضح[1] وهو ما أدى إلى نتائج سلبية بالنسبة لعملية التنمية في أوغندة في ظل حكم عايدي أمين.

ثالثا : النمط العسكري الراديكالي:

١ - تتمثل الخصائص العامة لهذا النموذج في الآتي :

(أ) يأتي العسكريون إلى السلطة ليس لمجرد القضاء على الفساد وسوء الإدارة أو قلب الحكومة.. وإنما بهدف إحداث تغييرات جوهرية سريعة في المجتمع. أي أن الجماعة العسكرية التي تستولى على السلطة تعمل على تنظيم وقيادة ثورة اجتماعية كاملة[2]. ويرجع الدور القيادي الذي يلعبه الجيش هنا إلى عدم قدرة القوى والجماعات السياسية المدنية التي تمثل الأغلبية الساحقة على إحداث تغيير اجتماعي هيكلي لصالحها.

(ب) تنتمي الجماعة العسكرية (وهم من صغار الضباط عادة) إلى الشرائح المتوسطة ذات الأساس الحضري أو الريفي ويرفضون في غالبيتهم العقائد السياسية للقوى المدنية الراغبة في التغيير[3]. ويلاحظ أن مجموعة العسكريين وإن كانت لاتمتلك في البداية برنامجا سياسيا واضحا ومحددا، إلا أنها تطور بعد ذلك عدة أفكار ومبادئ تتعلق بمنهج التغيير الاجتماعي، وفي كثير من الحالات يبلور العسكريون أيديولوجية ثابتة تكون قائمة في الغالب على المبادئ الاشتراكية[4].

=العام، وهى مفاهيم مطاطة يتمخض عن التوسع في تأويلها المزيد من المحاكمات. أن القضاء في معظم الدول الإفريقية لا يتمتع بالاستقلالية إلا على صفحات الدساتير التي تصبح نصوصها مجرد حبر على ورق إذا نظرنا إلى واقع التطبيق العملي.وتتفاوت النظم السياسية الإفريقية (مدنية أو عسكرية) فيما بينها من حيث درجة انتهاك استقلال القضائية.

انظر: د. حوية توفيق مجاهد، نظام الحزب الواحد في إفريقيا، مرجع سابق، ص ص ٨٨-٨٩، ص١١٦.

(١) في حديث له عن الميزانية عام ١٩٧٦، أوضح وزير المالية الأوغندي أن محصول القطن قد حقق أدنى انتاجية له منذ عام ١٩٤٨، وأنه منذ الأعوام السابقة هبط انتاج محصول الشاي بنسبة (١٨٪) وانخفضت مبيعات القطن بنسبة (٦ر١١٪) وانخفض قطاع الصناعة بنسبة (١٠٪) وحجم التجارة بنسبة (١١٪) ولم تعد انتاجية النحاس ذات أهمية اقتصادية. وقد اعترف كذلك وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية عام ١٩٧٧ بأن هناك معدلا سلبيا للنمو في أوغنده منذ عام ١٩٧٢م.

انظر :
Jackson and Rosberg, op.cit., PP. 263-65.

(٢) انظر:
otholm, op.cit., P. 212.

(٣) انظر: د. مصطفى كامل السيد، قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث، (القاهرة: بروفيشنال للاعلام والنشر ١٩٨٤)، ص ١٩٧ .

(٤) انظر:
Potholm, op.cit., P.215.

ويؤكد بوثولم ان هذه النظم العسكرية تتميز عن غيرها بسبب ديناميكيتها وأيديولوجيتها التي تقود خطواتها =

(ج) تؤكد الجماعة العسكرية الحاكمة على إلغاء الحدود والفواصل بين القطاعين المدني والعسكري وذلك باستخدام وسائل راديكالية في إطار تحقيق هدفهم المنشود وهو إعادة بناء المجتمع من جديد.

(د) يتم إدخال هذه التغييرات من أعلى أي بواسطة قرارات سياسية ملزمة. ويدعم هذا الأسلوب سيطرة الجماعة العسكرية على المؤسسات والهيئات السياسية الهامة في الدولة.

(هـ) بالرغم مما سبق فإن وحدة هذه الجماعة العسكرية هى وحدة شكلية تخفي وراءها عوامل متعددة للصراع والانقسام وهو ما يظهر في التنافس والتذبذب في بعض سياستها وامكانية التراجع عن بعض التغيرات الهامة التي أدخلتها نتيجة الصراع الذي يدور داخلها[1].

وتطرح النظم العسكرية في كل من مصر والصومال واثيوبيا أمثلة واضحة لهذا النموذج.

٢ - النموذج المصري ١٩٥٢ - ١٩٧٠

لقد كانت حركة الضباط الأحرار في الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢ مقدمة لثورة اجتماعية حقيقية أدت إلى إحداث تغييرات جوهرية في هيكل المجتمع المصري. ومما ساعد على نجاح العسكريين في تحطيم هيكل السلطة التقليدي أن النظام القديم كان يعيش في حالة أزمات عامة ومتكررة ـ كما اتضح من حريق القاهرة وإقالة حكومات الأغلبية والحكم بواسطة أحزاب الأقلية ـ أدت إلى ضعف وتردي النظام القديم ومن ناحية أخرى فإن السمات الشخصية والمهارات التنظيمية لعبدالناصر قد سهلت كثيرا من إنقلاب الضباط الأحرار على النظام القديم[2].

وكانت أغلبية أعضاء مجلس قيادة الثورة - باستثناء اللواء نجيب - تنتمي إلى الرتب المتوسطة في الجيش وهم من ذوى الأصول الاجتماعية المتوسطة أي أنهم جاءوا من الشرائح المتوسطة ذات الأساس الريفي والحضري. وفي سبيل بناء شرعية النظام الثوري الجديد اتخذت ثلاث خطوات أساسية تمثلت في[3]:

- قوانين الاصلاح الزراعي.
- إلغاء النظام الملكي.

= وتضفي عليها قدرا من الشرعية.

(١) انظر: د. مصطفى كامل، مرجع سابق، ص ١٩٩.

(٢) انظر: Dekmejian, Egypt under Nasir, op.cit., P. 23.

(٣) انظر: Ibid, P. 24

- إعادة تنظيم الأحزاب والجماعات السياسية.

فقد ترتب على قوانين الإصلاح الزراعي تأسيس نوع من الارتباط مع جماهير الفلاحين وتقويض السيطرة الاقتصادية للارستقراطية الاقطاعية فضلا عن إظهار قوة مجلس قيادة الثورة في مواجهة الجماعات والقوى المدنية المسيطرة في ظل النظام القديم، ومع ذلك فقد كانت قوانين الإصلاح الزراعي في فترة الخمسينيات تمثل هدفا سياسيا أكثر من كونها انعكاسا لالتزام إصلاحي[1].

وفيما يتعلق بعملية تنظيم الأحزاب السياسية فقد كانت المشكلة تتمثل أساسا في محاولة تحديد دور المدنيين في مواجهة العسكريين.. ففي يناير ١٩٥٣ صدر قرار بحل الأحزاب السياسية وحظر جميع الأنشطة الحزبية على أي صورة كانت. ويمكن رصد تطور هذا النموذج من حيث التكوين الحزبي من خلال ثلاث مراحل أساسية[2]: مرحلة هيئة التحرير ٥٣-١٩٥٦ ومرحلة الاتحاد القومي ١٩٥٧-١٩٦١ وأخيرا مرحلة الاتحاد الاشتراكي العربي ٦٢-١٩٧٧م.

١ - هيئة التحرير :

كانت أول تنظيم سياسي تقيمه الثورة بعد قرار إلغاء الأحزاب السياسية محاولة منها سد الفراغ بين النظام الجديد والجماهير حيث كان الهدف من إنشائها هو أن تكون أداة تعبئة جماهيرية ومنبعا للسلطة الشرعية وممثلة للإرادة الشعبية، بيد أنها في الواقع العملي استخدمت كوسيلة لتدعيم السلطة العسكرية المباشرة وظهر ذلك واضحا بعد إعلان النظام الجمهوري في ١٩ يونيو ١٩٥٣ وتولى اللواء نجيب رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء، وهو الأمر الذي أدى إلى تكوين حكم عسكري مباشرة إذ تولى أربعة من أبرز أعضاء مجلس قيادة الثورة مناصب وزارية هامة فشكل عبدالناصر منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وتولى عبداللطيف البغدادي منصب وزير الحربية وتولى صلاح سالم منصب وزير الارشاد القومي وشئون السودان أما عبدالحكيم عامر فقد تولى منصب رئاسة أركان الجيش المصري[3].

---

(١) انظر: د. مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص٢٠١ وحول الاهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للاصلاح الزراعي انظر: اليزر بيرى، الضباط العرب في الشئون السياسية العربية والمجتمع العربي - القسم الثالث، (اعداد مركز البحوث والمعلومات، الهيئة العامة للاستعلامات،القاهرة-بدون تاريخ)، ص ٤٩٦.

(٢) لمزيد من المعلومات عن هذه المراحل انظر: السيد عبدالمطلب غانم، المشاركة السياسية في مصر، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٩، ص ص ٢٠٢-٢١٩.

(٣) Dekmejian, Egypt Under Nasir, op.cit., P.26.

٢ - الاتحاد القومي :

يمثل المرحلة الثانية في تطور التنظيم السياسي الواحد في مصر بعد الثورة وقد صدر قرار تشكيل الاتحاد القومي في ٢٨ مايو ١٩٥٧ تحت رئاسة عبدالناصر وكان المفترض أن يسهم إنشاء هذا التنظيم الحزبي في تعميق المشاركة الشعبية بالإضافة إلى كونه مدرسة للتعليم السياسي ولاسيما بعد إلغاء الأحزاب التي كانت قائمة قبل الثورة[١]. غير أن الاتحاد القومي كان في حقيقته بمثابة تنظيم يقوم على أساس النشاط الإداري الصرف وليس على أساس النشاط السياسي، ولم يسهم المثقفون بأي دور فيه. وهكذا بدا وكأن هذا الاتحاد أنشئ ليكون أداة تنفيذية في يد الحكومة وليس بهدف أن يكون وسيلة من وسائل الرقابة الشعبية ومن ثم لم يظهر نشاطه سوى في المناسبات والاحتفالات العامة[٢].

٣ - الاتحاد الاشتراكي العربي :

يمثل المرحلة الثالثة من التنظيم السياسي الحزبي في مصر بعد الثورة وذلك بعد تجربتي هيئة التحرير والاتحاد القومي. ويلاحظ أن الهيكل التنظيمي للاتحاد الاشتراكي كان يشبه تماما الإطار الهرمي لنظام الحزب الواحد فقد كان الاتحاد يتكون من أربعة مستويات: في قاع الهرم توجد الوحدات الأساسية وهي تنتشر في كل قرية ومصنع ومدرسة وحي من أحياء المدينة، وكان يطلق على المستوى الثاني اسم (مركز) وهو يضم مجموعة من الوحدات الأساسية، ثم وضعت كافة الوحدات المركزية داخل كل محافظة في إطار مؤتمر الاتحاد الاشتراكي على مستوى المحافظة وأخيرا كان هناك المؤتمر القومي العام يمثل السلطة العليا للاتحاد الاشتراكي. وكان هذا المؤتمر ينعقد مرة كل سنتين وينتخب "اللجنة المركزية العامة" للاتحاد الاشتراكي العربي والتي كانت تجتمع بدورها مرتين على الأقل في السنة وتنتخب خمسة وعشرين عضوا يشكلون "اللجنة التنفيذية العليا" والتي كانت تمثل المركز الحقيقي للسلطة في قمة الهرم التنظيمي[٣].

وتبدو سيطرة العسكريين على مركز صنع القرار في الاتحاد الاشتراكي واضحة إذا نظرنا إلى تكوين اللجنة التنفيذية العليا في الفترة من ١٩٦٢-١٩٦٤ حيث كانت تضم (١٢) ضابطا مقابل (٦) مدنيين[٤].

---

(١) انظر: د مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

(٢) انظر: د. سيد عبدالمطلب غانم، مرجع سابق، ص ٢٠٨.

(٣) انظر: Dekmejian, Egypt Under Nasir, op.cit., P. 145.

(٤) انظر: Ibid., P. 148.

ولمزيد من المعلومات عن الاتحاد الاشتراكي العربي انظر: سميرة سيوف بحر، الاتحاد الاشتراكي العربي: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٢م.

هيمنة العسكريين على مقاليد الحكم في مصر :

لقد وضحت سيطرة العسكريين على المناصب الرئيسية في مصر عقب ١٩٥٢ ويكفي للدلالة على ذلك معرفة نسبتهم بين من تولوا مناصب كبرى في الدولة حيث تراوحت نسبة الضباط بين الوزراء من (٢١٪) إلى (٦٥٪) ويلاحظ أن هذه النسبة كانت ترتفع في أعقاب الأزمات - مثل إنفصال سوريا وهزيمة ١٩٦٧ - كذلك فإن مناصب رئيس الجمهورية ونائب الرئيس ورئيس الوزراء قد شغلت جميعها بواسطة العسكريين (محمد نجيب، جمال عبدالناصر، على صبري، زكريا محي‌الدين، صدقي سليمان) فضلا عن احتكار العسكريين للسيطرة على الوزارات الأساسية كالدفاع والداخلية والخارجية[1].

وعلى الرغم من عدم وجود بيانات دقيقة بشأن سيطرة العسكريين على مناصب المحافظين فإن إدلة قوية تسمح للمرء بإن يؤكد على أن نسبة العسكريين من بين من تولوا منصب المحافظ تتراوح بين (٧٥٪)، (٨٠٪) وتوضح البيانات التي جمعها أحد الدارسين عن عام ١٩٦٤ أن نسبة العسكريين كانت في هذا العام (٨٤ر٦٪) حيث بلغ عدد العسكريين (٢٢) من بين (٢٦) محافظ[2].

ومن الملاحظ أن النخبة العسكرية الحاكمة في مصر عقب ثورة ١٩٥٢ قد استخدمت ثلاث استراتيجيات أساسية لضمان سيطرتها على السلطة واستمرارها فيها[3]:

الاستراتيجية الأولى :

تمثلت في سيطرة الأعضاء البارزين من مجلس قيادة الثورة على الوزارات الأساسية وقيامهم بتعيين مدنيين كمصدر للخبرة والمشورة. وقد اتجه العسكريون بعد ذلك إلى تجميع عدد من الوزارات التي يرأسها مدنيون - في شكل "قطاعات" يقوم الضباط بمسئولية الإشراف عليها وقد قام بهذا الدور عبداللطيف البغدادي وحسين الشافعي وزكريا محي الدين وكمال الدين حسين وغيرهم.

---

(١) انظر:

Shahrough A khavi, "Egypt Neo - patrimonial Elite" in Franktachau (ed.) Political Elites and political Development in The Middle East (London: Schenkman publishing Co. 1975), PP. 88-89.

(٢) انظر : Ibid., P. 89.

(٣) انظر: Ibid., PP. 172-73.

الاستراتيجية الثانية :

وتمثلت في وضع العسكريين في المراكز التالية لمنصب الوزير وذلك في الوزارات التي يرأسها مدنيون، وقد تولى مثل هذا الدور (وكيل وزارة أو نائب وزير وفقا للهيكل التنظيمي لكل وزارة) حسين ذوالفقار صبري حتى عام ١٩٦٤ ومحمود رياض (٦٤-١٩٦٧) واللذين توليا منصب نائب وزير الخارجية الذي كان يشغله محمود فوزي وهو رجل مدني.

الاستراتيجية الثالثة :

وهى من بين الوسائل الهامة التي اتبعت لتحقيق السيطرة العسكرية وتتمثل في تعيين من أطلق عليهم اسم الضباط التكنوقراط[١] الذين ظهر نجمهم في المراكز القيادية منذ أواخر الخمسينيات حيث شغلوا مناصب وزارية ومراكز قيادية هامة وقد شكل هؤلاء نحو (١٣٪) من جملة (١٣١) عضوا يمثلون قمة النخبة المصرية منذ ١٩٥٢م. ولاشك أن اعتماد العسكريين على هؤلاء الضباط التكنوقراط يزيد من فاعلية السيطرة العسكرية عن ذى قبل ويقلل من اعتمادهم على الخبراء المدنيين.

رابعا : نمط الإدارة من خلال وسيط "Managerial Brokerage":

تتمثل أهم الخصائص العامة لهذا النمط في :

(أ) يأتي العسكريون إلى السلطة بهدف التحكم في الصراعات القائمة بين مختلف قطاعات المجتمع مثل السياسين ورجال الخدمة المدنية ونقابات العمال. ويرى العسكريون أن دورهم الأساسي عقب الاستيلاء على السلطة هو الاستمرار في تهدئة الخلافات أو القضاء عليها ومن ثم يرى بعض الباحثين أن هذا النظام يساعد على تحقيق قدر من الاستقرار والتنمية الاقتصادية[٢].

(ب) يتمتع الجيش في هذا النظام بمكانة كبيرة تفوق تلك التي يتمتع بها في ظل الديكتاتوريات الشخصية، وتظل المجالات الوظيفية لكل من المدنيين والعسكريين محددة وثابتة حيث تصبح وظيفة الجيش هى العمل على تحقيق الاستقرار والأمن في المجتمع ومنع أية جماعة من أن تصبح مصدر قلق للنظام، وكذلك تظل كثير من الوظائف المدنية على ماهى عليه فالعسكريون لايقصدون إدارة جميع الشئون المدنية

---

(١) الضباط التكنوقراط هم الذين حصلوا على درجات علمية غير عسكرية في ميادين متعددة كالهندسة والكيمياء والعلوم السياسية والقانون والتاريخ... الخ ومن أمثلة هؤلاء صدقي سليمان وعبدالوهاب البشري وعبدالقادر حاتم ومحمود يونس.

(٢) حول هذه النقطة انظر: Potholm, op.cit., P. 207.

في المجتمع وبالتالي فهم يعلنون دوما بإنهم لن يحتفظوا بالسلطة لفترة طويلة وأنهم سيعملون على تسليمها للمدنيين في الوقت المناسب[1].

(ج) يتميز هذا النظام "الوسيط" بقدر معين من الاستقرار النسبي وهو مايمكنه من إشباع مطالب الجماعات خارج القوات المسلحة. ويعضد هذا الوضع من دور العسكريين "كوسيط" إذ يسمحون بانشاء "ميكانزمات" بديلة للسيطرة السياسية كالأحزاب وغيرها من الهياكل الأخرى التي تسمح بقدر من المشاركة "الشعبية" غير العسكرية في عملية صنع القرار[2].

ولاشك أن حالة الاستقرار النسبي التي تتمتع بها النظم العسكرية من هذا النمط مثل نظام الجنرال ايادیما في توجو تعمل على تشجيع خطط وبرامج التنمية الاقتصادية في الدولة وكذلك المحافظة على وحدة المجتمع وتماسكه.

ويضيف ديكالو إلى أنماط السلطة العسكرية (البريتورية والديكتاتورية الشخصية والادارة من خلال وسيط) نمطين آخرين لايرى ثمة اختلاف كبير بينها ولكنه يفرق بها لأغراض تحليلية وهما:

١ - نمط الإدارة المؤقته أو مايطلق عليه اسم Holding Operation

٢ - النمط البيروقراطي.

ومعيار التمييز بينهما هو معيار زمني يتمثل في مدى استمرار الحكم العسكري، وعلى هذا فإن هذين النمطين للحكم العسكري يعتبران أقل أهمية نظرا لأن الاختلاف بينهما محدود للغاية ويعتمد على العوامل الذاتية والادراكية للباحث[3].

بالنسبة لنمط الإدارة المؤقتة :

يأتي العسكريون للسلطة لإصلاحها فقط واستئصال العناصر المريضة والمعدية في المجتمع ومن ثم فإن دورهم يشبه الجراح الذي يقوم باستئصال الأجزاء المضرة من جسد المريض ويتوقف دوره عند هذا الحد، إذ يترك المريض بعد ذلك يمارس حياته العادية. وهكذا فإن العسكريين يتدخلون لمنع حدوث الفوضى وإراقة الدماء وإصابة المجتمع بالإنهيار وتوقف الخدمات الأساسية[4]. ولايكون لدى الضباط هنا أي طموح في

---

(١) انظر : Ibid., P. 207.

(٢) ينبغي التأكيد على ان سماح الجيش في هذا النمط الوسيط Broker لبعض الجماعات والهياكل السياسية بالمشاركة في عملية صنع القرار، لاينفى حقيقة ان العسكريين يمثلون في النهاية الحكم الاخير في عملية صنع القرار، انظر: Decalo, op.cit., P. 247.

(٣) انظر : Ibid, P. 248.

(٤) انظر: Ibid, P. 248.

الاحتفاظ بالسلطة لمدة طويلة ومن ثم يؤكدون على أنهم يرغبون في إعادة السلطة للمدنيين بعد تغير الظروف والأوضاع التي أدت إلى تدخلهم أصلا.

وتميل هذه النظم إلى أن تكون هادئة ومستقرة نسبيا حيث تتجنب اتخاذ مواقف عدائية سافرة ضد القوى السياسية السابقة بالرغم من قيامها بإجراء عملية تنظيف لمائدة النظام السابق سواء كان مدنيا أم عسكريا، ويعد نظام حكم الجنرال "انكراه" في غانا والجنرال "لاميزانا" في فولتا العليا (بوركينا فاسو حاليا) من الأمثلة الواضحة لهذا النمط(١).

أما بالنسبة للنمط البيروقراطي : فإن الجيش يكون أقل وضوحا تجاه خطة انسحابه من الحياة السياسية على الرغم من إعلان بعض الضباط عن رغبتهم في العودة إلى الثكنات. وحينما تعلن الحكومة العسكرية عن عزمها على تسليم السلطة للمدنيين فإن السؤال الأساسي الذي يثار حينئذ هو ما إذا كانت حقيقة سوف تفعل ذلك أم لا دون أن تجبر على القيام بمثل هذا العمل(٢).

وواقع الأمر أن الجيش - في هذه النظم البيروقراطية العسكرية - لايتصور أنه ينسحب من الساحة السياسية ومن ثم يتدخل أفراده بصورة مكثفة في مختلف الأنشطة الحكومية ويتحول العسكريون إلى ما أسماه ادوارد فيات "بالبيروقراطية المسلحة" Armed Bureaucrats (٣).

يبقى لنا إذن عدد من الملاحظات بشأن التصنيف السابق لأنماط النظم العسكرية في إفريقيا وهى:

١ - تتعلق الملاحظة الأولى بصعوبة تصنيف بعض النظم العسكرية تحت أي من الانماط السابقة. ففي حالة نيجيريا مثلا والتي شهدت سلسلة من الانقلابات العسكرية ابتداء من منتصف يناير ١٩٦٦، ليس من السهولة القول بإن النظم العسكرية التي أقامها العسكريون النيجيريون في الفترة من ١٩٦٦-١٩٧٩ تنتمي إلى النمط البيروقراطي ويعزي ذلك إلى عدم جدية الوعود التي يقطعها العسكريون على أنفسهم بشأن تسليم السلطة للمدنيين واستخدامهم أسلوب المماطلة والتسويف بهدف الاستمرار في الحكم أطول فترة ممكنة وهو الأمر الذي أوقعهم ضحية الانقلاب المضاد. ومع مجئ نظام مورتالا محمد الى الحكم عام ١٩٧٥ ظهرت

---

(١) انظر: Ibid, P. 249.

(٢) انظر: Ibid., P. 249.

(٣) انظر: Pothom, op cit., P. 208.

ملامح نمط الإدارة العسكرية المؤقتة[1] واضحة حيث أعلن عن محاربته للفساد وسوء الإدارة وأكد على ضرورة عودة الحكم المدني. وبعد اغتيال مورتالا محمد (١٩٧٦) أعلن خليفته الجنرال أوباسنجو أنه سينهج نفس سياسة سلفه وبالفعل تم تحديد موعد زمني لانسحاب العسكريين وعودة الحكم المدني في عام ١٩٧٩م.

٢ - يلاحظ أن النظم العسكرية - وكما أكد على ذلك بوتولم - ليست أكثر استقرارا من النظم المدنية ففي حالات عديدة، سيراليون وتوجو وبنين وغانا ونيجيريا على سبيل المثال، كان الانقلاب الأول بمثابة مقدمة لسلسلة اضطرابات داخلية وانقلابات مضادة ناجحة. وقد دفعت تلك الوضعية المضطربة - التي تعقب حدوث الانقلاب - بعض الدارسين إلى القول بإن استقرار النظم العسكرية لا يتأتى إلا بعد فترة زمنية طويلة يحددها نوردلنجر بعشرين عاما على الأقل وهي تمثل على حد اعتقاده فترة كافية لامكانية حدوث عدة تغييرات في هيكل الحكومة وفي الأشخاص القابضين على زمام الحكم[2]. ولاشك أن استمرار النظم العسكرية فترة طويلة في الحكم قد يؤدى إلى إحداث تطورات هيكلية بها ولاسيما مع تغير الزعامة "السياسية" وهو مايضع صعوبة أخرى في التصنيف فعلى سبيل المثال نجد أن التوجهات الأساسية للنموذج المصري في ظل حكم عبدالناصر تختلف عنها في ظل حكم السادات رغم استمرار احتفاظ النظام بسمته العسكرية.

٣ - يلاحظ أن التصنيف السابق يقوم على أساس تحديد السمات العامة البارزة لكل نمط من أنماط النظم العسكرية في إفريقيا وهو الأمر الذي يسمح لنا بمعرفة الاختلافات الأساسية بين هذه النظم التي تبدو متشابهة.

٤ - بالنسبة لنمط الإدارة المؤقته HoLding operation والذي اقترحه ديكالو حيث يؤكد هذا النظام على ضرورة عودة الجيش إلى الثكنات وتسليم السلطة للمدنيين، يمكن أن نميز في إطار هذا النظام بين نمطين فرعيين:

أولهما هو نمط الاعتناء "Caretaker regime"

ثانيهما هو نمط التصحيح "Corrective regime"

وذلك وفقا لأهداف قادة الانقلاب ودرجة التغيير التي يسعون لتحقيقها قبل تخليهم

---

(١) يطلق بعض الدارسين على نظام الحكم في نيجيريا (١٩٧٥-١٩٧٩) اسم "نظام التصحيح أو Corrective regime حول مزيد من التفصيلات عن هذا النمط. انظر :

M.J.Dent, "Cerrective Government" in K.Panter-Brick (ed.) Soldiers and Oil: The Political Transformation of Nigeria (London: Frank cass, 1978), P. 104.

(٢) سنعالج هذه النقطة تفصيلا في الفصل الثالث.

عن السلطة وعودة الحكم المدني.

فيما يتعلق بنمط الاعتناء Care taker model يكون الهدف الأساسي لهذا النظام هو إعادة القانون والنظام في الدولة والقيام ببعض العمليات الهامة اللازمة لتطهير الدولة من الفساد وانقاذها من الانهيار ويعتقد العسكريون في هذا النمط أن ممارسة السلطة السياسية لاتعنيهم وإنما هى تخص السياسيين المدنيين وحدهم وتعطى فترة حكم مجلس التحرير الوطني في غانا مثلا واضحا حيث كان يتمثل هدفهم الأساسي في التخلص من الآثار السلبية لحكومة نكروما التي أطاحوا بها وتنظيف الدولة من الفساد ثم دعوة السياسيين لوضع دستور جديد وأخيرا يقومون بتسليم السلطة للمدنيين مرة أخرى بعد استبعاد عناصر النظام السابق بالقطع[1]. ويلاحظ أن مجلس التحرير الوطني في غانا لم يهدف أساسا إلى علاج عدم التوازن والاختلافات الهيكلية القومية في المجتمع الغاني حيث أن هذا النظام هو بطبيعته مؤقت. أما نمط التصحيح Correctiv model فخير مثال له هو نظام مورتلا محمد في نيجيريا (يوليو ١٩٧٥ - فبراير ١٩٧٦) فهذا النظام لايسعى إلى تغيير النظام السياسي ككل أو أنه يفترض ضرورة تغيير العلاقات الاجتماعية رأسا على عقب، ولكنه يعتقد بأن هناك جوانب عجز وقصور شابت أداء النظام السابق ومن ثم تكون مهمة النظام العسكري هنا هى معالجة وتصحيح نواحي العجز والقصور هذه.

خلاصة القول فإن هناك أربعة أنماط رئيسية للنظم العسكرية في إفريقيا أولهما هو النمط البريتوري الذي يتميز بغلبة روح الحزبية والصراع بين مختلف القطاعات سواء العسكرية أو المدنية، إلى جانب تبني النخبة العسكرية الحاكمة ممارسات سلطوية في مواجهة مظاهر عدم الاستقرار في المجتمع وثانيها هو النمط الديكتاتوري الشخصي الذي يتميز بطغيان وهيمنة الطابع الشخصي للديكتاتور الذي يصبح محور النظام السياسي.بما في ذلك من تحطيم وانهيار للمؤسسات القائمة في المجتمع. وثالثها هو النمط الراديكالى والذي من المفترض فيه أن يقوم بإحداث تغييرات هيكلية في المجتمع يتولى زمامها الجيش. ويحرص هذا النظام على تحطيم كافة القيود بين القطاعين المدني والعسكري من خلال اتباع سياسات راديكالية ترمى إلى تحقيق الهدف المنشود وهو إرساء دعائم جديدة للمجتمع ورابعها هو نمط الإدارة من خلال وسيط والذي يلعب فيه العسكريون دورا "وسيطا" بين مختلف الجماعات المتصارعة. فالهدف الأساسي من وراء استيلائهم على السلطة هو العمل على تهدئة الخلافات والصراعات المجتمعية أو القضاء عليها.

---

(١) لمزيد من التفصيلات انظر. Dent, op.cit , P. 103.

علاوة على الأنماط الأربعة السابقة فإن ثمة نمطين آخرين وإن كانا أقل أهمية نظرا لأن الاختلاف بينهما محدود للغاية وهما نمط الإدارة المؤقته والنمط البيروقراطي حيث أن معيار التمييز الأساسي بينهما يتمثل في مدى استعداد العسكريين للاستمرار في الحكم.

المطلب الثاني
السمات العامة للنظم العسكرية الإفريقية

يعتمد النظام السياسي الذي يقيمه العسكريون بدرجة أو بأخرى على مجموعة من الأفكار الأيديولوجية العامة التي يعتنقها هؤلاء العسكريون وهى[١]:

- الإحساس القوي بالقومية.
- النظرة المتشددة التي تحمل على الفساد وتدعو للتطهير والإصلاح.
- قبول التدخل الحكومي المكثف في عمليات التغير الاقتصادي.
- عدم الثقة في الموسسات السياسية المدنية.

وبصفة عامة يمكن تحديد أهم السمات العامة للنظم العسكرية الإفريقية في الآتي:

(١) أوتقراطية نمط صنع القرار.

(٢) تركيز السلطة والقضاء على المعارضة.

(٣) الاعتماد على موظفي الجهاز الإداري في إدارة الدولة.

أولا : أوتقراطية نمط صنع القرار :

في النظم السياسية التي تعبر عن اجماع قومي يمكن التمييز بين عملية صنع القرار واتخاذ القرار حيث تصبح القرارات الأساسية موضوعا للأخذ والعطاء وتوازن بين جماعات المصالح والناخبين ومختلف المواطنين ذوى التأثير، أما في النظم السلطوية فإن نمط صنع القرار يأخذ الشكل الهرمي حيث تصنع القرارات في قمة الهرم السياسي بواسطة جماعة محدودة العدد – لاتعبر عادة عن أي إجماع قومي – وتقوم بفرض هذه القرارات على المحكومين دون مراعاة لتفضيلاتهم أو اختياراتهم[٢].

---

(١) انظر :

Morris Janowitz, Military Institutions and Coercion in the Developing Nations (Chicago: The University of Chicago Press, 1977), PP. 104-5.

(٢) انظر: Potholm, op.cit., P. 178.

ويمكن القول إجمالا أن هناك قاسما مشتركا يجمع بين مختلف أنماط النظم العسكرية في إفريقيا وهو أن الجماعات العسكرية التي تتولى زمام الحكم عقب نجاح الانقلاب تصبح من الناحية الواقعية – إذ لم يكن من الناحية القانونية أيضا – السلطة العليا في عملية صنع القرار. ويعزز من ذلك أن هذه الجماعات الحاكمة لاتكون مسئولة قانونا أمام أحد بما في ذلك القوات المسلحة التي تمثلها، فضلا عن أن الجماعات المدنية لاتمارس إلا دورا استشاريا فقط بينما تمارس القيادة العسكرية سلطات تنفيذية وتشريعية كاملة ولاسيما بعد مايتم إلغاء الدستور وحل البرلمان وجميع المؤسسات المنتخبة[1].

وتؤكد خبرة النظم العسكرية في إفريقيا أن النخب العسكرية الحاكمة لاتقبل أي تحد لهيمنتها على عملية صنع القرار في المجتمع ومن الأمثلة الطريفة على ذلك أنه في داهومى (بنين حاليا) قبل إصدار دستور ١٩٦٨ كانت الجماعة العسكرية تحكم من خلال مراسيم وقوانين تنفيذية فلما تم الاستفتاء الشعبي على الدستور الجديد في ربيع ١٩٦٨م، أعلنت المحكمة العليا عن عدم دستورية احد تلك القوانين التنفيذية (وهو قانون الانتخاب) فما كان من الجماعة العسكرية الحاكمة إلا أن قررت ببساطة إلغاء الدستور الجديد وكذلك المحكمة العليا[2].

وقد تصل اوتقراطية صنع القرار إلى أقصى مدى حينما تصبح من اختصاص شخص واحد ولعل المثل التقليدي على ذلك هو نموذج الرئيس الأوغندي السابق عايدي أمين ابتداء من عام ١٩٧٢ "حيث صارت حكومة أوغندة العسكرية من اختصاص رجل واحد، فالرئيس أمين هو الذي يحتكر سلطة اصدار القرارات ويتولى بنفسه تنفيذ كل أوامره بما في ذلك تصفية معارضيه"[3].

ويثير نمط صنع القرار في النظم العسكرية الإفريقية بعدين أساسين هما:

١ – تجاهل آراء ومطالب السياسيين والمدنيين على السواء وتعطى نيجيريا في ظل حكم "ايرونزى" مثلا واضحا إذ اعتقد الجنرال ايرونزى بأن السياسيين هم المسئولون وحدهم عن كافة المشكلات التي تعاني منها نيجيريا. ومن ثم فإن الخلاص الوحيد من الصراعات الإقليمية والقبلية يتمثل في طرد هؤلاء السياسيين من السلطة وهو ما أكدته حكومة ايرونزى. كما لم تبد الحكومة العسكرية أي اهتمام بالحصول على المعلومات الخاصة بآراء ومشاعر العامة من النيجيريين فحظرت الأحزاب والأنشطة السياسية وعزلت حكام الأقاليم وحلت المجالس التشريعية وفرضت رقابتها على

(١) انظر: Bebler, op. cit, p181.

(٢) انظر: Ibid , p182

(٣) انظر: حمدي عبد الرحمن، العسكريون والحكم في إفريقيا، مرجع سابق، ص ١٨٠.

الصحافة واضحت مهمة التعبير عن المصالح الخاصة لكل اقليم داخل مركز عملية صنع القرار يقوم بها شخص واحد فقط هو الحاكم العسكري للإقليم والذي هو في ذات الوقت عضو بالمجلس العسكري الأعلى وكذلك اللجنة التنفيذية الاتحادية(١). وهكذا أضحت عملية صنع القرار حكرا على قلة من كبار الضباط الذين استعانوا بحفنة من الخبراء والفنيين المدنيين لتقديم النصح والمشورة(٢).

٢ - يتمثل البعد الثاني لنمط صنع القرار في النظم العسكرية في الاعتماد على المعايير الفنية والإدارية في الاختيار بين البدائل المستخدمة في عملية صنع القرار. فالسمة الأساسية لعملية صنع القرارات الحكومية في ظل النظم العسكرية أنها تصبح ذات طابع لا سياسي. ويرجع ذلك إلى اعتقاد العسكريين بأن استخدام معايير الرشادة والكفاءه بصورة ملائمة يؤدي إلى إيجاد الحلول "الصحيحة" والسريعة لكافة المشكلات في المجتمع(٣). ولاشك أن هذا الإطار الثقافي يكون بصفة عامة ملائما داخل المجال العسكري ولكنه يكون أقل صلاحية في مواجهة المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع ككل ولنأخذ على ذلك مثالا التوترات القبلية والإقليمية الحادة في نيجيريا فقد عالج النظام المدني الأول بعد الاستقلال مشكلة التجنيد للخدمة المدنية من خلال تبنى نظام التوزيع الحصصي "Quatas" أي تعيين موظفي الجهاز الإداري من أقاليم الشمال والشرق والغرب وفقا لحجم السكان بكل إقليم(٤)، بيد أنه عقب إستيلاء العسكريين على السلطة قامت حكومة ايروتزى العسكرية بإلغاء نظام التوزيع النسبي واستخدمت معيار الكفاءة والأهلية للتعيين في الجهاز الإداري وظهر واضحا أن المستفيد الأول من هذا المعيار الجديد هم أبناء الإقليم الشرقي من الايبو حيث كانوا أكثر حظا في التعليم من غيرهم. وليس من العسير علينا معرفة مدى خطورة هذا الإجراء على عملية التكامل القومي وبناء الوحدة القومية.

ثانيا : تركيز السلطة والقضاء على المعارضة :

تميل الهياكل التنظيمية التي يقيمها العسكريون بعد استيلائهم على السلطة إلى أن تكون غاية في "الميوعة" لتعكس بذلك النشأة السريعة وطبيعة التحالفات الجديدة من

---

(١) انظر: Nordlinger, Soldiers in Politics, op. cit., P.118.

(٢) انظر: Ibid., P. 119.

(٣) حول مزيد من المعلومات عن التأثيرات السلبية للمعايير الإدارية والفنية في عملية صنع القرار بالنسبة للحالة النيجيرية انظر: Luckham, op.cit., PP. 283-84.

B. dudley "The Military and Politics in Nigeria" in Jacques Van-Doorn (ed.) Military Profession and Military Regimes (The Hauge: Mouton, 1969) pp 216: 217.

(٤) انظر : Nordlinger, op.cit., P. 121.

العسكريين المشاركين فيها ولعل النمط السائد لهذه الهياكل هو تشكيل مجلس عسكري - عادة ما يطلق عليه العسكريون صفة الثورية - يتكون من كبار المخططين والمشاركين في الانقلاب: على غرار ذلك مجلس قيادة الثورة في مصر ومجلس التحرير الوطني في غانا ومجلس الإصلاح القومي في سيراليون ومجلس الخلاص الوطني في موريتانيا... الخ. وعادة ماتمتلك هذه المجالس العسكرية صلاحيات تنفيذية وتشريعية واسعة يزعم العسكريون أنهم يمارسونها حالما تستقر الأوضاع الداخلية[١].

وغالبا مايكون "مركز" السلطة في هذه المجالس العسكرية غامضا بالنظر لوجود صراعات بين الضباط حول السيطرة والنفوذ وعدم حسم بعض القضايا الهامة مثل تحديد سياسات وتوجهات النظام العسكري الجديد ومعرفة مستقبل دور العسكريين في النظام الذي أقاموه. ولاشك أن الصراع الذي قام بين عبدالناصر ونجيب في مصر يعطى مثلا واضحا[٢].

ولاتمتلك النخبة العسكرية الجديدة مفهوما واضحا عن المعارضة السياسية ويبدو ذلك من سعى الحكام العسكريين نحو تركيز السلطة في أيديهم وإيقاف الحقوق والحريات السياسية وإعلان الحظر على النقابات والأحزاب وكافة المؤسسات ذات الطابع السياسي كما تفرض القيود الصارمة على الأنشطة السياسية ويتم إغلاق الصحف أو السيطرة عليها وذلك في الوقت الذي تصبح فيه السلطة القضائية لاحول لها ولا قوة[٣].

ويسعى العسكريون إلى إقامة نظام سلطوى قمعى يقوم بمعاقبة الخصوم السياسيين وإيداعهم السجون، إذ ترى الحكومة العسكرية أن انتقادها أمر غير قانوني وأن من حقها التعامل مع المعارضة السياسية بأية طريقة وذلك بهدف التخلص منها والقضاء عليها[٤].

ويمكن تلخيص الإجراءات السلبية التي تقدم الحكومات العسكرية على اتخاذها في

---

(١) انظر : Ibid., P. 109.

(٢) لمزيد من التفصيلات حول هذه النقطة انظر :

Gerald Heeger, The Politics of Under development (London: Macmillan Press, 1974), P. 112.

(٣) يؤكد شيلز أن الغاء البرلمانات والاحزاب السياسية وحرية الصحافة من جانب النظم العسكرية يبين أن النخبة العسكرية ليس لديها مفهوم عن الدور الحقيقي للمعارضة الدستورية ومن ثم فهى تلجأ إلى إقامة نظام سلطوى قمعى. انظر في ذلك :

E.A. Shils, "The Military and the Political Development of the New States" in Johnson, op cit., P. 42. Nordliger, op. cit., p112.

(٤) انظر : Potholm, op. cit., p 182

الغالب عقب توليها السلطة في الآتي:

- إلغاء الدستور والحكم من خلال مراسيم وقرارات تنفيذية.
- حل المجالس التشريعية.
- حل الأحزاب السياسية وكافة المؤسسات ذات الطابع السياسي.
- السيطرة التامة على وسائل الإعلام المختلفة.
- التعدي على استقلال السلطة القضائية.

في مصر قامت حكومة الثورة بتصفية الجماعات المسيطرة قبل ١٩٥٢ والتي تمثلت في الملك وحاشيته والارستقراطية الاقطاعية والزعماء الوفديين وعلماء الأزهر[١]. وذلك من خلال فرض مجموعة من السياسات تمثلت في إلغاء النظام الملكي وحل الأحزاب السياسية وإصدار قوانين الإصلاح الزراعي. وقامت الحكومة بتشديد سيطرتها على المؤسسات الدينية في الدولة ولاسيما بعد محاولة اغتيال عبدالناصر (أكتوبر ١٩٥٤) حيث تمت تصفية قادة الاخوان المسلمين واتخذت كافة الإجراءات الإدارية لتحقيق هيمنة الحكومة على رجال الدين بما يؤدى إلى عزلتهم في الأزهر فأضحى هؤلاء الأخيرون تحت إشراف وزارة الأوقاف وشئون الأزهر[٢]. ولم يكن اليسار المصري أحسن حالا من التيارات الدينية المعارضة حيث وقفت له الحكومة بالمرصاد منذ البداية ظهر ذلك واضحا من إعدام اثنين من العمال بمدينة كفرالدوار عام ١٩٥٢ وكذلك الحملات الموسعة التي اتخذتها الحكومة ضد الشيوعيين في أعوام ١٩٥٤ و ١٩٥٩ - ١٩٦١ و ١٩٧١[٣].

وتطرح زائير في ظل نظام موبوتو مثلا أخر لتركيز السلطة في أيدي النخبة العسكرية (موبوتو وأعوانه) والقضاء على المعارضة... إذ اتبع موبوتو أسلوب التطهير وتصفية مناهضيه والتخلص منهم سواء كانوا مدنيين أم عسكريين[٤]. وقام بتأسيس نمط من الحكم الأوتقراطي في زائير حيث أضحت كافة المؤسسات والمراكز السياسية الهامة في الدولة تخضع لإشرافه المباشر، واستخدم القوات المسلحة لقمع كافة مظاهر الاحتجاج فعندما تظاهر الطلبة - وخاصة في الجامعات - احتجاجا على حكم الفرد الواحد في زائير، أمر الرئيس موبوتو بحل جميع الاتحادات الطلابية وطلب من جميع الدارسين الانضمام إلى لجنة الشباب في "الحركة الشعبية للثورة" وهى الحزب الذي أنشأه موبوتو

---

(١) انظر: Akhavi, op.cit., P. 98.

(٢) فضلا عن أن مدير جامعة الازهر يعين بقرار جمهوري بعد استشاره وزير التعليم العالي.

(٣) انظر: Ibid., p98.

(٤) انظر: Potholm, op.cit., P. 206.

عام ١٩٦٧م[١].

ثالثا : الاعتماد على موظفي الجهاز الإداري :

سبق وذكرنا أن النظم العسكرية تتميز بوجود تحالف عسكري بيروقراطي قوي إذ تعتمد النخب العسكرية الحاكمة بصورة كبيرة على موظفي الجهاز الإداري في تأدية المهام والوظائف الروتينية المتعلقة بإدارة الدولة فالقوات المسلحة لايمكنها أن تحل محل الجهاز الحكومي ومؤسساته بصورة كاملة. ولاشك أن الاعتماد على البيروقراط والتحالف معهم يمثل اتجاها قويا صوب الممارسات اللاسياسية للنظم العسكرية في إفريقيا.

فالضباط عقب استيلائهم على السلطة سرعان مايكتشفون أنهم غير قادرين على مزاولة مهام الحكم وحدهم ومن ثم يسعون نحو البحث عن حلفاء في السلطة ونظرا لاشتراك العسكريين في إدراك عام لاسياسي يعادي السياسيين ويرتاب في المشاركة الجماهيرية ولايثق في السياسة بوجه عام، فانهم يعملون على صياغة تحالف عسكري بيروقراطي ينبع - كما ذكرنا - من وحدة الاتجاه البيروقراطي والتسلسل التنظيمي بالنسبة للمجموعتين فضلا عن أن عدم الثقة في السياسة يضع المجموعتين في تحالف طبيعي[٢].

بيد أن هذا التحالف مع "البيروقراط" لايكون عادة خاليا من التوتر ولاسيما في النظم العسكرية ذات التوجهات الإصلاحية والراديكالية، إذ يعلن العسكريون عقب استيلائهم على السلطة أنهم سيقومون بتطهير البيروقراطية بسبب الفساد وتعاملهم مع النظم المدنية السابقة. وقد حدث التطهير الفعلي في بعض الدول ففي مصر سيطر العسكريون على المناصب الرئيسية في الدولة بعد ١٩٥٢ وأخذ الضباط التكنوقراط يتولون المهام الإدارية الكبرى وهو ما أوضحناه من قبل وكذلك فان تطهير البيروقراطية القديمة كان أحد الأهداف الأساسية لانقلاب ١٩٦٩ في السودان[٣].

وثمة وسيلتان أساسيتان يستخدمهما العسكريون لتدعيم سيطرتهم وتشديد قبضتهم على هيكل الإدارة في الدولة: **أولهما** تتمثل في زيادة حجم الإدارة البيروقراطية **وثانيهما**

---

(١) لمزيد من المعلومات عن نمط الحكم الفردي في زائير انظر:

Jackson and Rosberg, op.cit., P. 171.

(٢) انظر :

R.E. Dowse, "The Military and Political Development"., in Colin leys (ed.), Politics and Change in Developing Countries (Cambridge: at the University Press,1969), PP. 228-32.

(٣) انظر : First, op cit., P. 432.

تتمثل في تشخيص السيطرة على الهيكل الإداري وذلك بهدف التقليل من استقلاليته.

بالنسبة للوسيلة الأولى: وهى زيادة حجم الإدارة البيروقراطية سواء من حيث العدد أو الأنشطة التي تزاولها، ففي مصر تضخم عدد المناصب الحكومية من (٣٨١٦١٥) عامي (٥٤-١٩٥٥) إلى (١٢٥٥٠٠٠) في أعوام (٦٤-١٩٦٩)[1]. ويؤدى تضخم الجهاز الإداري في ظل النظم العسكرية إلى حالة من عدم التوازن المؤسسى في الدولة نظرا لقيام العسكريين بإلغاء معظم المؤسسات السياسية عقب نجاح الانقلاب في الوقت الذي تصبح فيه المجالس العسكرية الحاكمة محور الحركة السياسية وجوهر النظام العسكري.

أما بالنسبة للوسيلة الثانية : والتي تتمثل في محاولة السيطرة على الهيكل الاداري المتضخم وذلك من خلال بسط السيطرة الشخصية للنخبة العسكرية الحاكمة عليه، فإنه يتم التعيين في المناصب الإدارية العليا لأشخاص يتمتعون بثقة الحكام العسكريين (أهل الثقة والحظوة) وذلك لتأكيد سيطرتهم على الأجهزة الإدارية[2]. ففي زائير فرض الجنرال موبوتو سيطرته الشخصية على الأجهزة الإدارية في الدولة من خلال زيادة عدد المراكز الإدارية التي تعتمد على التعيين الشخصي من جانب الرئيس وكذلك من خلال نقل المديرين - الذين يؤسسون مراكز قوة - من مناصبهم حيث نقل الحكام وموظفوهم وسكرتيري الأقاليم من مواطنهم الأصلية وأصبحوا مسئولين مباشرة أمام الرئيس[3]. ومن ناحية أخرى فقد تزايد دور "الخبراء" الذين يعملون في ظل مؤسسة الرئاسة وتحت إشرافها المباشر وذلك كله يعزز من سيطرة الرئيس موبوتو على الجهاز الإداري في زائير[4].

أيا كان الأمر فإن هناك ثلاثة اعتبارات هامة بصدد التحالف العسكري البيروقراطي ومحاولة الحكام العسكريين بسط سيطرتهم المباشرة على جهاز الدولة:

أول هذه الاعتبارات يتمثل في استمرار الخلاف والانقسام داخل صفوف الجماعة العسكرية الحاكمة وتعطي مصر نموذجا واضحا في عقدي الخمسينيات والستينيات. أما إثيوبيا فتعطي مثالا آخر في فترة السبعينيات[5].

---

(١) انظر : Heager, op.cit., P. 118.

(٢) انظر : Ibid., P. 79

(٣) انظر : Ibid, P. 120.

(٤) انظر : Ibid, P. 121.

(٥) في اثيوبيا كانت اللجنة العسكرية - "الدرج" باللغة الامهرية - التي شكلت عقب الإطاحة بالنظام الامبراطوري عام ١٩٧٤، ميدانا للصراع نظرا لمحاولة رؤساء "الدرج" تركيز السلطة في ايديهم وخوف صغار الضباط من سيطرة كبار الضباط وهو ما أدى إلى اعدام الجنرال امان عندوم أول رئيس للحكومة العسكرية في=

الاعتبار الثاني يتمثل في أن جهود العسكريين لتكوين نخبة سياسية جديدة أو اختيار مجموعة من قدامى السياسيين - المعارضين للنظام السابق - تظل - هذه الجهود - محكومة بمنطق الجماعة العسكرية الذي يبدى عدم ثقته في السياسة والسياسيين وهو الأمر الذي يؤدى إلى الحد من النفوذ المدنى في السلطة وعزل السياسيين عن النظام العسكري الحاكم[1].

يتمثل الاعتبار الثالث في وجود خطورة نابعة من تضخم الأجهزة الإدارية حيث أنها ربما تؤدى إلى إعادة تأسيس استقلالها وبالتالي تمثل تحديا للسيطرة الشخصية للقائد العسكري وهو الأمر الذي يترتب عليه إعاقة تنفيذ السياسات والتغييرات التي تهدف النظام الحاكم إجراءها[2].

- نوفمبر ١٩٧٤ وبعدها سيطر الجناح الراديكالي على اللجنة العسكرية والذي استخدم أسلوب التصفية الجسدية والصراع الدموي لبسط سيطرته سواء داخل اللجنة أو خارجها وقد انتهت عملية الصراع على السلطة داخل اللجنة العسكرية الحاكمة بانقلاب الجنرال مانجستو مريام في ٣ فبراير ١٩٧٧ والذي قام بتصفية وتطهير الدرج حتى تمكن في النهاية من بسط هيمنته الشخصية على مقاليد الحكم في اثيوبيا انظر تفصيلا لمراحل الصراع المختلفة في داخل اللجنة العسكرية في اثيوبيا حتى انقلاب مانجستو ١٩٧٧ في نجوى أمين الفوال القضايا السياسية الإفريقية كما تناولتها صحيفة الاهرام بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣، مرجع سابق، ص ص ٦٩-٧٤ .

(١) بيد ان الحكومات العسكرية قد تلجأ إلى التعاون مع المدنيين وتشكيل لجان مدنية اما نتيجة للاستياء الشعبي من السياسات المفروضة من قبل العسكريين واما نتيجة قصور العسكريين فيما يتعلق ببعض الموضوعات الفنية ولاسيما في الميدان المالي والاقتصادي مثال ذلك اعلان الجنرال جوون في نيجيريا عن انشاء مجلس استشاري من المدنيين عام ١٩٦٧م.

انظر في ذلك: مجدي حماد، مرجع سابق، ص ١٦٧ .

وواقع الامر ان مثل هذه المحاولات لاتكون مثمرة الا إذا كانت نابعة من اعتقاد حقيقي للنخبة العسكرية الحاكمة بضرورة عودة الحكم المدني.

(٢) انظر: Heeger, op cit , P 122

المبحث الثاني
دور النظم العسكرية في عملية التنمية السياسية

بعد أن عرضنا آنفا لماهية النظم العسكرية وأنماطها وسماتها العامة، يبقى التساؤل المطروح هو ما مدى النجاح الذي حققته هذه النظم (العسكرية) في بناء الفعالية السياسية ومعالجة المشكلات المجتمعية الملحة التي مثلت من قبل أسانيد للتدخل العسكري؟. وعلى الرغم من جو الغموض والكتمان الذي يحيط بحكم العسكريين، ومع قلة – إن لم يكن استحالة – البيانات الكمية الدقيقة المتعلقة بانجاز العسكريين في الحكم، ومع تعدد وتنوع الافتراضات الخاصة بتقويم الدور التنموي والتحديثي للعسكريين، استطاعت مجموعة من الدارسين المتخصصين إجراء دراسات عن النظم السياسية التي يقيمها العسكريون والوصول إلى تعميمات علمية حول أداء العسكريين كنخبة حاكمة[1].

للإجابة على التساؤل السابق سنعرض أولا للآراء والاتجاهات الخاصة بدور العسكريين – بصفة عامة – في إضفاء طابع التحديث والتقدم على مجتمعاتهم ثم نقوم بعد ذلك بقياس مدى فعالية النظم العسكرية الإفريقية من خلال أدائها بصدد المشكلات والقضايا الأساسية التي اصطلح علماء السياسة على اعتبارها أهم أزمات التنمية السياسية.

المطلب الأول
تقويم الدور التنموي للعسكريين

يمكن التمييز بين مدرستين أساسيتين في تقويم الدور التنموي للعسكريين نوردها بشئ من التفصيل:

المدرسة الأولى :

يرى أنصار هذه المدرسة أن المهارات الفنية والإدارية التي يتمتع بها العسكريون يمكن أن يستفيد منها المجتمع ككل في حالة التدخل العسكري في السياسة. ونستطيع تحديد الأفكار الأساسية لهذه المدرسة كالتالي:

---

(١) انظر على سبيل المثال الدراسات التي قام بها Bebler, Decalo, Nordlinger and Potholm وأيضا الدراسة القيمة التي اشرف عليها الأستاذ Isaac Mowoe عام ١٩٨٠ وهي تضم مجموعة متنوعة من الابحاث حول انجاز العسكريين بعد توليهم السلطة في عدد من الدول الإفريقية.

– تتضمن الوظيفة الاقتصادية للعسكريين الإسهام في تطوير الأعمال التي تعود بالنفع على الصالح العام مثل شق الطرق وإقامة الكباري وتخطيط المشروعات العامة. وتمتلك القوات المسلحة قدرات وامكانيات خاصة للمساعدة والانقاذ عقب فترات الكوارث القومية كالفيضانات والزلازل وغيرها[1].

– يمكن للعسكريين أن يعملوا كأداة للتغيير الاجتماعي وذلك من خلال تطوير معنى الهوية القومية – وهى العنصر النفسي الاجتماعي للوحدة القومية – والتي تمثل أهمية حيوية بالنسبة لدول عانت كثيرا من الاستعمار وإرثه الثقيل وتكافح من أجل تحقيق وحدتها القومية من خلال ترابط كافة الجماعات القبلية الاثنية المختلفة بها[2].

– تعد الانقلابات العسكرية التي تهدف للقضاء على الفساد وسوء الإدارة وسلبية الاوليجاركية الحاكمة، إسهاما في عملية التحديث والتحول الاجتماعي ويوضح هنتنجتون ذلك بقوله:

"إنه في المراحل الأولى للتحديث السياسي يلعب الضباط دورا تحديثيا وتقدميا عاليا، إذ يتحدون الأوليجاركية الحاكمة ويدفعون الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والتكامل القومي وإلى حد ما توسيع نطاق المشاركة السياسية فهم يهاجمون التسيب والفساد والتخلف. ويقدموا للمجتمع أفكار الطبقة الوسطى الخاصة بالكفاءة والإخلاص والولاء القومي"[3].

بالإضافة إلى ذلك فإنه لايخفى تأثير الثورات التي يقودها الضباط ذوو الميول الراديكالية التقدمية والتي تطيح بالمؤسسات السياسية التقليدية أو بالحكم الاوليجاركي حيث أنها تفسح الطريق أمام عناصر جديدة من الطبقة الوسطى لدخول الحياة السياسية[4].

يؤكد بعض أنصار هذه المدرسة على أن العسكريين في الدول النامية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية يعدون أكثر كفاءة وملاءمة لتولى زمام الحكم[5]. فبسبب خلفيتهم التدريبية ومهاراتهم الفنية العالية والهيكل التدرجي للسلطة العسكرية

---

(١) انظر: Janowitz, op. cit., P. 153.
(٢) انظر: Ibid.. P., 156.
(٣) انظر: Huntington, op.cit., P. 115.
(٤) انظر: Ibid, P. 114.
(٥) يتزعم وجهة النظر هذه لوسيان باى ولمزيد من التفاصيل انظر:
Lucian W. Pye, A Specis of Political Development (Boston. Little, Brown, and Company, 1966), pp 87. 172

وتأكيدهم على التكامل القومي، فإنهم قادرون على تحقيق مالم يقو على تحقيقه الساسة المدنيون بالنسبة لحسم قضايا بمجتمعاتهم المسلحة.

ويقرر لوسيان باى في هذا الصدد بأن :

"الجندي الصالح يعد أيضا، إلى حد ما، عاملا على إضفاء طابع الحداثة. ومن ثم فإن الجيوش في الدول الجديدة تلعب أدوارا حيوية في عملية إحلال الأفكار والممارسات الغربية محل الأساليب التقليدية"[١].

ومن الملاحظ أن هذه المدرسة ظلت تمثل الأقتراب السائد في دراسة الدور السياسي للعسكريين بصورة مباشرة خلال حقبة الستينيات واستمر تأثيرها الإيجابي على افتراضات الدراسين بشأن الدور التنموي للعسكريين في المجتمعات الإفريقية بصفة خاصة حتى فترة السبعينيات عندما ظهرت الآراء التي تؤكد على عدم مقدرة العسكريين على دفع عمليتي التحديث والتنمية السياسية في مجتمعاتهم[٢].

المدرسة الثانية :

يرى أنصار هذه المدرسة أن العسكريين عادة مايولون اهتماما كبيرا بمصالحهم الجمعية على حساب المصالح والغايات المجتمعية، ويكون كل همهم منصبا على زيادة فعالية أجهزة القمع المملوكة لهم أو التي يسيطرون عليها بهدف الإبقاء والمحافظة على حكمهم أطول فترة زمنية ممكنة.

تعد السمة الواضحة للاوليجاركيات العسكرية - وفقا لرأي البعض هنا - هى أنهم فشلوا في تحديث مجتمعاتهم حيث أنهم عولوا على الجيش منذ البداية في المحافظة على حكمهم والبقاء في السلطة وذلك بدلا من استخدامه كأداة للتحديث في المجتمع[٣].

وطبقا "لايريك نوردلنجر" فإن العسكريين يعملون كأداة للتحديث في ظل ظروف معينة بينما يعملون كمدافعين عن الوضع القائم في ظل ظروف أخرى[٤]. بيد أنهم

---

(١)انظر :
Ibid, p.179.

(٢) من الاراء التي تؤكد على فشل العسكريين كنخبة حاكمة في تحديث مجتمعاتهم دراسات الأستاذ على مزروعى والذي يرى بأن النظم العسكرية تعمل على إحداث ردة نحو المجتمع التقليدي. انظر في ذلك:
Ali Mazrui "Soldiers as Traditionalizers" World Politics, Vol. 28, No. 2. January, 1976, PP. 246-72.

(٣) انظر:
Mowoe, op.cit., P. 18.
وانظر أيضا :
David Apter, the Politics of Modernization (Chicago: University of Chicago Press, 1965),

(٤) حول هذه الظروف ولاسيما تأثير توجهات الطبقة الوسطى التي تسيطر على صانعي الانقلاب العسكري، وكذلك الدوافع التي تحرك العسكريين باعتبارهم صانعي القرار السياسي والاقتصادي. وإدراكهم لحقيقة الواقع السياسي في مجتمعاتهم.

عادة مايعارضون التغيير ويعملون على إنشاء الحركات التي تهدف إلى إصلاح المجتمع. ومقارنة بالحكومات المدنية فإن النظم العسكرية تنفق كثيرا من الميزانية القومية على المؤسسة العسكرية وذلك على حساب البرامج والخطط الاجتماعية. وهم يسمحون بتنفيذ البرامج التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاصلاح الاجتماعي وذلك بعد إشباع مصالحهم الجمعية بصورة ملائمة[1].

وقد تساءل بعض الباحثين عن أهمية الدور التحديثي الذي يقوم به العسكريون في الدول النامية، وتوصلوا إلى نتيجة مفادها أن إنجاز النظم العسكرية فيما يتعلق بمواجهة وحسم المشكلات الأساسية لمجتمعاتهم ليس أسوأ بكثير مما تحقق على يد النظم المدنية[2]. بل أن الأستاذ على مزروعى يصل إلى ماهو أبعد من ذلك حيث يؤكد على أن العسكريين أكثر تقليدية من المدنيين وأكد وجهة نظره هذه من خلال دراسة مستفيضة عن الخبرة الأوغندية في عايدي أمين.

ويمكن القول أن هذا الاتجاه الذي يمثله أنصار هذه المدرسة قد تبلور خلال عقد السبعينيات بعد إجراء مجموعة من الأبحاث والدراسات عن النظام العسكرية وما حققته في ميدان تنمية وتحديث مجتمعاتها.

وواقع الأمر أن جميع الإحصاءات المتعلقة بانجازات مرحلة مابعد الإنقلاب العسكري لاتظهر أي دليل على أن الحكم العسكري قد حقق تأثيرا إيجابيا واضحا على المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي مثلت الأسانيد الأساسية لإستيلاء العسكريين على السلطة[3]. فكثير من الحكومات العسكرية لم تدخل أي تحسين واضح على البنية

انظر : Nordlinger, op.cit., PP. 165-77.

(١) لمزيد من التفصيلات انظر :

Eric Nordlinger, "Soldiers in Mufti: The Impact of Military Rule Upon Eonomic and Social Change in The Non Western States The American Political Science Review, No 64 December 1970). pp. 48: 1132.

(٢) انظر :

Claude Welch (ed.) Soldier and State in Africa Evanston; North Western University Press, 1970), PP. 46-7.

(٣) حول هذه النقطة انظر :

Monte Palmer and William Thompson, the Comparative analysis of Politics (Itasca, Illinois; peacock publishers Inc., 1978) P. 143.

ولمزيد من المعلومات عن النظم العسكرية الإفريقية على وجه الخصوص وتأثيرها على تحقيق الاستقرار السياسي من خلال انجازها الاقتصادي انظر :

Sam Sarkesian "African Military Regimes: Instability or Coercive Development" in S. Simon (ed.) The Military and Security in The Third World (Colorado. West view Press, 1978), PP 15-31.

الإقتصادية والإجتماعية في الدولة وبدلا من ذلك اهتمت بإشباع المصالح الجمعية للقوات المسلحة. وبعض صانعي الإنقلاب لا يملكون استراتيجية متكاملة بشأن إدارة شئون البلاد بعد توليهم السلطة ومن ثم يجد هؤلاء أنفسهم يعتمدون بصورة تكاد تكون كاملة على البيروقراطين والتكنوقراط الذين تولوا من قبل مسئولية كثير من أمور الإدارة والتخطيط الحكومي[1].

المطلب الثاني
فعالية النظم العسكرية الإفريقية

نعنى بفعالية النظام العسكري قدرته على مواجهة المشكلات والقضايا التي تطرحها طبيعة عملية التطور السياسي التي تمر بها المجتمعات الإفريقية. ونجاحه في توفير الحلول المناسبة لهذه المشكلات والأزمات خلال فترة زمنية معقولة تكفل تحقيق التأييد الشعبي لسياسات النظام ومن ثم تكتسب قياداته المصداقية والاحترام في أعين الجماهير[2].

وقبل قياس فعالية النظم العسكرية في الإطار الإفريقي علينا أولا تحديد القضايا الأساسية التي اصطلح علماء السياسة على اعتبارها تمثل جوهر عملية التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث.

فقد ميز الموند بين أربعة من هذه القضايا هى[3]:

١ - قضية بناء الدولة:

وتعنى وجود سلطة مركزية يكون بإمكانها التغلغل والنفاذ إلى كافة أرجاء المجتمع وأن تخضع كافة الجماعات في الدولة لسيادة هذه السلطة.

---

(١) انظر : Palmer and Thompson Op.Cit., P. 144.

(٢) في تحديد فعالية النظام وطريقة قياسها من خلال القضايا الأساسية التي تمثل جوهر عملية التنمية السياسية اعتمدنا على الدراسات الاتية :

G.A.Almond and, G.B. Powell, Comparative Politics: A Developmental Approach (New Delhi: Amerind, 1972) and Pye Aspects of Political Development, op.cit.

ومن المصادر العربية انظر :

- د. على الدين هلال، محاضرات في التنمية السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٧٦/١٩٧٧م.
- د. سيد عبدالمطلب غانم، دراسة في التنمية السياسية (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨١).
- د. مصطفى كامل السيد، مرجع سابق.

(٣) انظر : Almond and Powell, op.cit., PP. 30-50.

٢ – قضية بناء الأمة:

وتعنى خلق ولاء أسمى لجميع الأفراد (يتجه صوب الدولة القومية) تنصهر في بوتقته سائر الولاءات الأولية الموجودة في المجتمع.

٣ – قضية المشاركة:

وتعنى زيادة الشرائح والجماعات المشاركة بجدية في العملية السياسية.

٤ – قضية التوزيع:

بمعنى إمكانية الوصول إلى مزايا الحياة الاجتماعية من خلال سياسة إعادة توزيع كل ماله قيمة في المجتمع.

أما لوسيان باى فقد ميز بين ست قضايا اعتبرها أزمات للتنمية السياسية وهى[1]:

١ – أزمة الهوية:

تتضمن عملية تغير الولاءات والقيم والأنماط السلوكية التقليدية وخلق مفهوم جديد للهوية القومية يعمل على صهر مختلف الولاءات الإقليمية والقبلية والإثنية في بوتقة الولاء القومي.

٢ – أزمة الشرعية:

وهى تعنى التساؤل حول شرعية أولئك الذين يتولون زمام الحكم في الدولة فالشرعية تعنى أن يمتلك الحكام "الحق" في ممارسة السلطة في الوقت الذي يشعر فيه المواطنون أن عليهم "واجب" الخضوع لهذه السلطة وإن كانوا لايوافقون على كل ماتقوم به من إجراءات.

٣ – أزمة التغلغل:

وهى تشير إلى مدى قدرة النظام السياسي على التغلغل داخل الإطار الاجتماعي والاقتصادي المحيط به ومقدرته على تنفيذ القرارات والسياسات الحكومية وتتضمن عملية التغلغل بناء مؤسسات رسمية فعالة تمارس مهامها على كافة أجزاء المجتمع بصورة فعالة تسمح بجذب التأييد لبرامج وخطط التنمية القومية.

(١) انظر: Pye, op cit , PP 49-70

٤ – أزمة المشاركة:

وهى تشير إلى مدى توسيع دائرة المشاركة الشعبية في العملية السياسية ومدى قدرة المؤسسات السياسية على استيعابها؟ وتحدث أزمة المشاركة عندما يزداد حجم المشاركين بدرجة تخلق ضغوطا حادة على المؤسسات القائمة.

٥ – أزمة التكامل:

تشير إلى مدى تنظيم النظام السياسي باعتباره نظام علاقات متفاعلة بين شاغلي الأدوار ووكالات الحكومة وبين الجماعات والمصالح ببعضها البعض والتي ترغب في عرض مطالبها على النظام وأخيرا بين شاغلي الأدوار والمواطنين النشيطين.

٦ – أزمة التوزيع:

وهى تشير إلى كيفية استخدام السلطات الحكومية للتأثير على عملية توزيع السلع والخدمات والقيم لمختلف أفراد المجتمع: من الذي يستفيد من الحكومة؟ وما الذي ينبغي عليها عمله لزيادة الشرائح المستفيدة في المجتمع؟

وسنحاول تتبع أداء النظم العسكرية في إفريقيا بصدد هذه القضايا حتى يمكن معرفة مدى فعالية هذه النظم ومدى نجاحها أو فشلها في تحقيق التنمية السياسية لمجتمعاتها. مع ملاحظة أننا سنعمد إلى تقسيم القضايا السابقة على النحو التالي[1]:

- بناء الدولة وتشمل التغلغل والشرعية.
- بناء الأمة وتشمل الهوية والتكامل.
- بناء المواطن وتشمل المشاركة السياسية والتوزيع.
- الإستقلال السياسي والاقتصادي وهو مايتضمن محاولة تغيير نمط العلاقة مع دول المركز الصناعية المتقدمة.

أولا : الحكم العسكري وقضية بناء الدولة:

تتضمن قضية بناء الدولة – وفق التعريف السابق – عملية خلق الأجهزة والمؤسسات التي تكفل القيام بوظائف الدولة التقليدية المتمثلة في تحقيق العدالة والأمن والدفاع بما يعنى ذلك من زيادة قدرات الدولة في الإشراف على وتنفيذ التنمية الاقتصادية والإجتماعية. فضلا عن ذلك فإن عملية بناء الدولة تتضمن كذلك إيجاد

---

(١) ورد هذا التقسيم في دراسة د. مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص ٧٥.

صيغة شرعية لتداول السلطة.

وإذا نظرنا إلى الواقع الإفريقي لوجدنا أن معظم أجهزة الدولة المستقلة موروثة عن العهد الاستعماري وأنها قد نشأت أصلا لخدمة أعراض المستعمر الأوربي وهو الأمر الذي تمخض عن مجموعة من التناقضات نجمت عن ظهور أهداف وغايات قومية جديدة فرضتها طبيعة الواقع السياسي للبلدان الإفريقية المستقلة[1]. وعلى سبيل المثال فإن الجهاز الإداري رغم أهميته الحيوية في مسيرة التنمية الإفريقية - إذ يتصل بالمواطنين وينفذ القوانين والسياسات التي تصدرها النخب الحاكمة وبامكانه خلال مرحلة التنفيذ أن يشوه الأهداف الأصلية لهذه القوانين والسياسات - إلا أن هذا الجهاز يعتبر من أخطر التحديات التي تواجهها الحكومات الإفريقية نظرا للشكوك المثارة حول إمكانية قيامه بتنفيذ الأهداف القومية الجديدة.

ويلاحظ أن نظام الإدارة الذي يشرف عليه العسكريون لا يختلف كثيرا عن ذلك النمط من الإدارة الذي ساد معظم البلدان الإفريقية في ظل الاستعمار الأوربي[2]، فهناك تأكيد كبير على المركزية واعتماد واضح على البيروقراطية في إدارة شئون الدولة وكذلك إحياء للسلطات الرئاسية التقليدية - ولاسيما في غانا ونيجيريا - في إدارة المحليات، بل إن الحكم العسكري قد ذهب إلى أبعد من ذلك مدى حيث أنه لايعترف بأي ضوابط على السلطة التي يمارسها فالحكام العسكريون يمارسون مهام الحكم اليومية من خلال "مراسيم" إدارية وتكتسب "الرغبة" لهؤلاء قدسية "القانون".

وكما أوضحنا سلفا فإن العسكريين يعتمدون على مجموعة من الهياكل التنظيمية فور استيلائهم على السلطة وتمارس هذه الهياكل اختصاصات تنفيذية وتشريعية واسعة وعادة مايستخدم العسكريون وسائل القمع المملوكة لديهم لإثارة الهلع والرعب في نفوس خصومهم، فضلا على أنهم يشرعون في اتخاذ إجراءات تطهيرية تشمل كافة المؤسسات الحيوية في الدولة بهدف تأمين بقائهم واستمرارهم في السلطة.

إن كل ماتفعله معظم الانقلابات في إفريقيا هو تغيير أشخاص النخبة الحاكمة ولم تستطع عوضا عن ذلك تحقيق أي قدر يعتد به في زيادة قدرات الدولة وسيطرتها على الموارد القومية بهدف تطويعها لخدمة أهداف التنمية. ويمكن القول أن العسكريين يعملون عقب نجاح الإنقلاب على تحقيق مصالحهم الجمعية وزيادة مخصصاتهم المالية

---

(١) انظر: مجدي حماد، مرجع سابق، ص ١٤١.

(٢) عن أوجه التشابه بين نمط الإدارة الاستعمارية ونمط الإدارة في ظل الحكم العسكري.
انظر: Gupta, op cit., p. 167

وهو الأمر الذي يترتب عليه تفاقم المشكلات التي أدت أصلا إلى الإنقلاب مما يمهد الطريق أمام إنقلاب مضاد أو حكم عسكري متسلط أو تسليم السلطة لحكومة مدنية - وهذا أمر غير شائع - وعودة العسكريين إلى ثكناتهم[1].

ويمكن توضيح دور النظام العسكري في عملية بناء الدولة من خلال تحليل فترة حكم "مجلس التحرير الوطني" في غانا وذلك على سبيل المثال، ففي ٢٤ فبراير ١٩٦٦ تم تشكيل المجلس كهيئة حاكمة في غانا وكان يتألف من ثمانية ضباط نصفهم من الجيش والآخر من البوليس[2]. وكانت أول خطوة قام بها المجلس العسكري الجديد هي حل جميع الهياكل السياسية لحزب "مؤتمر الشعب" ثم شرع أعضاء المجلس بعدئذ في محاولة كسب التأييد الشعبي وإضفاء الطابع الشعبي على عملية إستيلائهم على السلطة من خلال وعودهم المتكررة بتسليم السلطة للمدنيين في ظل دستور جديد يوفر إطارا ملائما لعملية الفصل بين السلطات وهو الأمر الذي يمنع تركيز السلطة في يد شخص واحد مثلما كان عليه الوضع في ظل حكم نكروما. وحقيقة الأمر أن بعضا من أفراد المجلس العسكري الحاكم - في غانا - ولاسيما "إفريفا" - كان متحمسا لعودة الحكم المدني بأسرع مايمكن خشية المخاطر التي يتمخض عنها الحكم العسكري على هيكل المؤسسة العسكرية.

وقد اعتمد "مجلس التحرير الوطني" على الجهاز الإداري بصورة أساسية في تصريف شئون الدولة حيث أن جميع أعضاء المجلس العسكري - باستثناء الجنرال انكراه - احتفظوا بمراكزهم في الجيش والبوليس وكانوا يجتمعون على الأقل مرة في الأسبوع لمواجهة عملية اتخاذ القرارات ومن هنا تطلع كبار رجال الجهاز الإداري إلى تبوّ مراكز القوة والنفوذ ولاسيما فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية التي لايمتلك العسكريون بشأنها معرفة أو خبرة كافية وهو ما اتخذ صورة إنشاء سلسلة من اللجان تتكون غالبا من كبار رجال الخدمة المدنية وذلك لتقديم النصائح والاستشارات المتخصصة[3].

ولم يترتب على السياسات الاقتصادية لمجلس التحرير الوطني تحقيق أي تقدم ملموس بالنسبة للوضع الإقتصادي المتردى في غانا وقت حدوث الانقلاب الأول. ودون أن ندخل في تفصيلات خاصة بتوضيح القدرات الفنية للقيادة العسكرية في الميدان

---

(١) انظر وقارن د. سلوى لبيب، مرجع سابق، ص ٢٣٤ . وكذلك نجوى الفوال، النظم العسكرية في إفريقيا، مرجع سابق، ص ١٦٥ .

(٢) لمزيد من التفصيلات حول فترة حكم مجلس التحرير الوطني في غانا انظر :

Robert Pinkney, Ghana Under Military Rule, 1966-1969, (London: Methuen & Co., Ltd., 1972) and see also Jon Kraus, Arms and Politics in Chana" in Welch, op. cit., pp.154: 223.

(٣) انظر : Ibid., P. 190.

الاقتصادي ومدى نجاح خططهم وبرامجههم التنموية يكفى الإشارة إلى أن فساد النخبة العسكرية الحاكمة لم يقل عن فساد النخب المدنية فالجنرال انكراه على سبيل المثال استغل رئاسته لمجلس التحرير الوطني وحصل على امتيازات واسعة من الشركات الأجنبية وهو ما أدى إلى استقالته من المجلس(١).

فيما يتعلق بالمهمة الثانية في قضية بناء الدولة وهي الخاصة بإيجاد صيغة شرعية لتداول السلطة فسوف نرجئ الحديث عنها إلى الفصل القادم حيث نتناولها في إطار المشكلات المتعلقة بالاستقرار السياسي للنظم العسكرية الإفريقية. وبصفة عامة فإن كافة الاستراتيجيات التي رفعتها معظم النظم العسكرية لبناء شرعيتها السياسية لم تحقق نتائج ايجابية ملموسة وهو مايمكن استنتاجه من سلسلة الاضطرابات وأعمال العنف السياسي التي تعقب عادة نجاح الانقلاب الأول والذي قد يؤدى إلى انقلاب مضاد. وأضحى اعتماد النخب العسكرية الحاكمة في كثير من الدول الإفريقية على وسائل القمع المملوكة لديهم من أجل الاحتفاظ بالسلطة - وما قد يترتب على ذلك من تحقيق حالة من الاستقرار الظاهري - أضحى ذلك تجسيدا لواقع اللاشرعية الذي تعيشه هذه النظم.

ثانيا : الحكم العسكري وقضية بناء الأمة:

تعني مهمة بناء الأمة Nation-building أن يكون الولاء الأسمى لكافة الأفراد والجماعات في المجتمع متجها للدولة القومية بحيث تنصهر في بوتقتها كافة الولاءات الأولية الأخرى وتتفاعل كافة الجماعات في الدولة على قدم المساواة بغض النظر عن أصولها الإثنية أو العرقية بهدف المشاركة في صياغة وتنفيذ برامج التنمية الشاملة.

وتمثل هذه القضية - بناء الأمة - مطلبا ملحا للدول الإفريقية في مرحلة مابعد الاستقلال نظرا لخصوصيتها التاريخية ومواريثها الاستعمارية. فالإدارة الاستعمارية لم تكن مهتمه بتأسيس ولاء قومي في المستعمرات وإنما ركزت على إيجاد الفئات والطبقات التي تدين لها بالولاء كسلطة استعمارية ومن ثم فإنها لم تول قضية الإدماج السياسي اهتماما كبيرا وبدلا من ذلك فقد استخدمت مبدأ "فرق تسد" ونشر اللغة والثقافة الأوربية في المستعمرات بهدف المحافظة على الحكم الاستعماري(٢).

ومع رحيل المستعمر الأوربي كان طبيعيا أن تنتشر الانقسامات والتشققات على كافة المستويات داخل الجسد السياسي والاجتماعي للدولة الإفريقية فعم الصراع بين

---

(١) انظر : Gupta, op.cit, P. 169.

(٢) حول أهمية قضية بناء الأمة للدول الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال انظر : د. حورية توفيق مجاهد، نظام الحزب الواحد في إفريقيا، مرجع سابق، ص ص ٢٠ - ٢١.

صفوف النخبة الحاكمة من جهة واتسعت الهوة بين النخبة والجماهير من جهة أخرى. وأضحى التوتر المحموم هو العلامة المميزة لطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة بين مختلف الجماعات المتميزة إثنيا وعرقيا في الدولة. وربما ترفع هذه الجماعات دعاوى إنفصالية تصل إلى مرحلة الكفاح المسلح والاعتراف الخارجي بمطالب الإنفصاليين أمثال ذلك أزمات جنوب السودان وبيافرا وشابا.

وتعد الأزمة "التكاملية" واحدة من أخطر التحديات التي تواجه عملية بناء الأمة في إفريقيا والعالم النامي بصفة عامة[1]. ومن ثم سوف نركز عليها بقدر من التفصيل لقياس أداء النظم العسكرية بصددها.

أنماط الأزمة التكاملية في إفريقيا[2]:

هناك نمطان أساسيان للأزمة التكاملية في إفريقيا هما[3]:

١ - عدم التكامل الإقليمي (التكامل الأفقي) وهي يعني إحدى حالتين أو ربما وجودهما معا، الحالة الأولى: عندمايكون هناك إقليم أو أكثر لاتستطيع الدولة ومؤسساتها المركزية ممارسة اختصاصاتها السيادية عليه. وقد تساعد الأوضاع "الجيوبوليتكية" لهذه المناطق على عدم خضوعها للسلطة المركزية بل وتحديها. وتتمثل الحالة الثانية في وجود جماعات إثنية وقبلية ودينية ولغوية مختلفة داخل جسد الدولة حيث أنه من المعتاد أن تكون العلاقات الاجتماعية متوترة بين هذه الجماعات إلى جانب أن كل منها تفرض مطالبها الخاصة على النظام السياسي. وقد يكون تركز هذه الجماعات في أقاليم جغرافية معينة عاملا على زيادة تكريس حدة هذه الإنقسامات والتي ربما تصل إلى حد رفع دعاوى إنفصالية الأمر الذي يهدد جسد الدولة بالإنهيار.

٢ - عدم التكامل السياسي (التكامل الرأسي) ويقصد به وجود هوة بين الحاكمين والمحكومين حيث نجد إختلافا واسعا بين أهداف وغايات النخبة وبين أهداف وغايات الجماهير والتي تعبر في الأساس - في معظم البلدان الإفريقية - عن مطالب قبلية وإثنية

(١) لاشك أن التكامل القومي يعد أحد المتطلبات الأساسية لعملية التنمية السياسية حيث أنه يتضمن إيجاد الهوية القومية المشتركة لكافة الأفراد والجماعات داخل الدولة، وخلق قنوات الاتصال الفعالة والمشتركة بينهم بما يمكن النظام السياسي من تطوير قدرته على الإستجابة للمطالب المتزايدة بما يوفر له التأييد الشعبي. انظر في ذلك: محمد حسن عبدالمجيد، التنمية والتكامل القومي في السودان (٥٦-١٩٨٠). رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٢، ص ص ٥٨-١٠٣.

(٢) انظر عرض تحليلي لأهم استخدامات مفهوم التكامل في :

Myron Weiner, "Political integration and Political Development", in H.Kebschull (ed.) Politics in transitional Societies: The Challenge of Change in Asia, Africa and Latin America (New York: Merdith-corporation, 1968) PP. 263-65.

(٣) انظر : Doro and Stultz, op.cit, PP. 121-22.

وإقليمية[١].

بالنسبة للمستوى الأفقي للتكامل نجد أن دور النظم العسكرية في تأسيسه لم يثمر عن نتائج إيجابية ملموسة تميزه عن الدور الذي تحقق في ظل النظم المدنية السابقة ويتضح ذلك من خلال مناقشة المسالك التي تتخذها هذه النظم العسكرية لبناء التكامل الإقليمي وهي:

(أ) مسلك التنمية الإقتصادية : إن قدرة النظام القائم على تحقيق تنمية إقتصادية مستمرة تعد مدخلا طبيعيا لتعميق فعاليته وزيادة شرعيته في أعين الجماهير وذلك بافتراض نجاحه في حسم قضية التوزيع واستتباب الاستقرار المادي والعدالة الإجتماعية[٢] ففي محاولته لإرساء دعائم الوحدة القومية وخلق إطار جديد ينطوي على مفهوم الهوية القومية، لجأ النظام العسكري في نيجيريا إبان الحرب (١٩٧٠) إلى استخدام إستراتيجية تنموية تهدف إلى تحقيق الإنتعاش الإقتصادي حيث أعلن في أواخر عام ١٩٧٠ عن خطة ترمي إلى إضفاء الطابع القومي على الاقتصاد النيجيري، وأن تمتد سيطرة الدولة المركزية على كافة القطاعات الرئيسية للاقتصاد وذلك بغية تجنب الآثار السلبية التي نجمت عن اتباع برنامج عشوائي للتنمية، إلى جانب استيعاب أو على الأقل تحييد النزعات الإثنية والقبلية والإقليمية التي ميزت هيكل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قبل اشتعال أوار الحرب الأهلية عام ١٩٦٧[٣].

بيد أن الانتعاش الاقتصادي في نيجيريا بعد عام ١٩٧٠ يرجع بصورة كبيرة إلى تزايد العوائد النفطية وليس إلى السياسات الاقتصادية للنظام العسكري.

ويمكن القول إجمالا أن ارتفاع أسعار الكاكاو والماس عند وصول انكراه وبوكاسا إلى السلطة في كل من غانا وإفريقيا الوسطى على الترتيب، وكذلك زيادة العوائد النفطية النيجيرية في ظل حكم جوون، لايعد ذلك كله مؤشرا حقيقيا على إحداث تنمية اقتصادية ثابته. وفي تقييم السياسات الاقتصادية للنظم العسكرية يخلص كثير من الكتاب إلى أنها أسهمت في استحكام حلقات التخلف الاقتصادي وتكريس حالة التبعية للدول الصناعية المتقدمة[٤].

---

(١) انظر : Weiner, op.cit., PP. 270-72.

(٢) انظر : د. احمد عباس عبدالبديع، "استراتيجيات بناء الأمة في العالم الثالث، السياسة الدولية، العدد ٦٨ (ابريل ١٩٨٢) ص ص ٥٤-٥٥.

(٣) لمزيد من التفصيلات حول السياسات الاقتصادية للنظام العسكري في نيجيريا خلال تلك الفترة انظر:
Akin Iwayemi, "The Military and The Economy" in O, Oyediran (ed.) Nigerian Government and Politics Under Military Rule 1966-79, (London: the Macmillan press ltd), pp.47-72.

(٤) انظر : بحوى أدين العوالي، النظم العسكرية في إفريقيا، مرجع سابق، ص ٦٥.

(ب) مسلك الأيديولوجية القومية : فالأيديولوجية بأبسط معانيها تعنى بلورة لمجموعة من القيم والمعتقدات تبتغي تحقيق أهداف معينة من خلال رسم مثل أعلى تسعى للوصول إليه من خلال مجموعة من الأدوات والوسائل الكفيلة بذلك[1]. ويشترط لنجاح الوظيفة السياسية للأيديولوجية مايأتي[2]:

- أن تمتاز بالوضوح والتكامل.
- الاستقلال عن السلطة الحاكمة ولو من حيث التأصيل الفكري والأبعاد الفلسفية.
- أن ترتبط بتنظيم حركي قادر على نشر الدعوة والمواجهة الحركية.

ومن هذا المنطلق يمكن أن تمثل الأيديلوجية عاملا هاما في تحقيق الوحدة القومية وربط كافة الجماعات داخل الدولة بما يمكن تسميته المصلحة القومية المشتركة. وهنا يثور التساؤل هل بإمكان القادة العسكرين التصدي لعملية صياغة الرموز والمعتقدات التي تحظى بالاتفاق العام وذلك لتأليف أيديولوجية قومية؟

الواقع الإفريقي يؤكد أن كل الأيديولوجيات المطروحة هى مستوردة من الخارج فهى مجرد عملية استقبال لمفاهيم أجنبية مع محاولة إخفاء الطابع الإفريقي عليها ومن ثم لاتتحقق لهذه الأيديولوجيات الشروط السابقة حتى يتسنى لها تأدية وظيفتها السياسية على خير وجه.

وإذا أخذنا في الحسبان أن معظم الجماعات العسكرية التي تستولى على الحكم في إفريقيا لايكون لديها مجموعة محددة وواضحة من الأفكار الأيديولوجية، فإن ميل هؤلاء الحكام إلى استخدام أساليب القمع والقهر في القضاء على كافة المظاهر التي تبدو لهم كأعراض لعدم التكامل القومي مثل الأحزاب المعارضة والتنظيمات السياسية وشبه السياسية التي تقوم على أساس إقليمي، فإن نتيجة مثل هذه الممارسات هى انعدام الاستقرار السياسي وتفجر أزمة الشرعية للنظام العسكري الحاكم.

(ج) مسلك القرارات الفوقية "From Above" ليس هناك شك في أن نجاح عملية تأسيس التكامل الإقليمي تحتاج إلى جهد وتخطيط كبيرين وهو مالايمكن تحقيقه بين عشية وضحاها، فمواجهة المشكلات والتنقضات الناجمة عن عدم التكامل الإقليمي يمثل اختبارا عسيرا لمدى قدرة الزعامة القومية ومدى فعالية المسالك التي يسيرون عليها في هذا المجال.

---

(١) انظر : مجدي حماد، مرجع سابق، ص ١٤١.

(٢) انظر : المرجع السابق ،نفس الصفحة.

على أن بعض الحكومات العسكرية تعمد إلى اتخاذ قرارات فوقية واجراءات إدارية سريعة تهدف إلى تحقيق الوحدة القومية محاولين بذلك نقل السمات التنظيمية والهيكلية التي تتمتع بها القوات المسلحة - ولاسيما مركزية القيادة وتسلسل السلطة إلى المجتمع ككل. ومثل هذه الإجراءات التلقائية السريعة تعد انحرافا عن جادة الطريق القويم لعملية بناء الأمة ويتضح ذلك من خلال خبرة الجنرال ايرونزى في نيجيريا حيث أصدر مرسوما بإلغاء الهيكل الفيدرالي للدولة وتحويلها إلى دولة بسيطة وهو ما أثار الشماليين وأدى إلى خروج المظاهرات التي تندد بهذا الإجراء وانتهى الأمر بمقتل ايرونزى نفسه وقيام إنقلاب مضاد بعد ستة أشهر فقط من تاريخ الإنقلاب الأول.

بالنسبة للمستوى الرأسي للتكامل، يلاحظ أنه في معظم البلدان الإفريقية يعيش الحكام في واد وجمهرة السكان في واد آخر ونعنى بذلك وجود انفصام يعمق من حدة الهوة بين الحكام والمحكومين فقنوات الاتصال غير موجودة وإن وجدت فهى من طرف واحد بمعنى أن الحكام يعملون على نشر أفكار معينة وبثها بين الجماهير في الوقت الذي لايهتمون فيه بمطالب هذه الجماهير وهو الأمر الذي يؤدى إلى فشل النخبة الحاكمة في تحريك الجماهير وتعبئتها.

ويؤكد كثير من الدارسين أن تغير النخبة الحاكمة لايعني الكثير بالنسبة لمجمل السياسات المتبعة إزاء تأسيس التكامل السياسي، فعندما وصف بعضهم تغير الحكومة في غانا عقب الإنقلاب الأول أوضح أن[1]:

"The Cars are The Same, Only the Drivers have Changed"

فالانقلابات العسكرية في إفريقيا لاينجم عنها غالبا تغيرات ضخمة في السياسات الحكومية وإنما يقتصر الأمر على تغيير أصل النخبة الحاكمة؛

ويمكن القول أن أي نظام سياسي تتوافر لديه السمات الآتية يعد نظاما غير متكامل من الناحية السياسية وهى:

١ -غياب عنصر اختيار الحاكم من قبل المحكومين، أي أن تولى السلطة لايعبر عن اختيار حقيقي أو إرادة جماعية للمحكومين. ويؤكد ذلك عدم امتلاك المحكومين أي وسيلة تمكنهم من التأثير على قرارات وسياسات الحكام وكذلك طرح البديل القيادي.

---

(١) انظر في ذلك:

Monte Palmer, Dilemmas of Political Development (Itasca, Illinois: F.E. PACOCK Publishers, Inc., 1973), P. 154.

٢ -أوتقراطية نمط صنع القرار حيث يأخذ نمط صنع القرار الشكل الهرمي فتصنع القرارات في قمة الهرم السياسي بواسطة مجموعة صغيرة من أفراد النخبة الحاكمة لاتعبر عن أي إجماع قومي. ويتم فرض هذه القرارات على المحكومين دون مراعاة لتفضيلاتهم أو اختياراتهم.

٣ -غياب الحريات والحقوق المدنية على مستوى الممارسة حيث لايتسنى للأفراد التحرك بحرية تامة أو التعبير عن معارضتهم للنظام القائم وسياساته دون خوف من عقاب.

وإذا كانت هذه السمات تمثل مؤشرا على فشل النخبة الحاكمة في تأسيس التكامل السياسي، فإن إنجاز النظم العسكرية الإفريقية يعد محدودا للغاية في عملية بناء الجسور بين الحكام والمحكومين حيث سبق أن رأينا أن عدم وجود "ميكانزم" دستوري يسمح بتغيير القيادة السياسية بشكل سلمى ودورى، فضلا عن ظاهرة طغيان الطابع الشخصي على النظام السياسي "Personalization of Authority"[1] وكذلك القضاء على المعارضة والاعتماد على وسائل القمع لفرض قرارات وسياسات النخبة الحاكمة تمثل جميعها سمات أساسية للنظم العسكرية في إفريقيا.

ثالثا : الحكم العسكري وقضية بناء المواطن :

تتضمن قضية بناء المواطن مواجهة أزمتين هامتين يرتبطان ببعضهما وهما: أزمة المشاركة وأزمة التوزيع. وتشير أزمة المشاركة إلى زيادة حجم المطالبين بالمشاركة في النظام السياسي ومدى مقدرة مؤسسات النظام السياسي على تلبية هذه المطالب

---

(١) لاشك أن "شخصانية السلطة" تمثل ظاهرة عامة في الدول الإفريقية (والدول النامية بصفة عامة)، وتتضمن تلك الظاهرة التأكيد على دور القائد والزعيم الذي يسهم بمعتقداته وأفكاره في تحديد ملامح التطور السياسي لمجتمعه، ولنتذكر في هذا السياق جمال عبدالناصر في مصر والحبيب بورقيبه في تونس وكوامي نكروما في غانا وجوليوس نيريري في تنزانيا وأحمد سيكوتوري في غينيا وذلك على سبيل المثال وليس الحصر. وثمة مجموعة من العوامل أدت إلى بروز دور الزعيم في هذه الدول منها:

-الدور النضالي لهؤلاء الزعماء في مجتمعاتهم ولاسيما فيما يتعلق بقضايا التحرر السياسي والاقتصادي.

-ضعف الوعي السياسي بسبب العوائق التقليدية والعرقية والاقتصادية وغيرها.

-غياب (أو ضعف) المؤسسات السياسية الفعالة التي تقوض من الدور المهيمن للزعيم وتفتح المجال واسعا أمام الجماهير من أجل مشاركة سياسية حقيقية.

وقد أكدت معظم النظم العسكرية الإفريقية هذا الاتجاه نحو هيمنة شخص القائد على السلطة السياسية بل أن بعض قادة الانقلابات العسكرية الذين تولوا الحكم قد قاموا بعملية "غزو" لمجتمعاتهم وتحطيم كافة المؤسسات القائمة حتى أصبح النظام السياسي باكمله يتمحور حول "شخص" القائد. وتطرح النظم العسكرية التي أقامها عايدي أمين في أوغنده وبوكاسا في إفريقيا الوسطى وموبوتو في زائير أمثلة على ذلك(يتضح إذن أن عملية التمييز بين أصول النخبة الحاكمة في إفريقيا (هل هى ذات اصول مدنية أم ذات اصول عسكرية؟) لايعنى الكثير بالنسبة لعملية التطور السياسي في هذه الدول.

المتزايدة. وتأخذ المشاركة السياسية[1] صورتين أساسيتين أولها خلق المؤسسات والقنوات التي تمكن المواطن من التأثير على عملية صنع القرار سواء على الصعيد القومي أو المحلي. وثانيها تعبئة المواطنين للمشاركة بحماس في مجهودات التنمية الإقتصادية والاجتماعية. أما الأزمة الثانية - التوزيع - فهي تشير إلى كيفية مواجهة المطالب الخاصة بتوزيع العوائد المادية والاقتصادية والاجتماعية لمختلف القطاعات الشعبية. ونجاح النظام في حسم قضية التوزيع يدفع كثيرا من عملية التنمية السياسية حيث يؤدى إلى خلق الولاء السياسي من جانب المواطنين للنظام وتدعيم شرعية الحكام فضلا عن زيادة قدرات وفعالية النظام السياسي.

١ - المشاركة السياسية في ظل الحكم العسكري :

عند إثارة قضية المشاركة السياسية في ظل الحكم العسكري فإن الفرضية التي تمثل في الذهن هى أنه عندما يحكم العسكريون فإن المواطنين لايشاركون في النظام السياسي الذي يقيمه العسكريون[2].

وعادة مايسيطر العسكريون على الحكم ليحولوا بين اتخاذ سياسات معينة من قبل النخبة الحاكمة أو ليقوموا هم أنفسهم باتخاذ إجراءات وسياسات معينة ومن ثم يستبعد من الحياة السياسية كبار المسئولين وأنصارهم في النظام الذي أطيح به من قبل الانقلاب العسكري. وواقع الأمر أنه تصعب الإشارة إلى أمثلة ناجحة في تحقيق المشاركة السياسية في ظل الحكم العسكري بسبب كثرة العقبات التي تعترض المشاركة بكافة صورها ومن هذه العقبات:

- قيام العسكرين فور استيلائهم على السلطة بتركيز كافة السلطات الحكومية في أيديهم وتعطيل الحقوق والحريات السياسية كما يتضح من حل الأحزاب

---

(١) بالرغم من تعدد التعريفات الخاصة باستخدام اصطلاح "المشاركة السياسية" فإنه يمكن النظر إليها باعتبارها "نشاط يقوم به المواطنون العاديون بهدف التأثير على صنع القرار الحكومي" وهذا التعريف يثير مجموعة من الملاحظات: أولها أنه يتضمن النشاط الفعلي وليس الاتجاهات أو المدركات اللازمة لمثل هذا النشاط. ثانيها يقوم بهذا النشاط المواطنون العاديون وليس موظفي الحكومى ومسئولى الأحزاب في أدوارهم الرسمية. ثالثها يهتم هذا التعريف بالأنشطة الموجهة للتأثير على عملية صنع القرار الحكومي ومن ثم يركز على السلطات العامة التي يعترف بها كصاحبة للقرار النهائي في عملية التخصيص السلطوى للقيم داخل المجتمع. رابعها يتضمن هذا التعريف كافة الأنشطة التي تستهدف التأثير على الحكومة سواء حققت تأثيرا فعليا أم لم تحقق. حول تعريف المشاركة السياسية وأهم أبعادها. انظر :

S.P. Huntington & J.M. Nelson, No Easy Choice: Political Participation in Developing Countries (Massachusetts: Harvard University Press, 1976), PP. 4-7

(٢) انظر :

D.S. Palmer & C.D. Palmer "Political participation under Military Rule", Africa quarterly, Vol. II, No. 4 (April, 1981), P. 87

والتنظيمات السياسية وإغلاق الصحف أو فرض الرقابة عليها.

- اتجاه قادة الانقلاب إلى تدعيم السلطة التنفيذية على حساب السلطتين التشريعية والقضائية وهو مايترتب عليه ظاهرة عدم التوازن المؤسسى بما يعنى ذلك من انعدام المؤسسات والقنوات اللازمة لتحقيق المشاركة السياسية الناجحة.

- اللجوء إلى الاعتماد على وسائل القمع المملوكة للنظام وذلك لجذب التأييد الجماهيري والقضاء على المعارضة ولاسيما بعد انتهاء فترة الترحيب الشعبي التي تعقب عادة مجئ العسكريين إلى السلطة.

- في حالة سعى الحكام العسكريين لإضفاء الطابع الشرعي على حكمهم قد يلجئون إلى إجراء استفتاءات ولاسيما على الإجراءات والسياسات الجديدة التي يتخذونها. وقد يجدون في نظام الحزب الواحد الجواب على كافة المشكلات التي تعترى طريقهم في ممارسة الحكم ومن هنا اتجه معظم قادة الإنقلاب في إفريقيا إلى إنشاء تنظيم سياسي واحد تحت زعامتهم بهدف تحريك الجماهير وتعبئتها خلف سياسات النظام الجديد[1]. ونظرا لصورية الاستفتاءات والانتخابات التي يشرف عليها العسكريون بحيث تصبح غير ذات فعالية، ونظرا لعدم استقلالية التنظيمات والمؤسسات "السياسية" التي يقيمها العسكريون، فإن هذه وتلك لاتمثل أدوات حقيقية للمشاركة السياسية الناجحة بقدر ماهى أدوات لتدعيم السلطة العسكرية في الدولة[2].

وتوضح الممارسات الفعلية للنظم العسكرية الإفريقية في تعاملها مع قضية المشاركة السياسية أنها تؤكد على أحد مفهومين أو كليهما معا:

الأول: القمع Repression حيث لايعترف الحكام العسكريون بمشاركة المواطنين إطلاقا ويعتبرونها شيئا ضارا لابد من التخلص منه سواء كان ذلك على أساس فردي أو جماعي. ويستخدمون في ذلك وسائل قهرية إبتداء من التهديد والوعيد ومرورا بالاعتقال والسجن وانتهاء بأعمال التعذيب والتصفية الجسدية[3]. ويبدو هذا المفهوم للمشاركة السياسية واضحا في النمط البريتوري ونمط الديكتاتورية الشخصية بالمعنى السابق بيانه.

الثاني: الاختيار Co-optation فالعسكريون هنا يعترفون بمدى ضرورة

---

(١) انظر: د. حورية توفيق مجاهد، نظام الحزب الواحد في إفريقيا، مرجع سابق، ص ص ١٠٤-١٠٥.

(٢)حول فشل النظم العسكرية في إنشاء تنظيمات سياسية قادرة على تحريك الجماهير وتعبئتها. انظر مزيدا من التفصيلات في Nordlinger, Soldiers in Politics, op.cit., PP. 115-17.

(٣)انظر: Palmer & Palmer, op.cit., P. 89.

المشاركة السياسية وإن كانوا لايزالون يخشون من خطورتها بالنسبة لنظام حكمهم ومن ثم يرون بأنها ينبغي أن توضع في موقع ثانوي حتى لاتمثل تحديا للنظام القائم[1]، وهنا يسعى الحكام العسكريون إلى كسب تأييد بعض الفئات الشعبية من خلال عدة طرق مالية ووظيفية ومعنوية أو رمزية.

٢ - أزمة التوزيع في ظل الحكم العسكري :

تعتبر عملية توزيع الدخول والثروات على مختلف القطاعات الشعبية المهمة الثانية في قضية بناء المواطن. ويلاحظ أن أزمة التوزيع وإن مثلت من قبل سندا لتدخل العسكريين إلا أنها شكلت عائقا أساسيا أمام تحقيق استقرار وفعالية الحكم العسكري ويرتبط ذلك ولو في بعض جوانبه بعاملين يتمثل أحدهما في حدة الأزمة الاقتصادية التي تمر بها إفريقيا، ويتمثل ثانيهما في فساد الإدارة الحكومية سواء كانت مدنية أم عسكرية.

وتتبع بعض الأرقام الخاصة بمؤشرات الأزمة الاقتصادية في إفريقيا يعطى صورة غير مطمئنة لمسيرة التنمية الإفريقية[2].

- تسارع انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي: ففي عام ١٩٨٠ كان يبلغ -٧ر١٪ وصل في عام ١٩٨٢ إلى -٣٪. بينما انخفض في عام ١٩٨٣ إلى -١ر٣٪.

- معدل نمو نصيب الفرد من انتاج الغذاء يتم بصورة سلبية فبينما كان هذا المعدل عام ١٩٨١ يبلغ -٢٪ انخفض إلى -٩ر٢٪ عام ١٩٨٣م.

- إلى جانب تناقص الصادرات وتدهور شروط التبادل Terms of trade فإن هناك زيادة رهيبة في الديون الخارجية للقارة الإفريقية بلغت وفقا للتقديرات الحديثة (١٩٩٣) حوالي (٢٩٦) بليون دولار أي مايعادل ١٨٪ من إجمالي الديون الخارجية للدول النامية.

ويلاحظ أن قيمة الديون الخارجية لإفريقيا تمثل ٥ر٢٢٣٪ من الصادرات الإفريقية (كانت هذه النسبة تمثل ٧٠٪ عام ١٩٧٣، ٧٨٪ عام ١٩٨٠)، أي أن هناك تزايدا

---

(١) انظر : Ibid., P. 89.

(٢) انظر :

Ibrahim H. El-Issawi, The Aid Relationship and self Reliant Development in African A paper prepared for the Economic Commission for Africa and Dalhousie University Conference, 2-4 November 1984, Halifax, Nova Scotia, Canada

واضحا في المديونية الخارجية لإفريقيا[1].

وكما سبق أن بينا فإن السياسات الاقتصادية للحكام العسكريين، وهي غير ملائمة في معظم الحالات، تساهم في استحكام حلقات الأزمة الاقتصادية الإفريقية حيث:

- تعمل الحكومات العسكرية على إشباع مطالب العسكريين وحلفائهم من كبار رجال الجهاز الإداري، وهو مايعنى تبديد جزء كبير من مصادر الدخل القومي لإرضاء فئة مميزة في المجتمع.

- الاعتماد على المعونات والقروض الأجنبية في تمويل عمليات التنمية وهى عادة ما تأتي من الدول الغربية وهو الأمر الذي يكرس من علاقات التبعية بين الدول الإفريقية ودول المراكز الصناعية المتقدمة.

يمكن القول إذن أن تردي الأوضاع الاقتصادية في إفريقيا مثلت - كما أوضحنا في الفصل الأول - أحد الأسباب الأصيلة لتدخل العسكريين في السياسة وإنشاء النظم العسكرية، بيد أن هذه الأوضاع الاقتصادية إزدادت ترديا في ظل الحكم العسكري وهو ما أشاع جوا من عدم الإستقرار والإضطراب نجم عنه دخول كثير من الدول الإفريقية في سلسلة الانقلابات والانقلابات المضادة[2].

رابعا : الحكم العسكري وقضية التحرر الاقتصادي

لاشك أن هناك ارتباطا وثيقا بين التحرر السياسي والاقتصادي للدول الإفريقية والمعيار الأساسي لتحقيق مثل هذا التحرر هو الأخذ بنموذج التنمية المعتمدة على القوى الذاتية[3]، والتي تسعى إلى إعادة تشكيل هياكل الاقتصاد القومي وفقا لاحتياجات هيكل الاستهلاك بحيث تنتج إفريقيا ما تستهلك وبعبارة أخرى يتوافق نمط الانتاج مع نمط الاستهلاك وهو مايؤدى إلى خلق هياكل اقتصادية متكاملة داخليا وقادرة على النمو الذاتي وتستجيب لاحتياجات السوق الداخلي.

وفي حالة نجاح نموذج التنمية المستقلة فإن مركز الدول الإفريقية يتغير في إطار

---

(١) انظر : Ibid., PP. 2-3.

(١٣٦) لمزيد من التفصيلات حول مفهوم التنمية المستقلة انظر: د. اسماعيل صبري عبدا لله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد: قضايا التنمية والتحرير الاقتصادي والعلاقات الدولية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦) ص ١٨٧ ومابعدها.

(٢) انظر وقارن : محمد حسن عبدالمجيد، دور العسكريين في النظام السياسي السوداني (١٩٠٠-١٩٨٢) رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٤، ص ١١٧.

(٣) لمزيد من التفصيلات حول مفهوم التنمية المستقلة انظر: د. اسماعيل صبري عبدا لله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد: قضايا التنمية والتحرير الاقتصادي والعلاقات الدولية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦) ص ١٨٧ ومابعدها.

التقسيم الدولي للعمل ويتحول الاقتصاد الإفريقي من حالة التبعية للاقتصاديات المتقدمة إلى حالة من الاعتماد المتبادل مع غيره من الاقتصاديات[1].

ويلاحظ أن هناك مجموعة من العوامل تؤدى إلى تكريس علاقات التبعية بين إفريقيا والدول الصناعية المتقدمة، وتحول دون اتباع نموذج التنمية المستقلة ومن بين هذه العوامل:

- المواريث التاريخية والاستعمارية حيث أسهم الاستعمار في صورته التقليدية وقبل رحيله من إفريقيا في تدعيم تبعيتها للخارج ولاسيما للدولة الأم السابقة.

- الظروف الدولية غير الملائمة ولاسيما الوضع الراهن للتقسيم الدولي للعمل وطبيعة العلاقة بين الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات المتخلفة في ظل النظام الاقتصادي الدولي الراهن.

- السياسات الاقتصادية في معظم الدول الإفريقية غير ملائمة للأخذ بتوجه التنمية المستقلة. وتزداد أهمية هذا العامل في حالة الاضطراب السياسي ووقوع الدولة في سلسلة من الانقلابات العسكرية وقيام نظم عسكرية لاتقوى إلا على تكريس علاقة التبعية التي تربط بين دولها والمراكز الصناعية المتقدمة[2].

وعلى الرغم مما سبق فإن هناك مجموعة من السياسات العملية التي يطرحها كثير من الكتاب يمكن للدول الإفريقية اتباعها من أجل الاعتماد على الذات تتمثل في:

- السيطرة على مواردها الطبيعية وبعبارة أخرى أفرقة عناصر النمو والتي كانت خاضعة للسيطرة الأجنبية إذ تشكلت في ظل القوى الاستعمارية وهو ما أسهم في خلق التخلف والتبعية.

- سد الفجوة بين هياكل الإنتاج وهياكل الاستهلاك أي انتهاء وضعية أن تنتج إفريقيا ما لا تستهلك وأن تستهلك ما لا تنتج.

- تشجيع الاعتماد الإقليمي على الذات وذلك من خلال إنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية حيث توجد بعض الأقطار الإفريقية لديها (فائض) في الموارد الطبيعية - ولاسيما الزراعة منها - وبأمكانها من خلال تطوير مقدراتها التقنية أن تصدر فائضا كبيراً[3].

---

(1) انظر: د. مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص ٢٠٦.

(2) لمزيد من التفصيلات حول هذه العوامل: انظر: د. حورية توفيق مجاهد، الاستعمار كظاهرة عالمية: حول الاستعمار والأمبريالية والتبعية، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٥)، ص ص ١٧٨ ١٨٣.

(3) إن وضع "البلقنة" الذي خلفه الاستعمار في إفريقيا يجعل من الدول الإفريقية منقسمة على ذاتها ومتنافسة [illegible] مع [illegible] فعلى الرغم من [illegible] ومكونات التكامل الإقليمي في البلدان -

- بالنسبة للمعونات الأجنبية يجب أن تنظر إليها الدول الإفريقية على أنها شئ ثانوي وليس بديلا للجهد الوطني ويجب انتقاء المعونات التي تتلائم مع الأهداف والغايات القومية فضلا عن عدم قبول معونات تقلل من سيطرة الدولة على مواردها بما لا يتمشى مع حقوقها السيادية[1].

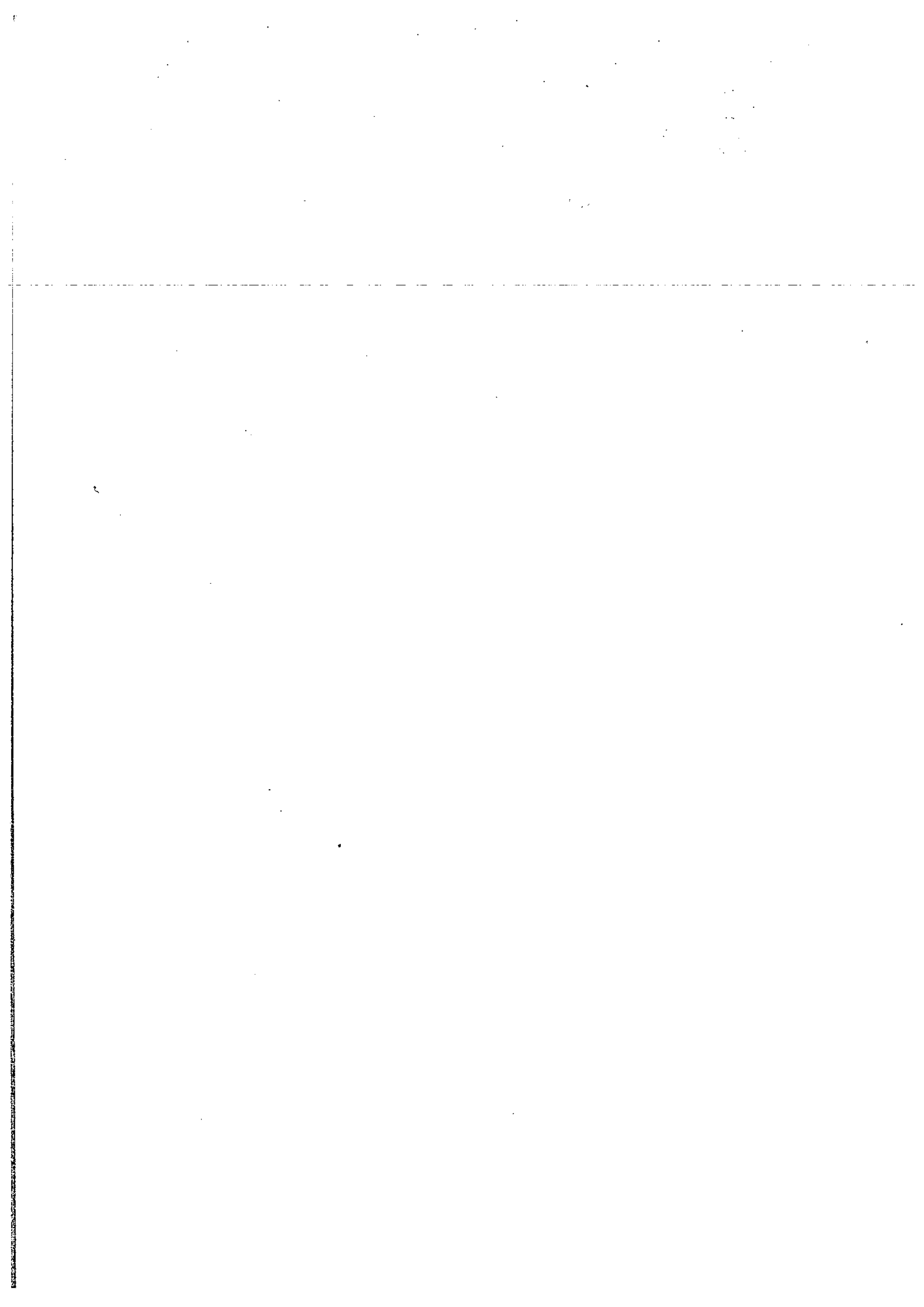
ومن خلال الممارسات الواقعية والسياسات الاقتصادية للنظم العسكرية في إفريقيا تخلص كثير من الدراسات[2] إلى أن هذه النظم أسهمت في استمرار وتدعيم التبعية الاقتصادية للخارج وهو الأمر الذي لم يخلق المناخ المناسب لوضع المقترحات الخاصة ببناء نموذج للتنمية الإفريقية يعتمد على القوى الذاتية موضع التنفيذ.

-الإفريقية إلا أنها لاتفعل ذلك حول هذه النقطة انظر: د. حورية توفيق مجاهد، الاستعمار كظاهرة عالمية، مرجع سابق، ص ١٨٠.

(١) انظر : El-Issawi, op.cit., PP. 30-6.

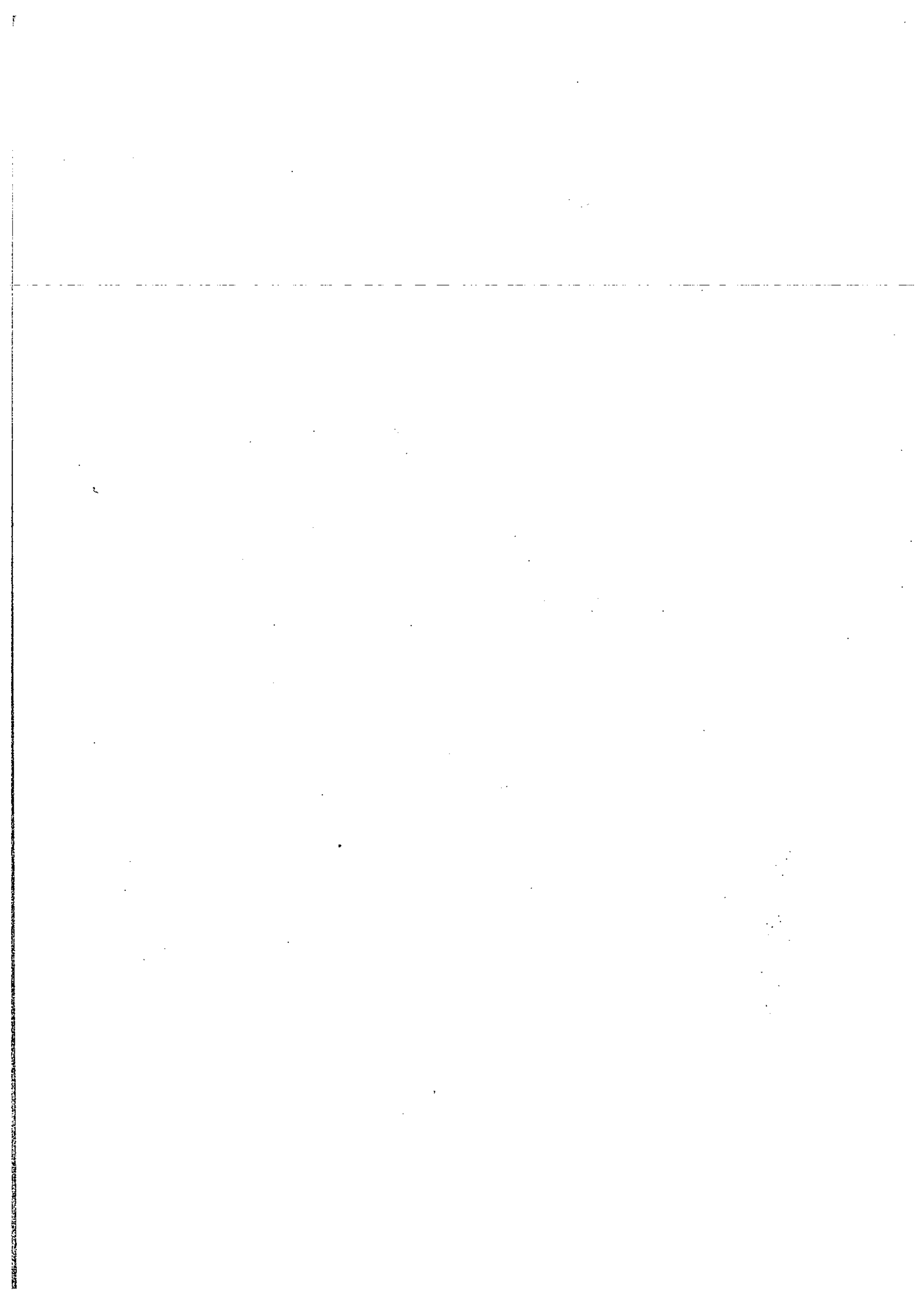
(٢) انظر : مجدي حماد، مرجع سابق، ص ١٦٤ وكذلك نجوى أمين الفوال، النظم العسكرية في إفريقيا، مرجع سابق ص ٦٥.

وانظر أيضا: محمد حسن عبدالمجيد، العسكريون والنظام السياسي السوداني، مرجع سابق، ص ص١١٦-١١٧.



الفصل الثالـــث

مشكلات النظم العسكرية في إفريقيا



الفصـل الثالـث
مشكلات النظم العسكرية في إفريقيا

يتمثل المعيـار الحقيقـي لنجـاح أهـداف النظـام العسـكري في مـدى نجـاح النخبـة العسكرية الحاكمة في إقامة نظام سياسي مدني مستقر لاتتهـدده الانقلابـات المتكـررة. وهو مايعنى استئصال جذور ظاهرة التدخل السياسي للعسكريين وكسر الدائرة المفرغـة من الانقلابات والانقلابات المضادة.

ويلاحظ أن النظم العسكرية هى غالبا ذات طبيعة مؤقته ومـن ثـم فـإن أكـثر هـذه النظم نجاحا هى تلك التي تعمل على إنشاء وتطوير مؤسسات مدنية مستقرة بما يحقـق توسيع دائرة المشاركة السياسية المدنية في هذه النظم[١].

بيد أنه في كثير من الحالات التي شـهدت فيهـا الـدول الإفريقيـة إنشـاء نظـم حكـم عسكرية، قامت الزعامة العسكرية الجديدة - بعد عودة الجيش إلى ثكناته ولكى تضمن بقاءها في السلطة بإنشاء كيان تنظيمـي وحـدوى يتمثـل في التنظيـم السياسـي للحـزب الواحد. "ويبقى الجيش قابعا في الظل مراقبا للأوضاع ولايتدخل إلا لتدعيم الزعامة، أو إذا حدث فراغ سياسي جديد نتيجة فشل الزعامة في مجابهة المشكلات الملحـة - فيقـوم الجيش بالانتفاض من جديد باعتباره أهم قوة منظمة خارج التنظيم الحزبي"[٢].

ومن هنا ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

يعالج الأول مشكلة الاستقرار السياسـي للنظـم العسـكرية في إفريقيـا حيـث نطـرح مجموعة من المؤشرات الخاصة بعدم الاستقرار السياسي وتطبقهـا علـى النظـم العسـكرية الإفريقية.

ويعالج المبحث الثاني مشكلة الانسحاب العسكري أو قرار التحـول للحكـم المدنـي فيناقش الدوافع التي تحدو بالعسكريين اتخـاذ قرارهـم بالانسـحاب مـن الحيـاة السياسـية بصورة كاملة أو مجرد إضفاء الطابع المدني على حكمهم وهو مـايطلق عليـه اسـم قـرار المدنية Civilization.

---

(١) تحاول بعض النظم العسكرية الاستمرار فترة طويلة من خلال: تطوير قدراتهـا القمعية، استخدام تكتيكات معينة خاصة باستيعاب والسيطرة على المؤسسة العسكرية بما يجعلها مصدر التـأييد الأساسي للنظام من ذلك: زيادة الميزانية العسكرية، فصل سلاح الطيران عن بقية أفرع الجيش الأساسية، بإنشـاء وتدعيم قوت شبه عسكرية تابعة للزعامة السياسية وتكون تحت تصرفهـا، الارتبـاط بقـوى خارجيـة تقدم لهذه النظم المساعدات والامكانيات الكفيلة بالمحافظة على بقائها واستمرارها.

(٢) انظر: د. حورية توفيق مجاهد، نظام الحزب الواحد في إفريقيا، مرجع سابق، ص ١٠٥.

المبحث الأول
مشكلة الاستقرار السياسي

السؤال الذي يطرح نفسه عند مناقشة هذه المشكلة هو كيف يمكن قياس الاستقرار السياسي[1]؟ وحقيقة الأمر أنه يمكن اقتراح ثلاثة مؤشرات عامة يمكن من خلالها قياس مدى استقرار النظام السياسي من عدمه. وهذه المؤشرات الثلاثة هي:

(١) شرعية النظام.

(٢) مقدرة النظام على إدارة الصراع في المجتمع.

---

(١) على الرغم من وجود عدة صعوبات ومشكلات تتعلق بتعريف مفهوم الاستقرار السياسي – ومن ثم عدم الاستقرار السياسي – إلا أننا نستطيع أن نشير إلى ثلاثة تعريفات عامة لمفهوم الاستقرار وهي:
١ – التعريف الأول: يرى فيه بعض الباحثين أن الاستقرار السياسي يعنى عدم تعرض "النظام السياسي" للتغير الكامل بصورة مستمرة. فالدولة التي تنتقل من نمط لأخر من أنماط النظم السياسية، كأن تنتقل من النمط الملكي إلى النمط الجمهوري أو من الحكم المدني إلى الحكم العسكري، عادة ماتوصف بأنها غير مستقرة. إذن الاستقرار السياسي وفقا لهؤلاء يعنى غياب التغيير الكامل للنظام السياسي.
٢ – التعريف الثاني: ويشير إلى أن الاستقرار السياسي يعنى غياب التغيير المتكرر في الحكومة فالدولة غير المستقرة سياسيا هي تلك التي تشهد تغييرات وزارية متعددة (سواء على مستوى رئيس الوزراء أو على مستوى أعضاء مجلس الوزراء) كل عام وذلك بالرغم من عدم تغيير النظام السياسي برمته.
٣ – يميل التعريف الثالث: إلى تفسير الاستقرار السياسي على أنه يعنى غياب العنف بكافة مستوياته: فالدول التي لاتتأثر باعمال الشغب والاضرابات والتظاهرات والاغتيالات، تعتبر دولا مستقرة، في حين تعتبر الدول التي تعاني من مثل هذه الأحداث دولا غير مستقرة.
بيد أنه ينبغي أخذ هذه التعريفات الثلاثة للاستقرار السياسي بشئ من التحفظ فالتعريف الأول المتعلق باستقرار النظام السياسي ككل ليس صحيحا في عمومه حيث أن هناك كثيرا من النظم السياسية غير المستقرة استطاعت أن تستمر فترة زمنية طويلة رغم أنها كانت تتداعى وتشرف على الانهيار، مثال ذلك الجمهورية الثالثة في فرنسا التي استمرت سبعين عاما. والتعريف الثاني الخاص بالتغييرات المستمرة في المناصب الحكومية لايقدم بدوره مؤشرا صحيحا تماما لعدم الاستقرار السياسي ولاسيما للدول ذات النظم السياسية غير البرلمانية. حتى أنه في مثل هذه النظم التي تعاني من عدم الاستقرار حقيقة نجد أن بعض المسئولين في الحكومة يظلون محتفظين بمراكزهم لفترات زمنية طويلة. أما التعريف الثالث والمتعلق بالعنف فليس من الدقة الجمع بين العنف وعدم الاستقرار حيث أن تلك مسألة نسبية تختلف من مجتمع لاخر. ففي بعض المجتمعات يعتبر مجرد وقوع حدث أو اثنين من أعمال العنف السياسي مؤشرا خطيرا لعدم الاستقرار السياسي في حين لاتعتبر مثل هذه الاحداث ذات شأن يعتد به في التأثير على استقرار النظام السياسي في مجتمعات اخرى.
بناء على ماتقدم يمكن تعريف الاستقرار السياسي على أنه يعني: قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح وإدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها ويكون ذلك مصحوبا بعدم استخدام العنف السياسي من جهة وتزايد شرعية وكفاءة النظام من جهة أخرى.
انظر في ذلك تفصيلا : Roth & Wilson, op cit , PP 444 45

(٣) مقدرة النظام على البقاء والاستمرار.

فالنظام السياسي المستقر هو الذي يتمتع قادته ومؤسساته بالشرعية في أعين الجماهير العريضة. وتتضح شرعية النظام حينما يشعر العامة من المحكومين بأن عليهم حق الخضوع للمؤسسات الحكومية وهنا يمتلك قادة النظام السياسي "الحق" في ممارسة مهام الحكم.

وفيما يتعلق بقدرة النظام على إدارة الصراع أو بعبارة أخرى إمكانية السيطرة على التفكك السياسي الناجم عن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. إذ أن كافة المجتمعات تشهد صراعات معينة - إثنية، طبقية، إقليمية، دينية - والنظام المستقر هو ذلك النظام الذي يستطيع المحافظة على الصراع في دائرة تمكنه من السيطرة عليه والتحكم فيه[١].

أما بالنسبة لاستمرار النظام السياسي لفترة طويلة، فإنه كلما استمر النظام في الحكم، كلما استطاع تجميع قوة دافعة له وبناء التأييد الشعبي لنفسه، وكلما نجح النظام في التغلب على الأزمات التي واجهته وتمكن من إدارتها بنجاح كلما كان ذلك مؤشرا جيدا على إمكانية تغلبه على مثل هذه الأزمات مستقبلا، حيث أعطى هذا النجاح الثقة للقادة السياسيين في تنمية مهاراتهم الخاصة بمواجهة الأزمات وكذلك تصبح المؤسسات السياسية أكثر مرونة في مواجهة هذه الأزمات[٢].

وفقا لما سبق يمكن معالجة مشكلة الاستقرار السياسي للنظم العسكرية في إفريقيا من خلال ثلاثة مطالب أساسية: يعالج المطلب الأول إشكالية الشرعية السياسية لهذه النظم والاستراتيجيات المختلفة التي يطرحها العسكريون الأفارقة لبناء شرعيتهم في الحكم. ويعالج المطلب الثاني مدى مقدرة هذه النظم على إدارة الصراعات المجتمعية، ويعالج المطلب الثالث قضية استمرارية هذه النظم في الحكم.

---

(١) انظر : Ibid, P. 446.

(٢) انظر : Ibid., PP. 446-47.

المطلب الأول
شـــرعية النظم العســـكرية

أوضحنا في الأجزاء السابقة أنه عادة مايتم في أعقاب نجاح الانقلابات العسكرية في إفريقيا تشكيل مجالس عسكرية تمارس سلطات تنفيذية وتشريعية واسعة. ويعتمد الحكام العسكريون في البداية على القوة المادية لتحقيق سيطرتهم على كافة أرجاء المجتمع، ومن هنا يثور السؤال حول "مشروعية" استخدام القوة في الإطاحة بالنظام الحاكم في الدولة وتولى قادة الانقلاب زمام الحكم. ويمكن القول أنه على الرغم من الأسانيد والعوامل التي تدفع العسكريين للتدخل في الحياة السياسية، فإن استيلاءهم على السلطة عن طريق القوة يعد عملا غير قانوني وبالتالي فهو "غير مشروع"[1]. ومن ثم عليهم البحث عن مصادر أخرى لتبرير تدخلهم الانقلابي وإضفاء الشرعية على حكمهم وهو ماسيتضح من خلال مناقشة الاستراتيجيات التي يطرحها العسكريون لبناء شرعيتهم السياسية.

التحديد بمفهوم الشرعية ومضمونه في الإطار الإفريقي :

الشرعية السياسية في أبسط معانيها تعنى تبرير السلطة الحاكمة من منطلق الإرادة الجماعية ومن ثم يحظى النظام الحاكم بالتأييد والرضا من جانب الجماهير. ويرى البعض أن الشرعية بمعناها الواسع تشير إلى قدرة النظام السياسي والاجتماعي على خلق وتطوير اعتقاد عام بأن النظام القائم وما يطرحه من حلول وسياسات يعد بصفة عامة مناسبا للمجتمع[2].

وقد طرح عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر ثلاثة أسس رئيسية للسلطة الشرعية وهي: السلطة التي تعتمد على مصادر تقليدية والسلطة التي تعتمد على شخصية كارزمية والسلطة التي تعتمد على أساس قانوني رسمي. وهذا النوع الأخير أكثر شيوعا في الدول المتقدمة مع ملاحظة إمكانية ظهور الأساس الكارزمي للسلطة في تلك الدول - المتقدمة - حينما تتعرض لأزمات معينة كالحروب الأهلية وأوقات الإنهيار الاقتصادي أو ظهور أخطار طبيعية[3].

وفي الدول النامية حيث تتسم بغياب قواعد واضحة ومحددة تحكم عملية خلافة

---

(١) انظر في ذلك : د. حورية مجاهد، نظام الحزب الواحد في إفريقيا، مرجع سابق، ص ١٠٧.

(٢) انظر :

Gwyn Harris-Jenkins & Jacopes Van Doorn, (eds.) The Military and The problem of Legitimacy (California: Beverly Hills, S.A.G.E. Publication, 1976) PP. 20-21.

(٣) انظر : Roth & Wilson, op.cit., P. 446.

القيادة السياسية وتحدد إطار الحركة السياسية، فإن الحكومات القائمة تعاني من انخفاض شرعيتها السياسية وهو ما قد يدفع العسكريين دوما للتدخل والاستيلاء على السلطة في محاولة لسد الفراغ السياسي الذي خلفه ضعف السلطة المدنية، بيد أنه إذا كان العسكريون قادرين على تحقيق النظام والقانون فهذا لايعني بالضرورة أنهم قادرون على مواجهة ضرورة إقامة حكومة شرعية، فتركيزهم على بناء الدولة أكثر من بناء الأمة، واهتمامهم باستغلال الموارد المتاحة أكثر من تعبئة الجماهير وتحريكها، واعتمادهم على التهديد باستخدام القوة، فإنهم بالتالي قلما ينجحون في حسم أزمة الشرعية[1].

وقد أثيرت أزمة الشرعية في إفريقيا بعد أعوام قليلة من حصول دولها على الاستقلال إذ أن رجال الصفوة الجديدة الذين تولوا الحكم في أعقاب الاستقلال اعتمدوا على رصيدهم النضالي في حركة التحرير القومي ومقاومة الاستعمار وذلك في بناء شرعيتهم السياسية وتحريك الجماهير وتعبئتها خلف سياستهم القومية. بيد أن فشل هؤلاء الحكام في تحقيق المطالب الشعبية الرامية إلى تحسين أحوالهم المعيشية أدى إلى تحويل ثورة التوقعات المتزايدة إلى ثورة إحباطات متزايدة، وفقدت الحكومات الوطنية شرعيتها ومصداقيتها لدى الجماهير، فأضحت هذه النظم تعاني من أزمة في الشرعية. ولعل ذلك يبرر الترحيب الحار الذي قوبلت به الانقلابات العسكرية في إفريقيا غالبا، حيث تأمل الجماهير في أن تغيير النظام القائم (غير الشرعي في نظرها) قد يؤدي إلى مستوى معيشي أفضل بالنسبة لهم.

استراتيجيات بناء الشرعية :

يمكننا التمييز بين ست استراتيجيات يطرحها الحكام العسكريون في إفريقيا لبناء شرعيتهم السياسية وهي:

١ - الاعتماد على تراكم الاستياء الشعبي من الحكم المدني السابق في تبرير الحركة السياسية للعسكريين (وذلك يمثل الأساس السلبي في بناء الشرعية).

٢ - إقامة روابط وتحالفات قوية مع بعض الجماعات المدنية.

٣ - وضع أساس جديد للوحدة القومية.

٤ - إنشاء تنظيمات سياسية جماهيرية تحت زعامة العسكريين.

٥ - الاعتماد على نمط الزعامة الكارزمية إن وجدت.

٦ - العودة للأصول والتقاليد الإفريقية.

---

(١) انظر : Jenkins & Van Door, op.cit., P. 28.

الاستراتيجية الأولى :

يستند قادة الانقلاب العسكري في تبرير استيلائهم على السلطة إلى مساوئ النظام "الفاسد" السابق فكثيرا ما يعلن العسكريون أنهم جاءوا للسلطة بهدف تطهير الدولة من الفساد وإعادة النظام والقانون. وإذا أخذنا في الاعتبار السمات التي من المفترض أن تتحلى بها المؤسسة العسكرية مثل تسلسل القيادة والمركزية والتنظيم الدقيق وسيادة روح الجماعة وإنكار الذات، فإن ذلك كله يعطي في البداية الانطباع لدى جمهرة المواطنين بقدرة النظام العسكري على حل كافة المشكلات التي عجزت النظم المدنية عن حلها من قبل[1].

ففي غانا أكد الجنرال "انكراه" في تبريره للانقلاب الذي أطاح بالرئيس كوامي نكروما عام ١٩٦٦ بأن "هذه الخطوة الجسورة قد اتخذت بسبب عدم توافر وسائل أخرى تعيد إلى الشعب الغاني نعم الحرية والعدالة والرخاء، وهي تلك التي ناضلنا من أجلها طويلا. فالقوات المسلحة والبوليس في غانا قد تحركا وفقا لتقليد قديم يؤمن به الشعب الغاني، ويقضي ذلك التقليد بأن الزعيم الذي يفقد ثقة وتأييد شعبه ويلجأ إلى الاستخدام التعسفي للسلطة ينبغي الإطاحة به"[2]. وهاجم انكراه نظام حكم نكروما ووصفه بسوء الإدارة والفساد وغياب الحريات الشخصية[3].

وعادة مايتهم العسكريون الحكومات المدنية بأنها قد خانت ثقة الشعب بها، وفي نفس الوقت يعلن زعماء الانقلاب أنهم لايملكون طموحات خاصة بصدد السلطة

---

(١) يؤكد البعض على أن الشرعية – باعتبارها عملية تجسيد لرضى المحكومين على الحاكمين – لاتعنى المشروعية – التي تعنى سيادة حكم القانون أي أن تكون التصرفات في نطاق ماتجيزه القواعد القانونية القائمة – وإن كانت تقود اليها. وتوضيح ذلك أن استيلاء العسكريين على السلطة السياسية يكتسب شرعيته من خلال التأييد والرضاء الشعبي دون حاجة إلى مبرر قانوني، باعتبار أن الشعب هو مصدر السلطات، ومثل هذا الرضاء الجماهيري يعطي عملية التغيير الاجتماعي الحق في إصدار قواعد قانونية جديدة مما يترتب على ذلك مشروعية التغيير باعتبار أن عملية التغيير يترتب عليها القضاء على النظام السياسي القائم واحلال نظام آخر محله. وهكذا فإن التأييد السياسي يقود إلى المشروعية وهذا نتيجة منطقية للحصول على الشرعية... انظر: د. فاروق يوسف احمد، دراسات في الاجتماع السياسي: الثورة والتغيير السياسي مع التطبيق على مصر، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٧٩)، ص ص ١٦، ١٧.

(٢)نقلا عن :

Claude Welch, "Africa's New Rulers", Africa Today Vol. 15, No.2 (1968), P. 7

(٣) يلاحظ أن الجماعة العسكرية الحاكمة في غانا أخذت تردد الاتهامات الموجهة إلى حكومة نكروما السابقة وتصفها بالفساد والطغيان وانتهاك الحقوق والحريات السياسية للمواطنين واستغلت الجماعة العسكرية رفض نكروما لإجراء الانتخابات البرلمانية عام ١٩٦٥ في وصف حكومته بأنها غير دستورية.

انظر : Bebler, op cit , P. 164

السياسية وأنهم سيعملون على إعادة النظام والسيطرة خلال فترة انتقالية لإصلاح ما أفسده السياسيون من قبل. وهكذا تستطيع النظم العسكرية كسب التأييد الشعبي في المدى القصير من خلال استغلال الكراهية الشعبية المتراكمة تجاه الحكومات المدنية السابقة ومن ثم يشكل هذا الوضع أساسا سلبيا لبناء الشرعية حيث أنه لايمكن أن يستمر لفترة زمنية طويلة فالجماهير سرعان ماتنسى مساوئ العهد المنصرم وتتطلع إلى أداء النظام الجديد[1]. ومن هنا يتوقف نجاح النظم العسكرية في الاستمرار في الحكم وبناء شرعيتها على مدى نجاحها في الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتحسين أحوال الجماهير المعيشية.

الاستراتيجية الثانية :

وهي واسعة الانتشار في إفريقيا، فالضباط لايستطيعون الحكم وحدهم ومن ثم يلجأون إلى إقامة التحالفات مع بعض الجماعات المدنية فيعتمدون على موظفي الجهاز الإداري الأكفاء والسياسيين الذين كانوا يعارضون النظام السابق. ولاشك أن وجود مدنيين في مراكز عليا من جهاز الحكم يعد محاولة لإضفاء الشرعية على النظام العسكري الحاكم. وقد سبق مناقشة طبيعة التحالفات المدنية العسكرية في الفصل الثاني من هذا الجزء.

ولاشك أن هذه الاستراتيجية رغم أنها كسابقتها أكثر شيوعا في النظم العسكرية الإفريقية إلا أنها على المدى البعيد ليست في صالح عملية التنمية وتحقيق الاستقرار السياسي حيث ينجم عنها اختلال واضح في مؤسسات الدولة نظرا لتضخم الجهاز الإداري بدرجة تجعل من النظام العسكري مجرد "بيروقراطية مسلحة". فمنذ نجاح الانقلاب العسكري يتجه قادة الانقلاب إلى إضعاف الهياكل والمؤسسات السياسية حيث يتم حل جميع الأحزاب والهيئات والمؤسسات السياسية وفرض حظر على جميع الأنشطة السياسية، في الوقت الذي يتم فيه تشكيل مجالس عسكرية تمارس اختصاصات واسعة. عندئذ تصبح فعالية وقدرة النظم العسكرية على مواجهة المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية - التي تفرضها عملية التنمية بأوسع معانيها - في أدنى مستوياتها نظرا لما تلعبه المؤسسات السياسية وخاصة الأحزاب من دور هام في عملية التنمية.

الاستراتيجية الثالثة :

يواجه الحكام العسكريون الجدد معضلة صعبة: فعليهم الاعتراف بقوة القبلية واستخدامها في تعظيم التكوينات الأولية للوحدة الوطنية التي أنشأها الحكم

(١) انظر في ذلك : Ibid., P. 168 and Welch, Africa's New Rulers, op.cit., P. 8.

الاستعماري. وفي ذات الوقت عليهم أن يتجنبوا إثارة المشاعر القبلية التي تؤدى إلى عدم التكامل القومي.

ولا تكمن المشكلة في وجود الانحيازات القبلية في حد ذاتها ولكن في وجود حالة من ضعف الشعور بالتضامن القومي في مواجهة الجماعات الإثنية والقبلية المختلفة التي تصبح محور تركيز المدركات السياسية والاجتماعية للأفراد[١].

فقد ترتب على المواريث الاستعمارية والتاريخية في معظم البلدان الإفريقية أن الإجابة على التساؤل حول (من أنا) و (لمن الولاء) لاتتم وفقا لاعتبارات الوظيفة أو المهنة أو المواطنة ولكن وفقا لاعتبارات الإنتماء القبلي.

وتتطلب عملية تأسيس الولاءات القومية مزيدا من الوقت والتعليم والتنمية الاقتصادية إلى جانب حسن التوفيق في النهاية[٢]. إذ لايمكن أن يتم القضاء على كافة الاختلافات القبلية والإثنية في الدولة من خلال اتخاذ قرارات ومراسيم تقضي بتحريم المظاهر "الشكلية" لمثل هذه الاختلافات بدلا من معالجة جذورها والقضاء عليها. فالنظم العسكرية عندما تلجأ إلى إلغاء الأحزاب السياسية وغيرها من التنظيمات السياسية بحجة أنها تثير العداءات القبلية والإثنية والإقليمية، هل يعنى ذلك أنها نجحت في القضاء على كافة الانقسامات والتناقضات داخل المجتمع؟ الإجابة على ذلك بالنفي حيث أن هذه النظم تتوجه إلى معالجة "النتائج" المترتبة على الانقسامات القائمة في المجتمع دون أن تتبنى استراتيجية حقيقية ومتكاملة لخلق هوية قومية مشتركة تمثل أساسا جديدا للوحدة القومية[٣].

وقد تحاول النظم العسكرية نقل السمات التنظيمية التي تتمتع بها القوات المسلحة إلى مجتمعاتها المقسمة والمجزأه، والتي تعاني من تعدد في الإرادات داخل جسدها السياسي والاجتماعي (مثال ذلك قرار ايرونزي بإلغاء الفيدرالية في نيجيريا وتحويلها إلى دولة بسيطة عام ١٩٦٦، بيد أن هذه المحاولة باءت بالفشل).

وواقع الأمر أنه ليس هناك طريق سهل وممهد لإنهاء الصراع بين الولاءات "الاثنية" والولاءات "القومية" فالجهود المضنية على المدى الطويل والصبر على المصاعب يمكن أن يخلقا أساسا للشرعية يعتمد على الإحساس المشترك بالمواطنة والانتماء القومي. ولايمكن

---

(١) انظر : المرجع السابق ، ص ٩.

(٢) يقصد بذلك أن تكون السياسات التي تتخذها النخبة الحاكمة ملائمة لعملية تأسيس الوحدة القومية واستخدامها في تدعيم السلطة السياسية لهم بمعنى ان يصبح تدعيم "القومية" اطارا لبناء الشرعية السياسية.

(٣) لمزيد من المعلومات عن المحاولات الفاشلة التي تتخذها الحكومات العسكرية لبناء الشرعية ، انظر :
Nordlinger, Soldiers in Politics, op cit , PP 124-37

حل مشكلات التكامل القومي من خلال قرارات من "أعلى" كما حدث في نيجيريا ١٩٦٦ حيث أنها تؤدى إلى نتائج عكسية وسلبية، فتغيير المدركات يتم من خلال التطور التدريجي وليس من خلال "مراسيم" أو قرارات فوقية.

الاستراتيجية الرابعة :

لتبنى هذه الاستراتيجية ينبغي أن يتخلى الضباط عن اتجاههم الخاص ببقائهم فوق السياسة. إذ أن عليهم أن يصلوا إلى الجماهير ويخلقوا تأييدا شعبيا واسعا وعليهم أيضا القيام بأعمال المساومة والتوفيق بشأن المطالب السياسية والاقتصادية والإثنية المتصارعة وعليهم بناء الشرعية للدولة ولحكمهم وبذلك يحققون ما لم يستطع إنجازه معظم السياسيين الذين تمت الإطاحة بهم(١). إن عليهم بايجاز - وعلى حد تعبير وليشى - أن يبعثوا الحياة في "الأمم" التي نشأت في ظل التوسع الاستعماري.

ولاشك أن الحزب السياسي الجماهيري هو "الميكانيزم" الملائم في هذه العملية إذ يعتبر التطور الحزبي عملا متلائما لبناء الوحدة القومية وذلك في عملية تأسيس الشرعية.

والأمثلة في إفريقيا كثيرة على تبنى هذه الاستراتيجية: ففي مصر كان إنشاء الاتحاد الاشتراكي العربي عام ١٩٦٤ بمثابة المحاولة الثالثة في سبيل إنشاء التنظيمات الحزبية بعد تجربتي هيئة التحرير والاتحاد القومي. وفي إفريقيا الوسطى قام الجنرال بوكاسا عام ١٩٦٤ بانشاء حركة التطور الاجتماعي لإفريقيا السوداء. وفي زائير قام الجنرال موبوتو بانشاء "الحركة الشعبية للثورة" عام ١٩٦٧ وتولى زعامته. وفي الصومال أنشأ الرئيس سياد بري عام ١٩٧٦ الحزب الاشتراكي الثوري تحت زعامته(٢).

ويعد الاتجاه نحو تبنى نظام حزب واحد جماهيري تحت زعامة العسكريين وسيلة هامة لإشباع رغبة العسكريين في الاستمرار في السلطة، فضلا عن إعطائه الجماهير فرصة للمشاركة والتأثير على عملية صنع القرارات(٣). بيد أن هذه التنظيمات الحزبية سرعان مافشلت في تعبئة الجماهير وتحريكها في الوقت الذي خضعت فيه للوصايا التامة من جانب العسكريين وحلفائهم. وفشلت هذه النظم العسكرية في تأمين الحقوق والحريات السياسية وتوفير الفرص السياسية بصورة عادلة ومتساوية للمواطنين كافة. ولجأت إلى استخدام قوانين وقواعد تعسفية ومجحفة سواء من حيث المضمون أو الممارسة. وقد أدى ميل العسكريين إلى تركيز السلطة في أيديهم إلى أن أصبح هيكل

---

(١) Welch, Africa's New Rulers, op.cit. P. 10.

(٢) انظر : د. حورية مجاهد، نظام الحزب الواحد في إفريقيا، مرجع سابق، ص ص ١٥٤، ١٥٥.

(٣) انظر : المرجع السابق، ص ١٥٦.

نظام الحكم العسكري مغلقا وسلطويا ويتميز بعدم وجود مشاركة شعبية فعالة[١]، وهكذا تصبح النظم العسكرية عرضة للسقوط من جديد والوقوع في أسر الانقلابات المضادة.

الاستراتيجية الخامسة :

قد تلجأ بعض النظم العسكرية إلى الأساس الكارزمي كمصدر للشرعية، وتأتي الشرعية الكارزمية من اعتقاد الجماهير وإيمانها بالسمات غير العادية والانجازات الخارقة التي يتمتع بها القائد. فالصورة العامة للقائد الكارزمي هى أنه يتمتع بقدرات خارقة تفوق مستوى الأفراد العاديين. وقد يساهم النظام الحاكم في بناء هذه الصورة الكارزمية للقائد لدى الجماهير حيث تلعب أجهزة الدعاية ووسائل الإعلام دورا هاما في عملية تأسيس الزعامة الكارزمية بحيث يترسخ تدريجيا في أذهان الأفراد الاعتقاد بالصفات الخارقة التي يتمتع بها الزعيم منذ نعومة أظفاره[٢].

ولاشك أن هذا المصدر الشخصي لبناء الشرعية يلعب دورا هاما في الدول الإفريقية خاصة والدول النامية عامة، نظرا لضعف الهياكل والمؤسسات السياسية فيها والتركيز على السلطة الشخصية للحاكم حيث يتمتع الحاكم الفرد بحرية واسعة في عملية اتخاذ القرارات وتبنى السياسات وفقا لمعتقداته ومدركاته الذاتية.

أيا كان الأمر فإن هذا المصدر الكارزمي للشرعية ليس متاحا لكافة النظم العسكرية فعلى الرغم من كثرة هذه النظم سواء في إفريقيا أو على مستوى العالم الثالث، لم يبرز سوى مثالين فقط للزعامة الكارزمية العسكرية الحقة (عبدالناصر في مصر وبيرون في الأرجنتين)[٣].

وواقع الأمر أن القوات المسلحة أبعد عن أن تكون ميدانا لظهور النمط القيادي الكارزمى وربما يعزو ذلك إلى السمات البيروقراطية والقواعد التنظيمية التي ترتبط بها وعادة ماتثور مخاوف الضباط من القائد الكارزمي نظرا لأنه سيعمل على إفساد الهيكل البيروقراطي للعسكريين ومن ثم فإن أي ضابط يظهر قدرة سياسية واضحة واحتمال أن يصبح ذا مؤهلات كارزمية فإنه يخرج من إطار التنظيم العسكري[٤].

---

(١) انظر في ذلك : Nordlinger, Soldiers in Politics, op.cit., PP. 112-13.

(٢) حول مضمون الزعامة الكارزمية ودورها وكيفية تأسيسها انظر: د. حورية مجاهد، نظام الحزب الواحد في إفريقيا، مرجع سابق، ص ص ٦١ -٦٤.

(٣) انظر : Nordlinger, Soldiers in Politics, op.cit. P. 129.

(٤) انظر : Ibid., P. 129

الاستراتيجية السادسة :

من بين المحاولات الهامة لبناء الشرعية، استناد سلطة العسكريين على مصادر تقليدية ومحاولة تبرير الممارسة السياسية للأنظمة العسكرية من خلال الرموز والمعايير والقيم التقليدية التي تحظى بقبول عام داخل المجتمع. فقد دأب الضباط الأحرار بعد وصولهم الى السلطة في مصر عام ١٩٥٢ على إظهار احترامهم للتعاليم والقيم الإسلامية وأظهروا أنفسهم في ثياب المدافعين عن العقيدة. وكان إنشاء المؤتمر الإسلامي لدعم ونشر الرسالة الإسلامية محاولة من جانب النظام الحاكم لكسب التأييد الشعبي وإضفاء الشرعية عليه(١).

ولعل ما أعلنه بعض الزعماء الأفارقة من ضرورة العودة للأصالة التقليدية يمثل محاولة في هذا الاتجاه، ونعنى بذلك عملية إحياء الممارسات والرموز التقليدية الإفريقية التي تأثرت بسياسة الإستيعاب الاستعمارية. إذ أن جميع النظم الاستعمارية في إفريقيا - وإن اختلفت وسائل إدارتها للمستعمرات - حاولت القضاء على الشخصية الإفريقية من خلال فرض الأفكار والقيم والمعايير الغربية. ومن هنا حاولت الحكومات الإفريقية المستقلة إعادة بناء الذات القومية وإحياء الشخصية الإفريقية المستقلة من جديد فلجأت بعض الحكومات إلى تغيير اسم دولها فأصبح الاسم الرسمي لساحل الذهب هو "غانا" وكذلك أضحى اسم روديسيا هو "زيمبابوى". وقد فعلت نفس الشئ بعض الحكومات العسكرية مثلما حدث في زائير (الكونغو كينشاسا سابقا) وبنين (داهومي سابقا) وأخيرا في بوركينا فاسو (فولتا العليا سابقا).

وفي عام ١٩٦٧ قاد الجنرال موبوتو حركة العودة للأصالة التقليدية في زائير وهو ما أطلق عليه سياسة Return to Authenticity (٢). إذ أنه في ظل الحكم الاستعماري أضطر الشعب الكونغولي إلى التخلي عن عاداته وتقاليده المحلية اعتقادا بأنه من الأفضل له استيعاب القيم البلجيكية أو الغربية. فجاءت سياسة الرئيس موبوتو هادفة إلى إحياء الرموز والممارسات التقليدية للشعب الكونغولي، فاعترفت الأمة بتقاليدها الخاصة ورفضت الأفكار والرموز وأسماء الجبال والمنتزهات العامة وكافة الأماكن التي تحمل أسماء أوربية(٣). وقد ألزم القانون الوطني أي شخص يحمل اسما أجنبيا بتغيره إلى آخر زائيري(٤).

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو هل يكفى الاعتماد على سياسة إحياء التقاليد

---

(١) انظر : Ibid., P. 131.

(٢) حول مضمون هذه السياسة واهدافها انظر : Jackson & Rosberg, op.cit., PP. 173-74.

(٣) انظر: Nordlinger, Soldiers in Politics, op.cit., P. 132

(٤) انظر : Ibid., P. 132.

الإفريقية في بناء شرعية النظم العسكرية في إفريقيا؟ وهل يعد مجرد تغيير اسم الدولة كفيلا بأن يضفى طابع الشرعية على من يمارسون الحكم؟ لاشك أن خبرة الربع قرن المنصرم من تاريخ إفريقيا المستقلة تؤكد على أن معيار "الإنجاز" والمساهمة في حل المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها القارة بما يحقق مستوى معيشي أفضل للشعوب الإفريقية هو الأسلوب الأمثل الذي يكفل للنظام الحاكم شرعيته ومصداقيته في أعين الجماهير. ولا يعني ذلك أن معيار الإنجاز هو المصدر الوحيد لبناء شرعية نظام الحكم وإنما يعد مصدرا لايمكن الاستغناء عنه[1]. فهناك مصادر مكملة لبناء الشرعية السياسية يسعى النظام الحاكم الى تحقيق التوليف بينها.

(١) لمزيد من التفاصيل حول أسباب أزمة الشرعية السياسية في الدول النامية ومسالك مواجهتها، انظر: حسنين توفيق ابراهيم، مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٥، ص ص: ٢٢-٢٤.

المطلب الثاني
النظم العسكرية وإدارة الصراع في المجتمع

يعنى استقرار النظام السياسي مقدرته على تعبئة الموارد والقوى الكافية لاستيعاب الصراع في المجتمع بدرجة تحول دون وقوع العنف السياسي[١]، ومن ثم فعند تحديد مقدرة النظام على إدارة الصراع المجتمعي تبرز أهمية ثلاثة عوامل[٢].

- المقدرة القمعية لدى النظام.
- التغير الاقتصادي / الاجتماعي.
- مستويات العنف السياسي.

ويمكن القول أن كفاءة واستقرار أي نظام عسكري تتوقف بدرجة هامة على بناء وتطوير المؤسسات السياسية ذات الطابع المدني وكذلك بناء علاقات سياسية سليمة مع القوى السياسية المدنية بما يسمح بتوسيع نطاق المشاركة السياسية واستيعاب عوامل الصراع سواء داخل هيكل النخب الحاكمة، والتي تظهر في صورة انقلابات مضادة، أو داخل الجسد الاجتماعي للدولة والتي تظهر في صورة محاولات انفصالية وحروب أهلية ويلاحظ أيضا أن مقدرة النظام العسكري على إدارة الصراع في المجتمع يتأثر كثيرا بمقدرة ووعي الزعامة العسكرية ومدى استعدادها لتبني أيديولوجية سياسية متكاملة تكفل لهم إيجاد الحلول المناسبة لكافة المشكلات الملحة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، وتفريعا على ماسبق فإن متغير الإنجاز الاقتصادي الاجتماعي يلعب دورا هاما في تحقيق الاستقرار السياسي للنظم العسكرية.

وباستقرار خبرة وواقع النظم العسكرية الإفريقية نلاحظ أنها لم تطرح أي تقدم متميز في ميدان إدارة الصراع واستيعاب مصادر العنف السياسي في المجتمعات الإفريقية، ويتضح ذلك من خلال:

- شيوع ظاهرة الانقلابات المضادة.
- تزايد مستويات العنف السياسي.

وسنتناول هاتين الظاهرتين بشئ من التفصيل في إطار النظم العسكرية الإفريقية:

---

(١) وبالمثل يمكن القول أن عدم الاستقرار السياسي يشير إلى عدم مقدرة النظام على تحديد الصراع وادارته وهو الأمر الذي يسمح بظهور مستوى من العنف السياسي يتحدى النظام السياسي القائم بدرجة حادة. انظر في ذلك:

Sarkesian, op.cit., P. 16.

(٢) انظر : Ibid., PP. 16-31.

أولا : الانقلابات المضادة :

لقد كان الانقلاب الأول في كثير من النظم العسكرية بمثابة مقدمة لسلسلة من محاولات الانقلاب والاضطرابات الداخلية وحتى الانقلابات المضادة الناجحة. وتعطي سيراليون وتوجو وبنين وغانا ونيجيريا أمثلة واضحة. ولكي تتضح هذه الرؤية يمكن أن نتتبع تطور النظام السياسي في داهومي (بنين حاليا) في الفترة من ١٩٦٣-١٩٧٢[1] حيث عاد الحكم المدني بعد شهرين فقط من وقوع أول انقلاب في أكتوبر ١٩٦٣م والذي تزعمه كريستوف سوجلو. وأجريت الانتخابات العامة التي أتت بابيثى إلى منصب رئيس الدولة، بيد أنه سرعان ما أجبر على الإستقالة في ٢٩ نوفمبر ١٩٦٥، وخلفه تاهير وكوناجاكو رئيس الجمعية الوطنية وذلك وفقا لنصوص الدستور. وفي ٢٢ ديسمبر - أي بعد شهر واحد من استقالة ابيثى - وقع انقلاب عسكري أخر مضاد بزعامة الكولونيل كيريكو وموريس كونداتى، تولى على أثره قائد الجيش الفونس آلاى منصب الرئيس بينما شغل كونداتى منصب رئيس الوزراة. ونظرا للصعوبات التي واجهت الزعماء العسكريين في الحكم فقد استقر الرأي على أن يتولى أحد المدنيين منصب الرئيس وبالفعل اختير أميل زينسو - وقد تأكد هذا الإختيار من خلال الاستفتاء الشعبي في يوليو ١٩٦٨ - بيد أن كونداتى قاد انقلابا عسكريا في ١٠ ديسمبر ١٩٦٩ أطاح بحكومة الرئيس زينسو، وتولى الحكم مجلس عسكري يتكون من ثلاثة أعضاء بزعامة أحد الضباط المعتدلين وهو أميل دى سووزا. وفي ٩ مايو عام ١٩٧٠ أعيد الحكم المدني واختير ماجا رئيسا للدولة ورئيسا لمجلس الرئاسة الثلاثي الذي يضم ابيثى واهميدجبو، حيث تنتقل الرئاسة بينهم كل عامين. بيد أن العسكريين لم يتركوا هذا الميكانزم يعمل بصورة روتينية دورية حيث وقع انقلاب عسكري في ٢٦ أكتوبر ١٩٧٢ تولى على أثره كيريكو منصب الرئاسة. وبهذا يكون العسكريون قد تدخلوا عسكريا ست مرات في داهومي خلال الفترة من ١٩٦٣ وحتى ١٩٧٢م.

يتضح إذن أن مجرد وقوع الانقلاب الأول يزيد من احتمال وقوع انقلابات أخرى مضادة أو على الأقل تتعاظم فرص تكرار المحاولات الانقلابية. وهنا يثور سؤالان هامان يتعلق أولهما بالدوافع التي تحدو ببعض العسكريين إلى الإطاحة بالحكومات العسكرية. ويتعلق ثانيهما بالظروف التي تساعد على حدوث وتكرار ظاهرة الانقلابات المضادة.

فيما يتعلق بالإجابة على السؤال الأول نستطيع تحديد مجموعة من الدوافع التي تقف وراء ظاهرة الانقلابات المضادة على الساحة الإفريقية:

---

(١) لمزيد من المعلومات عن النظام السياسي في داهومي خلال تلك الفترة انظر :
R. Dov Bemu, "The Rule of the Uniformed leaders", in Mowoe, op cit , PP 101-50

١ - الطموح الشخصي لبعض العسكريين الذين يرغبون في تولي مراكز القيادة السياسية .

٢ - عدم الرضاء عن السياسات المتخذة من قبل النظام العسكري .

٣ - الاستياء الجماعي من مجمل أداء النخبة العسكرية الحاكمة .

٤ - تركيز السلطة في أيدي قلة من الحكام العسكريين وتزايد اعتمادهم على القوة القمعية .

٥ - مدينة وتسييس سلك الضباط .

٦ - استخدام الجيش كقوة بوليسية للنظام الحاكم .

تلك الدوافع يمكن أن تتحول إلى أفعال في ظل بعض الظروف التي تسمح وتشجع على شيوع ظاهرة الانقلابات المضادة . ويمكن تحديد مثل هذه الظروف المساعدة في الآتي[1]:

- الضوابط الذاتية التي يفرضها العسكريون على أنفسهم بشأن الاستخدام "غير المشروع" للقوة العسكرية ضد النخبة الحاكمة عادة ما تذهب أدراج الرياح بعد مشاهدتهم أو مشاركتهم في الانقلاب الأصلي ضد المدنيين . ومن هنا ينبغي على الضباط الذين يقومون بالاستيلاء على السلطة في الدولة أن يتوقعوا أنهم عرضة أيضا للإطاحة بهم من قبل ضباط آخرين في الجيش "فالعميد أو اللواء الذي يستولى على الحكم ينبغي أن يتوقع محاكاته من قبل ضابط برتبة عقيد وما يفعله عقيد يستطيع أن يقوم به ضابط آخر . . ."[2].

- إن نجاح الانقلاب الأول يعطى الثقة للعسكريين الذين يرغبون في القيام بانقلاب مضاد . ومثل هذه الثقة لايتمخض عنها بالضرورة نجاح المحاولات الانقلابية ولكنها تعطى فرصة كبيرة لزيادة حدوثها وتكرارها .

- نظرا لانشغال كبار الضباط بشئون الحكم والتي تستحوذ على جل أوقاتهم وطاقاتهم فإن سيطرتهم اليومية على الوحدات العسكرية الاستراتيجية تضعف بشكل مؤثر عما قبل استيلائهم على السلطة . وهو الأمر الذي يسهل كثيرا من حدوث الانقلابات المضادة .

- وأخيرا هناك مسألة الشرعية السياسية للنخبة الحاكمة . فنادرا ماقام

---

(١) انظر : Nordlinger, Soldiers in Politics, op.cit., PP.140-41

(٢) انظر : First, op.cit., P. 437.

العسكريون بالإطاحة بحكومة تتمتع بالشرعية والتأييد الجماهيري. وينبغي أن تضع النخبة العسكرية الحاكمة في اعتبارها قضية بناء الشرعية السياسية وهو ليس بالأمر اليسير - كما رأينا آنفا - ولاسيما بعد انتهاء الفترة الحماسية التي تعقب حدوث الانقلاب. ومن هنا تقع الحكومة العسكرية نفسها ضحية انقلاب عسكري مضاد.

ثانيا : العنف السياسي :

كان ماوتس تونج محقا حينما أعلن قولته المأثورة أن "السلطة السياسية تنساب من فوهة مدفع "وهذا ما أوضحه س رايت ميلز في قوله "أن السياسة كلها صراع على السلطة، والعنف هو النوع النهائي من السلطة"[١].

ولاشك أن العنف السياسي[٢] بأي مظهر من مظاهره يعد قرينة واضحة على انعدام الاستقرار السياسي الذي يميز بدوره كافة المجتمعات الانتقالية حيث أن قدرة المجتمع الانتقالي على إشباع الأماني المتزايده لجمهرة السكان تظل محدودة فتتولد "فجوة" واسعة من "المطالب" المفروضة على الحكومة وبين المستوى الفعلي للعيش وهو مايؤدى إلى تزايد السخط والإحباط الاجتماعيين[٣]. ومع وجود نقص في المؤسسات السياسية المناسبة (وفقا لمفهوم هنتنجتون) يصبح من الصعوبة بمكان - إن لم يكن من المستحيل - التعبير عن المطالب الاجتماعية من خلال القنوات الشرعية والتخفيف من حدتها بواسطة ميكانزمات النظام السياسي وهو الأمر الذي يترتب عليه تزايد العنف وعدم الاستقرار السياسي[٤].

وفيما يتعلق بأبعاد ظاهرة العنف السياسي في الإطار الإفريقي تجدر الإشارة إلى

---

(١) انظر رشيد الدين خان، "العنف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية"، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، عدد ٣٧ (أكتوبر/ ديسمبر ١٩٧٩)، ص ١٣٣.

(٢) في ميدان تعريف العنف السياسي ينبغي التمييز بين نوعين (أ) العنف الحكومي ويعنى استخدام الحكومة أو أي من عملائها لوسائل القوة المملوكة لديها بهدف التأثير على المحكومين وتحقيق غايات معينة. ومن أمثلة العنف الحكومي: التطهير والنفي، الاعتقال والسجن، التصفية الجسدية (ب) العنف الشعبي وهو الذي تستخدمه الجماهير سواء لمقاومة السلطة الحاكمة أو في مواجهة جماعات معينة في المجتمع. وقد يحدث هذا النوع من العنف السياسي بصورة تلقائية نسبيا مثل أعمال الشغب والتظاهرات والإضرابات السياسية وقد يكون على درجة عالية من التنظيم مثل أعمال الاغتيالات السياسية وحركات العصيان والتمرد والحروب الداخلية والمحاولات الانفصالية، انظر في تحديد مفهوم العنف السياسي وأهم أبعاده:

Farouk Youssef Ahmed, Economic Deprivation and Political Instability: With Comparative Study of Egypt and Iran, Ph.D. Dissertation, Department of Political Science, Faculty of Commerce, Cairo University 1972, pp. 71-72.

(٣) انظر : رشيد الدين خان، المرجع السابق، ص ١٢٨.

(٤) انظر : المصدر السابق، ص [illegible]

نقطتين هامتين:

أولاهما: أن خبرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا تؤكد أنه عقب تولى العسكريين السلطة يلجأون إلى اعتقال كبار المسئولين في النظام السابق ومحاكمتهم. وتميل بعض الأنظمة العسكرية كما رأينا إلي استخدام أساليب التطهير المختلفة سواء داخل الجيش أو المجتمع وقد يصل الأمر إلى حد تشكيل فرق إعدام خاصة لتصفية الخصوم والمعارضين السياسيين جسديا، كما كان الحال عليه في ظل حكم عايدي أمين. ويميل العسكريون إلى تركيز السلطة في أيديهم والقضاء على المعارضة مستخدمين في ذلك كافة وسائل القمع المملوكة لديهم وهو الأمر الذي يؤدى إلى السخط العام وعدم الرضا، وتحول الجماعات المعارضة إلى استخدام قنوات غير شرعية للتعبير عن مطالبهم للنظام الحاكم.

ثانيتهما : إذا أخذنا في الاعتبار الطبيعة المركبة والمعقدة للبنيان الاجتماعي في معظم الدول الإفريقية، فإن الممارسات والسياسات التي تتخذها بعض الأنظمة العسكرية قد تؤدى إلى فشل برامج "التكامل القومي" وتصبح عائقا أمام بناء الدولة - الأمة. وهو ما يظهر جليا في إستثارة دعاوى ومحاولات الانفصال واندلاع الحروب الأهلية التي هددت الجسد السياسي والاجتماعي في كثير من المجتمعات الإفريقية. وتطرح أزمات الجنوب السوداني والإقليم الشرقي (بيافرا) في نيجيريا وإقليم شابا في زائير والحرب الأهلية في تشاد أمثلة واضحة في هذا الميدان.

ويلاحظ أن المتغيرات الثلاثة الآتية تلعب دورا هاما في فشل النظم العسكرية في إدارة الصراعات داخل المجتمعات الإفريقية:

١ - الانشقاقات والصراعات بين أعضاء الجماعة العسكرية الحاكمة والتي تعزى غالبا إلى صراع بعض زعماء الانقلاب من أجل السيطرة والنفوذ (ففي مصر كان الصراع واضحا داخل مجلس قيادة الثورة بين محمد نجيب وعبدالناصر، وإن كان قد انتهى بسيطرة عبدالناصر ومؤيديه، وفي أثيوبيا استمر الصراع المحموم بين أعضاء اللجنة العسكرية - الدرج - منذ عام ١٩٧٤ وحتى تولى منجستو السلطة عام ١٩٧٧، وتتضح نفس الظاهرة داخل صفوف لجنة الخلاص الوطني في موريتانيا منذ عام ١٩٦٩).

٢ - بعض القرارات التي يتخذها زعماء الانقلاب العسكري والتي تكون لها آثار سلبية على عملية الاستقرار السياسي للنظم العسكرية الحاكمة (قرار ايرونزى بإلغاء الشكل الفيدرالي لنيجيريا وتحويلها إلى دولة بسيطة عام ١٩٦٦).

٣ - بعض السياسات ذات الطابع "الإثنى" للنظم العسكرية والتي تؤدى إلى

مزيد من العنف والاضطراب السياسي (السياسات التي اتبعها عايدي أمين بهدف تطهير الجيش وكافة مؤسسات الحكومة من قبائل اللانجى والاتشولى الموالية للرئيس السابق ميلتون أوبوتى، في الوقت الذي إستأثرت فيه القبائل الموالية للرئيس أمين بكافة مزايا السلطة السياسية).

المطلب الثالث

إستمرارية النظم العسكرية

تتفاوت فترة بقاء واستمرار النظم العسكرية الإفريقية في الحكم تفاوتا كبيرا: فبعضها لايزال في الحكم قائما على الرغم من مرور أكثر من أربعين عاما على استيلاء العسكريين على السلطة (النظام المصري منذ عام ١٩٥٢ وحتى اليوم). والبعض الأخر لايزال مستمرا تحت زعامة قائد الانقلاب الأصلي بالرغم من مرور أكثر من عشرين عاما على الانقلاب الأول. (موبوتو في زائير منذ ١٩٦٥، والقذافي في ليبيا منذ عام ١٩٦٩). وهناك بعض ثالث استمر في السلطة حتى تمت عودة الحكم المدنى سواء من خلال الانسحاب الاختياري مثلما حدث في غانا (١٩٦٦-١٩٦٩) ونيجيريا في الفترة من (١٩٦٦-١٩٧٩) أو من خلال الانسحاب الأجباري عن طريق الانقلاب المضاد مثلما حدث في إفريقيا الوسطى (١٩٦٥-١٩٧٩) وغانا في الفترة من (١٩٧٢-١٩٧٩) على سبيل المثال لا الحصر.

ويحدد نور دلنجر فترة العشرين عاما كحد أدنى للحكم على استقرار النظام العسكري من عدمه. فالنظام الذي ينجح في مقاومة أو استيعاب كافة الضغوط والتحديات النابعة منه ومن حوله لمدة عشرين عاما يتمكن من إجراء تغييرات حكومية تسمح للجيل الصاعد من القادة أن يخلف الرعيل الأول من كبار العسكريين دون حدوث أي تغييرات جوهرية في هيكل النظام السياسي أو في سمات النخبة الحاكمة(1).

ونرى أن هذا المعيار الذي اتخذه نوردلنجر للحكم على مدى استقرار النظام السياسي الذي يسيطر عليه العسكريون لايمكن التعويل عليه بصورة مطلقة للأسباب الآتية:

أولا : أن تحديد فترة العشرين عاما هو من قبيل التحديد التعسفي، حيث يثور التساؤل لأول وهلة لماذا عشرون عاما بالذات؟ ويسارع نوردلنجر بالقول بأن هذه الفترة كفيلة بإحداث تغيرات حكومية عادية دون حدوث تغيرات جوهرية في هيكل

(١) انظر: Nordlinger, Soldiers in Politics, op cit , PP 138 39

النظام أو سمات النخبة الحاكمة. بيد أن هذا الرد غير مقنع حيث يربط بعض الدارسين بين الاستقرار السياسي واستمرارية الأبنية الحكومية عبر فترة طويلة من الزمن بمعنى عدم حدوث تغييرات حكومية كثيرة[1].

فعلى سبيل المثال شهد النظام المصري (٢٣) وزارة خلال الفترة من ٧ سبتمبر ١٩٥٢ حتى ١٧ يناير ١٩٧٢[2]، فهل يعد ذلك دليلا على استقرار النظام المصري؟

ثانيا : يتميز هذا المعيار بقدر كبير من العمومية حيث يفترض أن كافة النظم العسكرية تسير على خط أفقي يتراوح بين عدم الاستقرار والاستقرار السياسي أو بعبارة أخرى كلما زادت فترة بقاء النظام العسكري فإن ذلك يعني السير قدما في تحقيق استقراره، وتلك مقولة تصطدم مصداقيتها بطبيعة النظم العسكرية الإفريقية حيث هناك عدة أنماط مختلفة لكل منها خصائصه وميزاته. فزائير بعد تسعة عشر عاما من الحكم العسكري تكاد تكون على شفا الانهيار الاقتصادي على الرغم من ثروتها المعدنية الغنية[3]. وخلال أحداث شابا التي تفجرت عامي ١٩٧٧، ١٩٧٨ كادت تعصف هذه الحرب الأهلية بحكم الرئيس موبوتو لولا المساعدات المادية والبشرية التي تلقاها من بعض الأنظمة الأجنبية كالولايات المتحدة وفرنسا والمغرب[4]. فأي استقرار هذا الذي تحقق في زائير وهو يعتمد في بقائه على المعونات والمساعدات التي تقدمها دول المعسكر الرأسمالي وعلى رأسها فرنسا والولايات المتحدة بالإضافة إلى مساعدات الأمم المتحدة المتمثلة في برامج التنمية ومساعدات الهيئات المتخصصة كاليونسكو ومنظمة الصحة العالمية[5].

ثالثا : يبدو أن الاستقرار الذي يعنيه نوردلنجر هو الاستقرار الظاهري الذي يتمثل في إحكام سيطرة النظام العسكري على مقاليد السلطة في الدولة استنادا إلى وسائل القهر المادي المملوكة لديه، وليس الاستقرار الحقيقي الذي يتمثل في بناء أسس جديدة لشرعيته بما يكفل تعبئة الجماهير خلف سياساته وبرامجه.

وينبغي أن نشير إلى أن أي نظام عسكري يستطيع أن يستمر فترة زمنية طويلة يكون من المفترض أنه قد حقق درجة مناسبة من الفعالية السياسية ومستوى معقول من

---

(١) انظر : إكرام عبدالقادر بدرالدين، ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر، ١٩٥٢-١٩٧٠، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨١، ص ٢١.

(٢) انظر : Akhavi, op.cit., P. 91.

(٣) انظر : Potholm, op.cit., P. 208.

(٤) انظر : د. جلال محمد رأفت "احداث شابا: دراسة تحليلية لأبعادها الداخلية والدولية"، مجلة مصر المعاصرة، تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، العدد ٣٨٣ (يناير ١٩٨١)، ص ١٧٣.

(٥) المرجع السابق نفسه، ص ١٨٣.

الشرعية أو أنه استطاع تحقيق كلا الأمرين معا، وإلا فإن مثل هذا النظام يعتمد في بقائه على القوة المادية وحدها واستغلال فعاليته في ميدان استخدام وسائل القوة المملوكة لديه. وواقع الأمر أن استقرار أي نظام سياسي (عسكري أو مدني) واستمراره لايعتمد فقط على معدل التنمية الاقتصادية الذي حققه ولكنه يعتمد أيضا على مدى فعاليته وشرعيته السياسية[1].

وهناك عدة صور للعلاقة بين الدرجات المختلفة للشرعية والفعالية الخاصة بالنظم السياسية يصورها الجدول التالي[2]:

الشرعية \ الفعالية	(عالية) +	- (منخفضة)
(عالية) +	حالة مثلى من (أ) الأستقرار	(ب)
(منخفضة)	(ج)	حالة مثلى من (د) عدم الاستقرار

وطبقا للجدول السابق يمكن التميز بين أربعة أنماط من النظم السياسية، وفقا للعلاقة بين معدل كل من الشرعية والفعالية:

أولا: نظم سياسية مستقرة حققت معدلات مرتفعة من الشرعية والفعالية السياسية وهى تمثل حالة مثلى من الاستقرار (النظم التي تقع في المربع أ).

ثانيا: نظم سياسية غير شرعية ولاتتمتع بأي فعالية تذكر وهى عادة ماتكون ديكتاتوريات تعتمد في وجودها على أساس القوة واستخدام وسائل القهر المادي (النظم التي تقع في المربع (د) وهى تمثل حالة مثلى من عدم الاستقرار)

ثالثا : نظم لاتتمتع بالشرعية السياسية وإن كانت تتمتع بدرجة عالية من الفعالية السياسية (النظم التي تقع في المربع ج).

---

(١) انظر :
S.M. Lipset, Political Man: The Social Bases of Politics (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1963) P. 67.

(٢) انظر : Ibid PP. 81-2

رابعا : نظم تتمتع بدرجة عالية من الشرعية ولكنها لاتتمتع بالفعالية السياسية (النظم التي تقع في المربع ب).

وبالنظر إلى سياسات وواقع النظم العسكرية في إفريقيا، نجد أن العلاقة بين درجة الشرعية والفعالية السياسية لهذه النظم تؤثر كثيرا على فترة بقائها في الحكم، ومن ثم تعد مقياسا هاما لمدى استقرار النظام العسكري من عدمه. ويمكن تحليل عدم استقرار الحكم العسكري في إفريقيا من خلال النظر إلى الطرق المحتملة التي يتم من خلالها عودة الحكم المدني وهي:

١ – الضغوط المدنية والمعارضة الشعبية المكثفة والتي تجبر العسكريين على التخلي عن السلطة وتسليمها للمدنيين.

٢ – الانقلابات المضادة حيث يتولى بعض الضباط مهمة إزاحة الحكم العسكري وإعادة الحكم المدني.

٣ – قيام العسكريين بتسليم السلطة طواعية تحت تأثير الضغوط الداخلية من سلك الضباط، أو الخارجية من قبل المدنيين[١].

وسوف نتناول هذه العناصر الثلاثة بالتفصيل في المبحث الثاني من هذا الفصل الذي يعالج قضية انسحاب العسكريين وعودة الحكم المدني.

---

(١) انظر : Nordlinger, Soldiers in Politics, op.cit., P. 139.

المبحث الثاني

مشكلة الانسحاب العسكري والتحول للحكم المدني

يتوقف انسحاب العسكريين من الحياة السياسية والعودة إلى ثكناتهم على مجموعة من العوامل والمتغيرات المختلفة والتي تنبع من المؤسسة العسكرية ذاتها أو من المجتمع بصفة عامة، وقد أشار ويلش إلى أربعة عوامل في هذا الصدد هي[1]:

١ - الانسحاب الإختياري الذي يرجع إلى الإنقسام داخل صفوف العسكريين و/أو الضغوط المدنية.

٢ - اختفاء الأوضاع التي أدت إلى التدخل أصلاً.

٣ - مدينة الحكم العسكري أي التحول التدريجي صوب الصياغة المدنية لنظام الحكم.

٤ - الإطاحة بالنظام العسكري المسيطر من خلال إنقلاب مضاد وتسليم السلطة للمدنيين.

وواقع الأمر أن الحديث عن انسحاب العسكريين وإثارة قضية عودة الحكم المدني لاتخلو من الصعوبة إذا أخذنا في الاعتبار السهولة النسبية التي يستولى بها العسكريون على السلطة وزيادة شهيتهم تجاه ممارستها ولاسيما بعد تذوقهم لعوائدها السياسية[2]. حيث يصبح من النادر حينئذ أن يفى العسكريون بوعودهم التي قطعوها على أنفسهم عقب استيلائهم على السلطة والخاصة بإعلانهم العمل على عودة الحكم المدني في الوقت المناسب.

وفي حالة قبول العسكريين لمبدأ عودة الحكم المدني، فإن الأمر يثير مجموعة من التساؤلات الجدلية مثل: من الذي سيحكم خلفا للعسكريين؟ وكيف يتم تحديد ذلك بصورة عادلة ومرضية لكافة الأطراف؟ وما هي طبيعة العلاقة بين الجيش والسياسة في مرحلة ما بعد الانسحاب.

أما في حالة تغاضى العسكريين عن مبدأ عودة الحكم المدني فإنهم يلجأون إلى الاحتفاظ بالسلطة عادة من خلال مدينة وتسييس حكمهم. على سبيل المثال إنشاء

---

(١)لمزيد من المعلومات والتفصيلات حول هذه العوامل انظر :

Claude E. Welch, J.R., "Cincinnatus in Africa" in M. Lofchie (ed.), The State of the Nations (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, (1971), PP. 218-27 and Henery Bienen, Armies and Politics in Africa (New York: African Publishing Co. 1978) P. 252

(٢) انظر : Welch, Soldier and State in Africa, op cit., P. 50

أحزاب سياسية تحت سيطرتهم وخلق روابط مختلفة مع التنظيمات المدنية في المجتمع، أو ربما يلجأون إلى إجراء استفتاءات شعبية أو انتخابات رئاسية (ليست ذات طابع تنافسي) وتلك حالة موبوتو في زائير، والنميري في السودان وايا ديما في توجو، وسياد بري في الصومال، كيريكو في بنين، وهابياريمانا في رواندا، وجان باتست باجازا في بوروندى، وموسى تروري في مالي[1].

ويلاحظ أن العسكريين الذين استمروا في مزاولة مهام الحكم دون أي تظاهر بالشرعية السياسية، أي أنهم احتفظوا بزيهم العسكري كالجنرال يعقوب جوون في نيجيريا والجنرال اتشيمبونج في غانا، قد وجدوا أنفسهم في وضع شاذ وغير عادي في الحكم[2]. ويزداد الأمر صعوبة أمام هؤلاء الحكام العسكريين إذا كانت هناك جماعات مدنية منظمة تستطيع أن تتكاتف معا وتذكر العسكريين دائما بوعودهم الخاصة بعودة الحكم المدني.

وربما يحدث أن ينهار نظام الحكم العسكري نظرا لافتقاده المقدرة والإرادة الذاتية فضلا عن ممارسة الضغوط عليه من الخارج، كما حدث لنظام إبراهيم عبود في السودان عام ١٩٦٤ حيث كان صغار الضباط السودانيين يسيرون خلف المتظاهرين في الشوارع[3].

أنواع الانسحاب العسكري :

نستطيع إجمالا أن نميز بين ثلاثة أنواع من انسحاب العسكريين وهي:

أولا: الانسحاب الإختياري والذي قد يرجع إلى حدوث إنقسام داخل صفوف العسكريين بصدد قضية استمرارهم في السلطة و/أو عدم قدرة النظام العسكري على تحقيق أي انجاز معقول لمواجهة المشكلات الملحة المتعلقة بعملية التطور السياسي للمجتمعات الإفريقية. ويلاحظ أن إنسحاب العسكريين طواعية من الحياة السياسية هو أمر نادر الحدوث.

ثانيا: الانسحاب الإكراهي : حيث يجبر العسكريون على ترك الساحة السياسية وتسليم السلطة للمدنيين ويحدث ذلك من خلال طريقين:

الأول: وجود ضغوط مدنية قوية على النظام العسكري (السودان في ظل حكم إبراهيم عبود ٥٨-١٩٦٤).

الثاني: قيام إنقلاب مضاد يطيح بالنخبة العسكرية الحاكمة ويقوم بتسليم

---

(١) انظر : Jackson & Rosberg, op.cit., PP. 272-73.

(٢) انظر : Ibid, P. 273.

(٣) انظر : Bienen, op.cit., P. 253 and Finer, The Man on Horseback, Op.Cit., P. 191.

السلطة للمدنيين (انقلاب رولنجز الأول في غانا ١٩٧٩ وانقلاب جوليوس بايو في سيراليون عام ١٩٩٦).

ثالثا: الانسحاب الظاهري : ونعنى بذلك أن العسكريين يحاولون إضفاء الطابع المدني تدريجيا على حكمهم وإظهار أنفسهم في ثياب الشرعية السياسية مستخدمين في ذلك وسائل متعددة وصورا مختلفة.

وسوف نتناول أنواع الانسحاب السابقة في ثلاثة مطالب أساسية:

المطلب الأول
الانسحاب الاختياري

في عام ١٩٦٨ عاد الحكم المدني مرة أخرى إلى كل من سيراليون وداهومي (بنين) بعد فترة من الحكم العسكري. ويلاحظ أن إنسحاب العسكريين في كلتا الدولتين قد حدث في أعقاب استيلاء صغار الضباط على السلطة والإطاحة بالزمر العسكرية الحاكمة التي تولت السلطة بدورها بعد أن أطاحت بالحكومات المدنية[1].

ويرى ويلش أنه إذا نصبت النظم العسكرية نفسها "طبيبا" لجهاز الدولة فإنها تخاطر بالتعرض لعدوى الأمراض التي عانت منها الحكومات المدنية من قبل. فهناك خطر مزدوج يتهددها: فمن جانب ربما تقع هذه النظم فريسة الفساد والاستخدام غير المشروع لأجهزة القمع في الدولة وإنكار الحقوق والحريات السياسية. وهى نفس مظاهر الضعف التي عانت منها النظم المدنية السابقة وبررت التدخل العسكري، ومن جانب آخر فإن الترحيب الشعبي الذي صاحب استيلاء العسكريين على السلطة سرعان مايستنفذ حيث تتطلع الجماهير إلى أداء النظام الجديد[2].

وهنا قد ينقسم العسكريون إلى معسكرين يؤيد أحدهما قيمة الاحتراف العسكري واحترام السيطرة المدنية بينما يؤيد المعسكر الآخر ضرورة التدخل السياسي لحماية

---

(١) بعد الإنقلاب المضاد الذي قاده كل من كيريكو وكونداتى في داهومى (بنين) في ديسمبر عام ١٩٦٧، تولى قائد الجيش آلاى منصب الرئيس بينما أصبح كونداتى رئيسا للوزراء. بيد أن العسكريين لم يتمكنوا من الحكم بسبب الخلاف الذي ساد صفوفهم، فاتفقوا على تسليم السلطة للمدنيين وبالفعل تم اختيار رئيس مدني وهو الأمر الذي تأكد بالاستفتاء الشعبي الذي أجرى في يوليو ١٩٦٨م. وفي سيراليون فاز ستيفنس Stevens زعيم حزب "مؤتمر كل الشعب" في الانتخابات العامة التي أجريت في مارس عام ١٩٦٧م. بيد أن العسكريين بزعامة جاكسون سميت تولو السلطة بعد انقلاب عسكري. وفي أبريل ١٩٦٨ قام انقلاب عسكري مضاد وضع ستيفنس في السلطة كرئيس للوزراء، ومن ثم اعادة الحكم المدني مرة أخرى إلى سيراليون انظر:
Jackson & Rosberg, op.cit., PP. 288-89, 300-1.

(٢) انظر: Welch, Soldier and State in Africa, op cit., P 51

وتأمين استقلالهم المهنى داخل المؤسسة العسكرية. ويميل أنصار الانسحاب إلى إقناع زملائهم بضرورة العودة إلى الثكنات وتسليم السلطة للمدنيين[١].

وثمة متغيرات ثلاثة تلعب دورا كبيرا في تسهيل عملية الانسحاب الاختياري وهى:

١ - وجود رغبة قوية لدى الزعامة العسكرية تؤكد ضرورة خروج العسكريين من الساحة السياسية والعودة إلى ثكناتهم بعد تسليم السلطة للمدنيين.

٢ - وجود جماعة مدنية قوية تذكر العسكريين دوما بوعودهم الخاصة بالانسحاب وتسليم السلطة للمدنيين. وقد قامت نقابات العمال وشباب المثقفين بهذا الدور في داهومي (بنين حاليا) بينما اضطلعت الجامعات والأحزاب وأجهزة الخدمة المدنية بمثل هذا الدور في سيراليون[٢].

٣ - وجود اعتقاد داخل الجيش بأن وحدته وفعاليته ربما يتهددان إذا ما استمر العسكريون في مزاولة الحكم، فالمسئوليات والأعباء السياسية قد تؤثر سلبا على مسئوليات القيادة العسكرية وعلى وحدة وتلاحم وفعالية الجيش وهو الأمر الذي يدفع بالعسكريين إلى اتخاذ قرار بالانسحاب[٣].

ولاشك أن فشل النظام العسكري في وضع استراتيجية شاملة للنهوض بأعباء وقضايا التنمية وعدم تحقيق أي إنجاز قادر على مواجهة المشكلات والقضايا الملحة التي تعاني منها المجتمعات الإفريقية، قد يؤدى إلى تزايد الضغوط الشعبية التي تطالب بمستوى معيشة أفضل، وهو الأمر الذي قد يؤثر العسكريون معه السلامة ويتخذون قرارهم بالانسحاب طواعية من الميدان السياسي[٤].

أيا كان الأمر فإن توافر جانب الرغبة القوية لدى جزء من القيادة العسكرية في أن تنأى بنفسها عن ممارسة المسئوليات السياسية وذلك في ظل وجود ضغوط شعبية قوية تطالب بعودة الحكم المدني، يعضد من عملية تحويل السلطة لتصبح ذات أساس مدني[٥]. وتعطى الحالة النيجيرية عام ١٩٧٩ مثالا واضحا حيث توفرت الرغبة القوية

---

(١) انظر : Ibid, P. 52.

(٢) انظر : Ibid, PP. 53-4.

(٣) انظر : Ibid., PP. 54-5.

(٤) لايعنى ذلك أن الانسحاب الإختياري هو أمر شائع الحدوث في إفريقيا إذ تعمد كثير من النظم العسكرية إلى تطوير قدراتها القمعية بما يمكنها من القضاء على أية معارضة يمكن أن تمثل تحديا لها. ومن ثم فإن سقوط هذه النظم العسكرية لايتم عادة إلا بواسطة انقلابات مضادة.

(٥) انظر :

Peterkoehn, "Prelude to Cinilian Rule: The Nigerian Elections of 1979, Africa Today, Vol. 28, No. 1 (1981) P. 18.

لدى العسكريين النيجيريين بالانسحاب من الحياة السياسية وساعد على ذلك فشل حكومة جوون في التعامل بحسم وفعالية مع قضايا الفساد وغيرها من قضايا السياسة العامة الملحة[1]. وفي نفس الوقت كان هناك عدد متزايد من صغار الضباط أدرك أن تدخلهم وانهماكهم في الشئون السياسية قد أثر كثيرا على سمعتهم المهنية وقدرتهم على الإنجاز في الميدان العسكري. وقد لعبت هذه الاعتبارات دورا هاما في الإطاحة بالجنرال جوون عام ١٩٧٥ بواسطة مجموعة من هيئة الضباط - بزعامة مورتالا محمد - والذين وعدوا بضرورة عودة نيجيريا إلى الحكم المدني خلال فترة إنتقالية مدتها أربعة أعوام[2]. وكان اغتيال مورتالا محمد في محاولة إنقلاب فاشلة عام ١٩٧٦ قد دعم من حماس القيادة العسكرية وعزمها على التخلي عن السلطة السياسية. ويلاحظ أن وجود شعور عام - على الجانب الشعبي - بعدم الرضا تجاه مجمل أداء النظام العسكري في ظل حكم جوون، قد ترتب عليه خلق ضغوط شعبية قوية مطالبة بعودة الحكم المدني وبهذا الصدد ظهر واضحا دور السياسيين السابقين ورجال الخدمة المدنية وطلاب الجامعات وهيئات التدريس بها[3].

المطلب الثاني
الانسحاب الإكراهي

يجبر العسكريون في هذا النوع من الانسحاب على ترك الساحة السياسية وتسليم السلطة للمدنيين إما بفعل ممارسة الضغوط المدنية القوية على النظام العسكري و/أو ظهور تفكك وانقسام في صفوف الجيش ولاسيما في هيئة الضباط ربما يؤدى إلى وقوع انقلاب مضاد يطيح بالحكومات العسكرية المسيطرة.

يتضح إذن أن هناك طريقتين محتملتين للإنسحاب الإختياري وهما:

الأول: الضغوط المدنية القوية (ونأخذ على ذلك مثالا السودان عقب إنقلاب ١٩٥٨).

الثاني: الانقلابات المضادة (ونأخذ عليها مثالا إنقلاب رولنجز الأول في غانا عام ١٩٧٩).

---

(١) انظر: Ibid., P. 18.

(٢) انظر: Ibid., P. 19.

(٣) انظر: Idem

بالنسبة للضغوط المدنية :

لعل السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل تقوى المعارضة المدنية على الإطاحة بالحكم العسكري؟ وبعبارة أخرى هل تقوى الاضرابات والمظاهرات العامة وأعمال الشغب - التي يلعب فيها الطلاب ونقابات العمال والشباب المتعطل دورا أساسيا - على إجبار الحكومات العسكرية على التنازل عن السلطة لحكومات مدنية؟

واقع الأمر أن كثيرا من الكتاب والدارسين يعتبرون الإطاحة المدنية بالحكومات العسكرية هو أمر غير وارد أو على الأقل نادر الحدوث[١]. فالمعارضة المدنية مهما كانت قوية وعنيفة لاتملك التنظيم الملائم ولا الأسلحة الكافية لإلحاق الهزيمة بالعسكريين[٢]. وهنا يصدق القول "باستحالة قيام ثورات ضد القوات المسلحة حيث أنها تملك وسائل الضغط والإكراه التي ما من سبيل إلى مقاومتها مدنيا، فلايمكن لأجهزة الدولة أن تواجه البندقية والدبابة، وإذا ما حاول الشعب أن يقاوم فإن مصير مقاومته هو الفشل خاصة إذا كان الجند قد اتخذوا قرارا بالسير حتى النهاية.

وعلى ذلك فإن الضغوط المدنية تلعب دورها في الإطاحة بالعسكريين في حالة وجود إنشقاق وتفكك داخل الجيش بحيث يرفض بقية الضباط أن يمدوا يد العون للحكام العسكريين. ومن ثم يفقد النظام العسكري مصدر التأييد السياسي الذي يستند عليه. يظهر ذلك واضحا في حالة الإطاحة بالحكم العسكري في السودان عام ١٩٦٤م.

الحالة السودانية :

أهم ما يميز الإطاحة بحكم الجنرال عبود في السودان عام ١٩٦٤ أنها لم تتم بفعل إنقلاب مضاد وإنما كونها تمثل استجابة لثورة شعبية شاملة[٣].

وقد تمثل سيناريو هذه الثورة الشعبية في السودان على النحو التالي:

- مظاهرات الطلبة وإضرابات العمال وموظفي الحكومة.

- عودة الأحزاب القديمة بساستها المتمرسين وتحالفهم مع منظمات جديدة لتشكيل جبهة وطنية طالبت بانسحاب الضباط من السلطة وإعادة دستور ١٩٥٦ وإجراء انتخابات برلمانية وحل مشكلة الجنوب.

---

(١) انظر : نجوى الفوال، النظم العسكرية في إفريقيا، مرجع سابق، ص ٧٨.

(٢) انظر : Nordlinger, Soldiers in Politcs, op.cit., P. 139.

(٣) انظر : اليزر بيئرى، مرجع سابق، ص ٢٦٥. وانظر أيضا د. يونان لبيب رزق، "الثورة والصراع الحزبي في السودان ١٩٦٤-١٩٦٩"، السياسة الدولية العدد ١٨، (أكتوبر ١٩٦٩)، ص ٦٦.

- إزدياد قوة الحزب الشيوعي السوداني والذي اكتسب مزيدا من الأنصار ولاسيما بين صفوف العمال والمثقفين(١).

وقد ساعد في نجاح الثورة الشعبية في السودان عام ١٩٦٤ والإطاحة بحكم الجنرال عبود، التفكك والانقسام داخل الجيش السوداني، واللذان ظهرا بصورة واضحة خلال أزمة ١٩٥٩، عندما دب الصراع بين أعضاء المجلس العسكري الحاكم - ولاسيما بين احمد عبدالوهاب وحسن بشير نصر(٢) - وعندما بلغت أزمة النظام ذروتها أراد حسن بشير استخدام قوة الجيش لسحق المعارضة وتحقيق النظام، إلا أن أغلبية ضباط الجيش رفضوا هذا الاتجاه وهو مابرز واضحا عندما وقعت اضطرابات في الخرطوم وصل على أثرها العميد محمد أدريس عبدا لله حاكم منطقة كسلا ومعه مجموعة من الجنود ليحول دون استخدام الجيش ضد الأهالي المدنيين(٣).

وتؤكد "روث فيرست" على عنصر الإنقسام داخل الجيش السوداني وترى أنه مثل الركيزة الأساسية في الإطاحة بالحكم العسكري فقد "كانت الانقسامات داخل قيادة الجيش السوداني وفي سلك الضباط بمستوياته المتعددة، هى السبب الأساسي وراء الإطاحة بزمرة عسكرية مفككة بالفعل"(٤).

وتحت تأثير الفوران الشعبي المتزايد اضطر عبود إلى حل المجلس الأعلى للقوات المسلحة وإقالة الحكومة في ٢٦ أكتوبر ١٩٦٤ واتجهت النية نحو تشكيل حكومة مشتركة مؤقتة من الجبهة الوطنية والعسكريين. بيد أن الجبهة الوطنية أصرت على الانسحاب النهائي للعسكريين من الميدان السياسي وهو ماتم بالفعل في ٣٠ أكتوبر حيث شكلت حكومة مدنية كاملة. وفي ٢١ نوفمبر ١٩٦٤م انتهى حكم الضباط في السودان تماما بعد استقالة عبود، وحل محله مجلس رئاسة مدني(٥).

بالنسبة للانقلابات المضادة :

يتمثل الطريق الثاني للانسحاب العسكري الإكراهي في قيام مجموعة من الضباط الذين لايتولون الحكم بانقلاب مضاد ناجح وتسليم السلطة لحكومة مدنية. وقد حدث ذلك في بلدان عدة حيث كان الانتقال من نمط الحكم العسكري إلى نمط الحكم المدني عادة مايتم من خلال وسيط وهو الانقلابات المضادة(٦).

---

(١) انظر: اليزر بيرى، مرجع سابق، ص ص ٢٦٥، ٢٦٦.
(٢) انظر : المرجع السابق، ص ص ٢٥٧، ٢٥٨.
(٣) انظر : المرجع السابق، ص ٢٦٦.
(٤) انظر : First, op.cit., PP. 256-56.
(٥) انظر : اليزر بيرى ، مرجع سابق، ص ٢٦٨.
(٦) انظر : Nordlinger, Soldiers in Politics, op.cit., P. 140

وقد لاحظ نوردلنجر أن المحاولات الانقلابية في الفترة ما بين ١٩٤٥-١٩٧٢، تفوق في النظم العسكرية مثيلتها في النظم المدنية بما يقرب من الضعف. وسبق لنا أن أوضحنا الدوافع والظروف التي تؤدى إلى وقوع الانقلابات المضادة، بيد أن مانود أن نشير إليه هنا هو تأثير الانقلاب على وحدة وتنظيم الجيش ولاسيما في حالة الانقلابات التي يقودها صغار الضباط إذ يصاحبها عادة ظاهرتان هامتان:

- التخلص من كبار الضباط.
- الترقية السريعة لصغار الضباط.

ففي حالة نجاح انقلاب صغار الضباط يتم التخلص من الضباط الذين يشغلون رتبة عقيد فما فوق سواء عن طريق تسريحهم من الجيش أو قتلهم من جانب قادة الانقلاب. ويصف لنا لوكام هذه العملية بالنسبة للحالة النيجيرية بعد انقلاب يناير ١٩٦٦ فيذكر أنه اكتسح مايزيد عن نصف الضباط الذين حصلوا على رتبة مقدم فما فوق وتم قتل اثنين من عمداء الجيش الثلاثة وكذلك رئيس الأركان وقائد كلية التدريب العسكري(١).

ويلاحظ أنه في حالة الإبقاء على كبار الضباط فإنهم يظلون بدون فعالية صحيح أنه في بعض الحالات يدعو صغار الضباط أحد كبار الضباط ليرأس الحكومة العسكرية الجديدة إلا أن ذلك يكون مدفوعا بعوامل سياسية وليس من أجل الرغبة في أن يظل الأخير محتفظا بأي فعالية في مركزه العسكري.

وتكون عملية الإنقلاب مصحوبة بترقيات سريعة لصغار الضباط (وحتى صف الضباط) وربما يتولى بعض الضباط ذوى السجل القيادي الممتاز وظائف سياسية هامة وربما يستقيل عدد آخر للإلتحاق بإحدى الوظائف المربحة في الشركات الأجنبية(٢).

ولاشك أن هذه الترقيات السريعة والتعيينات في المواقع العليا تشكل انتهاكا خطيرا لقواعد النظام التي يقوم عليها الجيش(٣). فضلا عن أن التخلص من العناصر ذات الخبرة والكفاءة من الضباط يضعف تسلسل القيادة في الجيش وهو الأمر الذي يترك آثاره السلبية علي الهيكل التنظيمي للمؤسسة العسكرية.

عندئذ يُصبح النظام العسكري عرضه للإطاحة به بواسطة مجموعة عسكرية أخرى تؤمن بقيم الاحتراف العسكري وترغب في إعادة تنظيم الجيش وبناء فعاليته.

---

(١) انظر : Gupta, op.cit., P. 170.

(٢) انظر : Ibid., P. 170.

(٣) انظر : Ibid., P. 71.

الحالة الغانية ١٩٧٩ :

في ٤ نوفمبر ١٩٧٩ تولى السلطة في غانا الملازم طيار جيرى رولنجز والذي كان يهدف من وراء إنقلابه تطهير الدولة من الفساد وسوء الإدارة، وإنقاذها من التضخم والأزمات الاقتصادية أو على حد تعبيره فإنه كان يرمي إلى إجراء عملية تنظيف للبيت "House Cleaning"[1]. وعلى الرغم من قيام محكمة عسكرية بإدانة ثلاثة من رؤساء غانا السابقين – اتشيمبونج واكوفو وافريفا – بتهمة الفساد وتم توقيع عقوبة الاعدام عليهم، إلا أن رولنجز ورفاقه قوبلوا بالترحاب من جانب جماهير الشعب الغاني التي أملت في حركتهم خيرا[2].

وهكذا كان انقلاب رولنجز الأول في غانا تعبيرا عن الاستياء الشعبي المتزايد ضد نظام الحكم ووسيلة فعالة للإطاحة بالزمرة العسكرية المهيمنة وبداية فعلية لعودة الحكم المدني مرة أخرى حيث انتخب الدكتور ليمان في يوليو ١٩٧٩ رئيسا للدولة وتسلم السلطة رسيما من رولنجز في ٢٤ ديسمبر ١٩٧٩م. بيد أن الشكوك سرعان ما ثارت حول جدية رغبة العسكريين واقتناعهم بالانسحاب إلى ثكناتهم ويؤكد من ذلك تحذير رولنجز الذي أعلنه أمام الجمعية الوطنية بمناسبة تسليم السلطة لحكومة الدكتور ليمان المنتخبة من "أن السياسيين إذا ما استغلوا مناصبهم لتحقيق مآربهم الخاصة فإنه سوف يتم الإطاحة بهم بعيدا عن السلطة"[3]. وهو ماحدث بالفعل حيث تدخل رولنجز مرة أخرى في ٣١ ديسمبر ١٩٨١ وأطاح بحكومة ليمان بعد فترة تميزت بعدم الاستقرار الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم وتفشى الفساد وظهور نخبة صغيرة مميزة[4]، وذلك على الرغم من الاستراتيجيات الأربعة التي تعهد ليمان بالعمل على تنفيذها وهي: وضع وتنفيذ برنامج التنمية الزراعية، وضع وتنفيذ برنامج التصنيع الريفي، تنمية مشروعات البنية الأساسية هى infrastructure وأخيرا إحداث تعديلات أساسية في عملية توزيع الدخول بما يحقق مصالح مختلف القطاعات في المجتمع الغاني[5].

---

(١) انظر : Africa Report, No. 6, 1979, P. 29.

(٢) انظر : Ibid., P. 29.

(٣) انظر : Ibid., PP. 43-4.

(٤) انظر : Africa Report (March-April 1982), P. 59.

(٥) انظر : Ibid, PP. 0-6.

المطلب الثالث

الانسحاب الظاهري

يقصد بالانسحاب الظاهري أن العسكريين يحاولون إضفاء الطابع المدني على حكمهم فيتقلدون أسماء ورموزا مدنية ويتحالفون مع بعض القطاعات المدنية كالبيروقراط والتكنوقراط والزعماء التقليديين وغيرهم، بيد أن سلطة صنع القرار تظل في النهاية في أيديهم.

ولاشك أن كلمة "انسحاب" هنا Withdraw لاتعبر عن حقيقة هذه الظاهرة المتعلقة بمدينة وتسييس الحكم العسكري ولعل كلمة "تحول" Transformation التي نادى بها هنري بنين[1] لوصف هذه الظاهرة تكون أقرب إلى المعنى الذي نقصده وهو الانسحاب الظاهري الذي يتضمن تغييرات في الأدوار والعلاقات الرسمية وغير الرسمية في إطار الحركة السياسية.

وهناك صور مختلفة للتحول التدريجي من الحكم العسكري إلى الحكم المدني يمكننا أن نميز بين ثلاث صور منها وهي:

الصورة الأولى : قد يتم التحول من الحكم العسكري إلى الحكم المدني بصورة راديكالية. والنمط المثالي في هذه الحالة هو النموذج الكمالي في تركيا حيث أكد أتاتورك على أن الضباط الأتراك الذين يرغبون في ممارسة دور سياسي عليهم تقديم استقالتهم والدخول في السياسات المدنية من خلال الاشتراك في التنظيم الحزبي الجديد[2].

ويعد النموذج المصري بعد الثورة مشابها للنموذج الكمالي في تركيا حيث أن "العسكريين المصريين طالما كانوا يرتدون الزي العسكري فهم يقومون أساسا بمهامهم الأصلية الدفاعية وليس لهم الحق مطلقا في الاشتراك في الحياة السياسية. أما من يعمل بالحياة السياسية فعليه أن يترك الزي العسكري والمهام العسكرية ويرتدي الملابس المدنية ويتفرغ للحياة السياسية المدنية"[3].

---

(١) انظر : Bienen, op.cit., P. 252.

(٢) انظر : Ibid., P.253.

وانظر أيضا : Janowitz, Military Instituations, op.cit., P. 72.

(٣) انظر : د. حورية توفيق مجاهد، نظام الحزب الواحد في إفريقيا، مرجع سابق، ص ١٠٤.

الصورة الثانية : قد يكون التحول للحكم المدني مجرد عمل متواضع كما حدث في فولتا العليا (بوركينا فاسو) عام ١٩٧٠ حيث سمح النظام العسكري بالانتخابات العامة لتشكيل المجلس الوطني إلى جانب تأليف مجلس وزراء مختلط من المدنيين والعسكريين، بيد أن الجنرال لاميزانا ألغى هذا المجلس الوطني في أوائل ١٩٧٤ ووضع بذلك نهاية لهذه الخبرة[١].

الصورة الثالثة : ربما يضع العسكريون في السلطة إطارا للحركة يأملون - على حد زعمهم - من خلاله إعادة الحكم المدني. وقد يعنى ذلك من ناحية تنظيم الانتخابات الجديدة من أجل تشكيل البرلمان كما حدث في غانا قبل الانقلاب العسكري الثاني في ١٩٧٢م، ويعنى من ناحية أخرى إنشاء نوع من مجالس الشورى والاتفاق على بعض المبادئ الدستورية[٢]. وهكذا يطرح العسكريون أنفسهم قواعد اللعبة لهذا النمط من التحول كما حدث في نيجيريا خلال الفترة من ١٩٦٦-١٩٧٧م.

وبصفة عامة تتطلب عملية "مدينة" النظام العسكري فترة زمنية معقولة، فلكي يصبح "الجنرالات" "رؤساء"، ولكي يعتمد أساس السلطة على التأييد العام من الجماهير بدلا من الاعتماد على قوة السلاح، فإن مثل هذا التحول ينبغي أن يحدث بصورة تدريجية حتى تتم مدينة النظام العسكري بصورة سلمية[٣].

وهناك عدة خطوات تتبعها مثل هذه النظم التي تسعى نحو المدينة من بينها:

١ - العمل على خلق روابط وثيقة بين المدنيين والقادة العسكريين في أعقاب إستيلاء الأخيرين على السلطة. وبهذا الصدد يبرز كبار رجال الجهاز الإداري والرؤساء التقليديون كحليف طبيعي وضروري للعسكريين.

٢ - محاولة خلق تأييد شعبي من خلال إنشاء تنظيمات سياسية جماهيرية تحت زعامة العسكريين.

٣ - محاولة استعادة المشروعية القانونية من خلال وضع دساتير جديدة وإجراء انتخابات واستفتاءات (وإن كانت في الغالب ليست ذات طابع تنافسي).

ويطرح نموذج "موبوتو" في زائير مثالا لمحاولات المدينة والتحول إلى الصياغة المدنية في الحكم حيث:

---

(١) انظر : Bienen, op.cit., P. 253.

(٢) انظر : Jackson & Rosberg, op cit., P. 273.

(٣) انظر : Welch, Soldier and State.. op cit., P. 55

- حاول تصوير الدور الذي قام به من أجل إعادة النظام والقانون إلى زائير بدور أصحاب الرسالات السماوية، فما فتئ في مقارنة رسالته التي تهدف إلى تحقيق الوحدة السياسية لبلاده برسالة كل من موسى وعيسى عليهما السلام[١].

- قام بانشاء "الحركة الشعبية للثورة" عام ١٩٦٧ كتنظيم سياسي جماهيري تحت زعامته.

- قام بوضع دستور جديد للبلاد عام (١٩٦٧) وأجريت الانتخابات البرلمانية عام ١٩٦٨ وبنهاية عام ١٩٧٠ أجريت انتخابات الرئاسة (يلاحظ أن هذا التوقيت تم تحديده بدقة حيث أنه يمثل بلوغ موبوتو سن الأربعين وهو الحد الإدنى لعمر رئيس الجمهورية وفقا للدستور الجديد)[٢].

- كان موبوتو يبذل قصارى جهده لكي يتحول من مفهوم "البطولة العسكرية" إلى مفهوم الزعامة الكارزمية[٣].

ويلاحظ أن نجاح النظام العسكري في محاولاته الرامية نحو المدينة والتحول للحكم المدني تعتمد كذلك في الأساس على اتجاه القوات المسلحة بشأن ممارسة السلطة السياسية فعلى حد تعبير فاينر "يجد معظم العسكريين أنفسهم في حيرة من أمرهم هل يمارسون الحكم بشكل مباشر أم بشكل غير مباشر، فلاهم بقادرين على الانسحاب من الحكم بصورة كاملة ولاهم بقادرين على إضفاء الشرعية الكاملة على حكمهم، انهم لايستطيعون البقاء ولا الإنسحاب"[٤].

وتصبح أكثر النظم العسكرية نجاحا في البقاء مدة طويلة في الحكم هى التي تعمل على تحويل نفسها إلى مؤسسات سياسية ذات أساس مدني، وأن يصبح المدنيون شركاء في السلطة السياسية[٥].

---

(١) انظر : Jackson & Rosberg, op.cit., P. 169.

(٢) انظر : Ibid., P. 170.

(٣) انظر : welch, soldier and state, op. cit., p57.

(٤) انظر : Ibid., P. 57.

(٥)انظر : Janowitz, Military instutions, op.cit., p73.

خاتمـــة :

يمكن القول بصفة عامــة أن ظـاهرة الانقلابـات العسـكرية في إفريقيـا قـد خضعـت لتطورات وتغييرات سواءِ من حيث الشكل أو المضمون. فإذا كانت حدتهـا قـد بلغـت الذروة خلال النصف الثاني من عقد الستينيات، فإن ذلك لايعنى أنها مد بـلا جـذر او موجة لن تنحسر. وإذا كـانت عمليـة تخطيـط وتنفيـذ الانقـلاب تتسـم خـلال مرحلـة الذورة بالسهولة النسبية، حيث كان بإمكان بضعة عشـرات مـن الجنـود محـاصرة قصـر الرئاسة وإغلاق المطار الرئيسي والسيطرة علـى محطـة الإذاعـة وإعـلان إسـتيلائهم علـى السلطة، فإن الأمر أصبح اليوم أكثر صعوبة وتعقيدا، وهو مـا أثـر بـالفعل علـى حركـة الانقلابات العسكرية حيث انحسرت موجتها قليلا وخفت حدتها عمـا كـانت عليـه في منتصف الستينيات[1].

وتبين عمليـة رصـد حركـات الانقلابـات العسـكرية علـى السـاحة الإفريقيـة منـذ الخمسـينيات وحتـى التسـعينيات أن إفريقيـا شـهدت انقلابـين عسـكريين فقـط خـلال الخمسينيات بينما شهدت خلال عقـد الستينيات خمسة وعِشرون انقلابـا ولم يقـع في السبعينيات سوى خمسة عشر انقلابا، ومع ذلك فإن هذه الموجه الانقلابية لم تخب تمامـا حيث شهدت القارة ١٨ انقلابا خلال حقبة الثمانينيات.

وتصور الجداول الآتية تطور الظاهرة الانقلابية في إفريقيا :

أولا : الانقلابات العسكرية في إفريقيا خلال الخمسينيات:

م	الدولة	تاريخ الإنقلاب
١	مصـــر	يوليو ١٩٥٢
٢	السودان	نوفمبر ١٩٥٨

(١) المقصود بالانقلاب العسكري في هذه الدراسة أي تغيير فعلي في الأداة الحكومية يقوم به جماعة من العسكريين عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وعلى هذا يخرج عن إطار المعنى المقصود، المحاولات الإنقلابية على الرغم من أنها ربما تكون أكثر دموية مثل محاولة انقلاب ١٩٧١ في السودان ومحاولة انقلاب ١٩٧٦ في نيجيريا التي أودت بحياة رئيس الجمهورية وكذلك الانقلاب الفاشل في كينيا الذي قام به بعض أفراد سلاح الطيران عام ١٩٨٢.

ثانيا : الانقلابات العسكرية في إفريقيا خلال الستينيات :

م	الدولة	تايخ الانقلاب
١	زائير	سبتمبر ١٩٦٠، نوفمبر ١٩٦٥
٢	توجو	يناير ١٩٦٣، يناير ١٩٦٧
٣	بنين	أكتوبر ١٩٦٣،نوفمبر١٩٦٥،ديسمبر ١٩٦٥، ديسمبر ١٩٦٧،ديسمبر ١٩٦٩م.
٤	الكونغو برازفيل	أغسطس ١٩٦٣، أغسطس ١٩٦٨
٥	زنزبار	يناير ١٩٦٤
٦	الجزائر	يونيو ١٩٦٥
٧	بورندي	نوفمبر ١٩٦٦
٨	إفريقيا الوسطى	يناير ١٩٦٦
٩	بوركينا فاسو	يناير ١٩٦٦
١٠	نيجيريا	يناير ١٩٦٦، يوليو ١٩٦٦
١١	غانا	فبراير ١٩٦٦
١٢	سيراليون	مارس ١٩٦٧، أبريل ١٩٦٨
١٣	مالي	نوفمبر ١٩٦٨
١٤	السودان	مايو ١٩٦٩
١٥	ليبيا	سبتمبر ١٩٦٩
١٦	الصومال	أكتوبر ١٩٦٩

ثالثا : الانقلابات العسكرية في إفريقيا خلال السبعينيات :

م	الدولة	تايخ الانقلاب
١	أوغنده	يناير ١٩٧١
٢	غانا	يناير ١٩٧٢، يوليو ١٩٧٨، يوليو ١٩٧٩
٣	مدغشقر	مايو ١٩٧٢، ١٩٧٥
٤	بنين	أكتوبر ١٩٧٢
٥	رواندا	يوليو ١٩٧٣
٦	النيجر	أبريل ١٩٧٤
٧	اثيوبيا	سبتمبر ١٩٧٤ ، ١٩٧٧
٨	تشاد	أبريل ١٩٧٥
٩	نيجريا	يوليو ١٩٧٥
١٠	بوروندى	نوفمبر ١٩٧٦
١١	سيشل	يونيو ١٩٧٧
١٢	موريتانيا	يوليو ١٩٧٨
١٣	غينيا الاستوائية	أغسطس ١٩٧٩
١٤	إفريقيا الوسطى	سبتمبر ١٩٧٩
١٥	جزر القمر	١٩٧٦، ١٩٧٨

رابعا : **الانقلابات العسكرية في إفريقيا خلال الثمانينيات :**

م	الدولة	تايخ الانقلاب
١	غينيا بيساو	١٩٨٠
٢	ليبريا	أبريل ١٩٨٠
٣	غانا	ديسمبر ١٩٨١
٤	إفريقيا الوسطى	١٩٨١
٥	بوركينا فاسو	١٩٨٠، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٧
٦	نيجيريا	ديسمبر ١٩٨٣، ١٩٨٥
٧	غينيا	أبريل ١٩٨٤
٨	موريتانيا	يناير ١٩٨٥، ١٩٨٠
٩	أوغنده	١٩٨٠، ١٩٨٥، ١٩٨٦
١٠	بوروندى	١٩٨٧
١١	السودان	١٩٨٥، ١٩٨٩

خامسا : **الانقلابات العسكرية في التسعينات** (حتى يوليو ١٩٩٦):

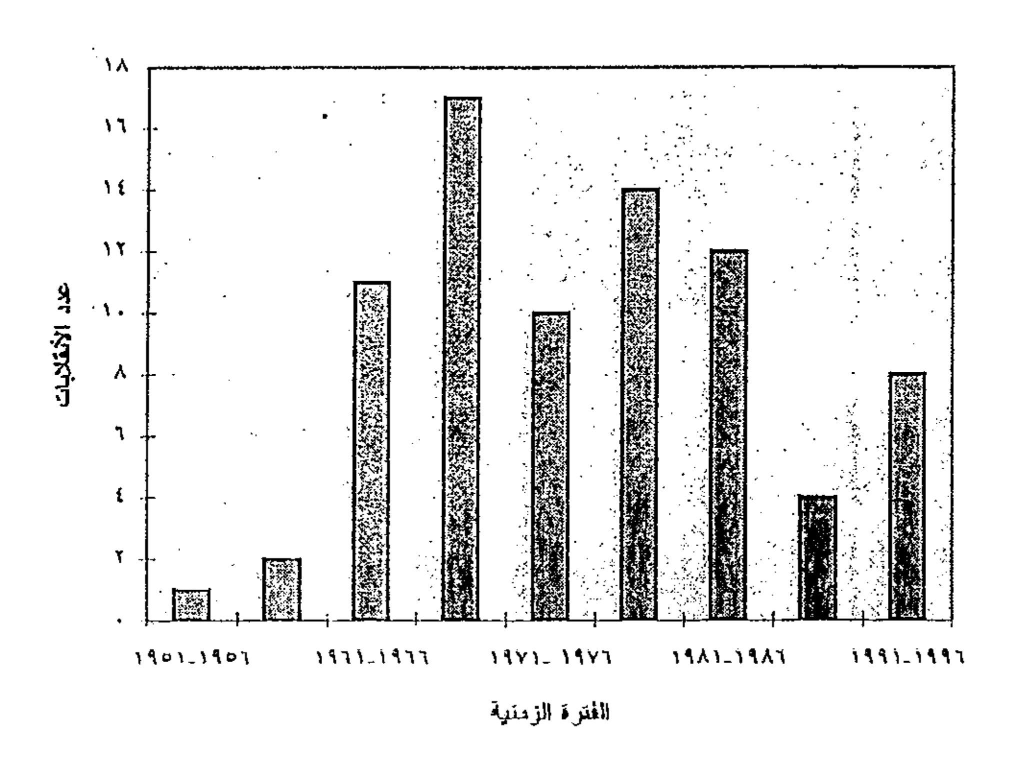
م	الدولة	تايخ الانقلاب
١	تشاد	١٩٩٠
٢	نيجيريا	١٩٩٣
٣	سيراليون	١٩٩٢ ، ١٩٩٦
٤	مالي	١٩٩١
٥	النيجر	١٩٩٦
٦	ليسوتو	١٩٩١
٧	جزر القمر	١٩٩٥
٨	جامبيا	١٩٩٤
٩	بوروندى	١٩٩٦

تطور الظاهرة الانقلابية في إفريقيا

حتى يناير ١٩٩٦م

(*) الفترة الزمنية	عدد الانقلابات
١٩٥٦-١٩٥١	١
١٩٦١-١٩٥٦	٢
١٩٦٦-١٩٦١	١١
١٩٧١-١٩٦٦	١٧
١٩٧٦-١٩٧١	١٠
١٩٨١-١٩٧٦	١٤
١٩٨٦-١٩٨١	١٢
١٩٩١-١٩٨٦	٤
١٩٩٦-١٩٩١	٨

(*) طول الفئة يبدأ من فبراير وينتهي في يناير، فالفئة الأولى فبراير ١٩٥١ - ينـاير ١٩٩٦ وهكذا.



الدول التي شهدت أكثر من انقلاب عسكري حتى يناير ١٩٩٦م

م	الدولة	تاريخ الانقلابات العسكرية	المجموع
١	السودان	١٩٥٨، ١٩٦٩، ١٩٨٥، ١٩٨٩	٤
٢	زائير	١٩٦٠، ١٩٦٥	٢
٣	توجو	١٩٦٣، ١٩٦٧	٢
٤	بنين	١٩٦٣، ١٩٦٥، ١٩٦٥، ١٩٦٧، ١٩٦٩، ١٩٧٢	٦
٥	الكونغو	١٩٦٣، ١٩٦٨، ١٩٦٨	٣
٦	إفريقياالوسطى	١٩٦٦، ١٩٧٩، ١٩٨١	٣
٧	بوركينا فاسو	١٩٦٦، ١٩٨٠، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٧	٥
٨	نيجيريا	١٩٦٦، ١٩٦٦، ١٩٧٥، ١٩٨٣، ١٩٨٥، ١٩٩٣	٦
٩	غانا	١٩٦٦، ١٩٧٢، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨١	٥
١٠	سيراليون	١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٩٢، ١٩٩٦	٤
١١	مالي	١٩٦٨، ١٩٩١	٢
١٢	بوروندى	١٩٦٦، ١٩٦٦، ١٩٧٦، ١٩٨٧	٤
١٣	أوغندة	١٩٦٦، ١٩٧١، ١٩٨٠، ١٩٨٥، ١٩٨٦	٥
١٤	مدغشقر	١٩٧٢، ١٩٧٥	٢
١٥	النيجر	١٩٧٤، ١٩٩٦	٢
١٦	أثيوبيا	١٩٧٤، ١٩٧٧	٢
١٧	تشاد	١٩٧٥، ١٩٩٠	٢
١٨	موريتانيا	١٩٧٨، ١٩٨٠، ١٩٨٥	٣
١٩	جزر القمر	١٩٧٦، ١٩٧٨، ١٩٩٥	٣
٢٠	ليسوتو	١٩٨٦، ١٩٩١	٢
		المجمـــوع	٦٧

الدول التي شهدت انقلابا عسكريا واحدا حتى يناير ١٩٩٦م

م	الدولة	تاريخ الانقلاب
١	مصر	١٩٥٢
٢	زنزبار	١٩٦٤
٣	الجزائر	١٩٦٥
٤	ليبيا	١٩٦٩
٥	الصومال	١٩٦٩
٦	رواندا	١٩٧٣
٧	سيشل	١٩٧٧
٨	غينيا الاستوائية	١٩٧٩
٩	غينيا بيساو	١٩٨٠
١٠	ليبيريا	١٩٨٠
١١	غينيا	١٩٨٤
١٢	جامبيا	١٩٩٤
المجمـــوع		١٢

يتضح إذن أن هناك موجتين إنقلابيتين عصفتا بالقارة الإفريقية :

أولاهما : - وهى الأكثر عنفا - تبدأ منذ منتصف الستينيات وبالتحديد خلال الفترة من (١٩٦٥-١٩٦٩) حيث شهدت إفريقيا عشرين إنقلابا ناجحا.

ثانيتهما:- وهى الأقل حدة - تبدأ في منتصف السبعينيات وبالتحديد خلال الفترة من (١٩٧٥-١٩٧٩) حيث شهدت القارة تسعة إنقلابات ناجحة.

تظهر عملية الرصد السابقة أيضا أن هناك تناقضا "ظاهريا" في حركة الانقلابات العسكرية على الساحة الإفريقية، وإن كان ذلك لايعنى إنتفاء الأوضاع التي أدت أصلا إلى التدخل الانقلابي من جانب العسكريين وإنما يعطى ذلك مؤشرا للبحث والتحليل للوصول إلى مقاييس يمكن من خلالها التنبؤ بإمكانية استمرار الظاهرة الإنقلابية في المستقبل المنظور وذلك على أساس علمي صحيح.

في هذا الصدد تبرز مجموعة من العوامل ينبغي أن نأخذها بعين الاعتبار وهى:

أولا: أن بعض الجيوش الإفريقية تم إضفاء الطابع المؤسسي عليها Institutionalized وهى في السلطة بما في ذلك جيوش التحرير في الجزائر وأنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو. ففي موزمبيق على سبيل المثال كان الجيش والحزب السياسي يشكلان جبهة واحدة قبل الاستقلال هى "جبهة تحرير موزمبيق" وكان الجيش يمارس السيطرة المدنية الكاملة على المناطق التي يتم تحريرها وظهر وكأن جيش التحرير الموزمبيقي يمثل الجناح العسكري لجبهة (الفريليمو) ولاسيما بعد عام ١٩٦٦ حينما أنشئ مايسمى بـ "مجلس القيادة الوطني" للتنسيق بين الواجبات المدنية والعسكرية للجيش(١).

ثانيًا: الاستراتيجيات التي تتبعها النخبة الحاكمة للتعامل مع القوات المسلحة ومن ذلك :

١ - إضفاء الطابع القومي على الجيش من خلال التأكيد على، وإبراز، صورته القومية وإعادة تنظيمه وإضفاء الطابع السياسي عليه.

٢ - السيطرة المدنية على الجيش من خلال ضمان ولاء قياداته

---

(١) انظر :

E.F. Pachter, "Contra-Coup: Civilian Control of the Military in Guinea, Tanzania and Mozambique", The Journal Of Modern African Studies, Vol. 20, No. 4 (1982), PP. 600-604.

واختيار نمط التدريب والتمويل المناسب وبناء ميليشيات شعبية موالية للنظام القائم تعمل كقوة موازنة لقوة الجيش.

فيما يتعلق بإضفاء الطابع القومي على الجيش : يمكن القول بأن الجيوش مهما كان تاريخها الواقعي فإنها تعد أحد الأبعاد الرئيسية لسيادة الدولة ومن هنا كان حرص القادة الإفريقيين على إبراز الصورة القومية لجيوشهم. ففي بعض الدول التي نجت من الانقلابات العسكرية مثل غينيا (في ظل سيكوتوري) وتنزانيا وموزمبيق اتخذت الاجراءات لإضفاء الطابع القومي والشرعي والسياسي على جيوشها وإعطاء المسئولية للوطنيين في إدارة وقيادة جيوشهم وإعطاء الجنود مهام بناء الدولة وهى مشابهة للمهام الموكلة للمدنيين، وتأكيد ولائهم المستمر من خلال السيطرة الحزبية. ومن المعروف أن هذه الدول الثلاثة توافر لديها حزب جماهيري قوي يعتنق الأيديولوجية الإشتراكية والتي استخدمت في تحويل الجيش إلى "أداة" للدولة(١).

وقد اعتقد كل من سيكوتوري ونيريري بضرورة إعادة تنظيم وتكامل العسكريين في المنظمة القومية. ومن ثم فقد أثيرت التساؤلات حول طبيعة الدور الذي يمكن أن تقوم به القوات المسلحة التي سيعاد تنظيمها: ففي غينيا أنيطت بالجنود أعباء اقتصادية وإنتاجية محددة حيث شاركت بعض فرق الجيش في أعمال مدنية مثل الطرق والكباري، وفي ميدان الإنتاج أرسلت بعض الكتائب لجمع القطن والفول السوداني وقد تعلم الجيش كيف يقوم بصنع زيه العسكري وأحذيته. فالجنود الغينيين اتخذوا دورا نشيطا في الحياة الاقتصادية للدولة. وبالمثل عمل نيريري على أن يشارك الجيش في الحياة الاقتصادية للدولة بأن ينتج على الأقل حاجته من الغذاء حتى لايصبح عالة على المجتمع. وابتداء من السبعينيات شاركت "قوات الدفاع الشعبي" التنزانية في برامج التنمية: ففي عام ١٩٧٤ - حيث كانت مشكلات الغذاء والمجاعة تعصف بتنزانيا - دعا نيريري قواته المسلحة بأن تضرب مثالا يحتذى باعتبارها مدافعة عن الاشتراكية والاعتماد الذاتي. وبالفعل قررت هذه القوات أن تشارك كل وحدة منها في زراعة خمسمائة فدان من الأراضي الزراعية(٢).

وهكذا أكد كل من سيكوتوري ونيريري على الجنود باعتبارهم مواطنين للدولة تماما كالفلاحين والصيادين وغيرهم من قطاعات الشعب، أو بعبارة أخرى فإن الجيش هو بمثابة القسم من الشعب الذي يرتدي الزي العسكري.

بالنسبة لمحاولات السيطرة المدنية على الجيش : نجد أنه في غينيا عقب محاولة غزو

---

(١) Ibid., P. 595.

(٢) Ibid., PP. 596-99.

"كوناكرى" عام ١٩٧٠ أجرت الحكومة حملة تطهير واسعة داخل صفوف الجيش. وفي يوليو ١٩٧١ أجريت محاكمات عسكرية أسفرت عن إعدام ثمانية من كبار الضباط بينهم رئيس الأركان. وذلك يؤكد ضرورة أن تكون زعامة الجيش موالية تماما للحكومة حتى لو اقتضى الأمر ترقية أفراد غير مؤهلين بما فيه الكفاية مثلما حدث مع "تولى كوندى" الذي رقى من رتبة "عقيد" عام ١٩٧٧ إلى رتبة "فريق أول" عام ١٩٧٨[1]. وحقيقة الأمر أن كلا من تنزانيا وموزمبيق كانت لديهما أيضا سياسة مفادها أن يظل سلك الضباط مواليا للحزب السياسي وأن يراقب جيدا من جانب الحكومة.

ويؤكد بعض الباحثين على أن الولاء داخل الجيش يعتمد على التدريب والتسليح المناسبين وتكاد تكون كل الدول الإفريقية معتمدة على الخارج في تدريب وتسليح قواتها المسلحة: ففي غينيا أدخل سيكوتوري (٥٠٠) خبير عسكري كوبي داخل الجيش الغيني وكذلك الرئيس نيريري اعتمد على بعثة عسكرية من الصين عقب تمرد ١٩٦٤[2].

وقد امتلكت كل من تنزانيا وغينيا (في ظل سيكوتوري) وموزمبيق، ميليشيات شعبية تساعد في أن يظل الجيش في مكانه، أي أنها تعمل كقوة موازنة، وقد اتضح هذا الدور في غينيا عقب محاولة غزو كوناكرى ١٩٧٠ حيث قامت هذه الميليشيات الشعبية بدور قتالي[3].

---

(١) انظر : Ibid., P. 605.

ولمزيد من المعلومات عن دور سيكوتوري وشخصيته الزعامية وتأثير ذلك على دعم استمرار سيطرته على قواته العسكرية. انظر :

R.W. Johnson "Sekou Toure and the Guinean Revolution", African Affairs, Vol. 69, No. 266 (October, 1970) PP. 350-60.

حيث يؤكد أن فترة الإنطلاق السياسي والانتخابي "للحزب الديمقراطي الغيني" ترجع في حقيقتها إلى تاريخ تبؤ سيكوتوري زمام السلطة داخل الحزب وكان مركزه مدعوما بدرجة من التأييد الشعبي والتنظيمي ربما تكون فريدة في غرب إفريقيا.

ويشير الاستاذ "جونسون" أن سيكوتوري كان دائم التأكيد على أن الثورة الغينية تعيش وسط "مؤامرة مستمرة" منذ عام ١٩٦٠ حينما كشفت الحكومة عن مؤامرة فرنسية للإطاحة بها. وبعدها أعلن عن مؤامرات متعددة منها مؤامرة المدرسين ومؤامرة التجار ومؤامرة الجنود، ومحاولة غزو قوات المرتزقة لكوناكرى. ومن ثم قام سيكوتوري ببناء جهاز مخابرات قوي إلى جانب قوة بوليسية ضخمة واستخدمها لمراقبة اتباعه بما في ذلك قيادات الحزب الديمقراطي الغيني. ومع أن سيكوتوري كان يؤكد على المبادئ الثلاثة العليا وهى "الثورة، الشعب، الاشتراكية" إلا أنه وضعها في الإطار العام لنظرية المؤامرة المستمرة حيث أن كل ثورة تخلق ثورتها المضادة.

انظر : Ibid., PP. 357-58.

(٢) انظر : Pachter, op.cit., P. 607.

(٣)حول دور الميليشيات كأحد وسائل السيطرة المدنية على الجيش، انظر : Ibid., PP. 608-10.

ثالثا : التطور التكنولوجي وآثاره في مجالات تسليح وتدريب الجيوش.

كانت جيوش معظم الدول الإفريقية خلال عقد الستينيات صغيرة الحجم، فقيرة في أدوات تسليحها وهو الأمر الذي أفقدها الكثير من مقومات الجيوش الحديثة. ولاشك أن فرصة الاتصال بين الضباط والجنود والتجمع في إطار تنظيمي يستهدف الانقلاب تكون أكثر سهولة ويسرا في تلك الجيوش المحدودة العدد. ويعطى أول إنقلاب وقع في غرب إفريقيا - والذي نفذه (٢٧٥) رجلا هم كل أفراد الجيش التوجولي في يناير ١٩٦٣ - مثلا واضحا للسهولة التي كان يتم بها حدوث الإنقلاب العسكري.

بيد أن التطور التكنولوجي في ميادين التسليح والتدريب إلى جانب الزيادة المضطردة في حجم الجيوش الإفريقية وتوجيه نسبة كبيرة من الإنفاق القومي لصالح الأنشطة العسكرية جعل من عملية الانقلابات أكثر صعوبة وتعقيدا عما كانت عليه في الستينيات.

لقد أضحت الانقلابات العسكرية أكثر صعوبة نتيجة للعوامل الآتية[1]:

- الزيادة الكبيرة في عدد الجنود تؤدى إلى زيادة عدد الوحدات وانتشارها في مختلف أنحاء البلاد الأمر الذي يجعل الاتصال بها لتنسيق حركتها وتوحيدها في انقلاب واحد عملية عسيرة. وإذا لم يتم هذا التنسيق بصورة كاملة فإن احتمالات المواجهة العسكرية والصدامات المسلحة تصبح قائمة بين وحدات القوات المسلحة ذاتها (تؤكد ذلك محاولة الانقلاب الفاشلة في الكميرون أواخر ١٩٨٤).

- خلقت عملية فتح أبواب التجنيد أمام خريجي الجامعات والمعاهد العليا تفاعلا بين المثقفين وغيرهم، الأمر الذي يسرب مختلف الأفكار والاتجاهات السياسية ويجعل تحريك الجنود إلى حركة لايعرفون أهدافها عملية تحتاج إلى حسابات أكثر عمقا ودقة.

- إدخال الأسلحة الحديثة والمعقدة وتدريب الجنود عليها تعد عملية ذات مضمون ثقافي واقعي حيث توسع من مدارك ووعي الجنود وتجعلهم أدوات غير طيعة في يد الانقلابات العسكرية.

- وجود أجهزة الاستخبارات العسكرية واستخدامها أحدث الوسائل لكشف أي تحركات داخل الأفرع المختلفة للقوات المسلحة وسرعة التبليغ عنها ومقاومتها زادت كثيرا من صعوبة وتعقيد الانقلابات العسكرية.

أيا كان الأمر فإن هذه العوامل وإن كانت تعتبر معوقة لحركة الانقلابات العسكرية

(١) انظر: احمد حمروش، الانقلابات العسكرية (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠) ص ص ١١٧ - ١٢٤.

فإنها لاتعني اختفاءها حيث أن الظاهرة الانقلابيـة لاتنبـع مـن فـراغ ويقتضـى التخلـص منها إنتفاء الأوضاع التي أدت إليها أصلا. ولاتزال تتوطن في كثير من الدول الإفريقيـة مجموعة من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تشكل في مجموعهـا مـايمكن أن يطلق عليه أسم "القابلية لوقوع الانقـلاب" وهـو مـايمكن الاسـتفاده بـه عنـد التنبـؤ باحتمالات استمرارية الحركة الانقلابية في إفريقيا.

ملحق بأسماء رؤساء الدول الأفريقية
منذ الاستقلال وحتى يوليو ١٩٩٦م
مع بيان طرق توليهم السلطة(*)

الدولة	اسم الرئيس	طريق تولى السلطة/ التغيير
الجزائر	عباس فرحات (رئيس انتقالي) ١٩٦٣م.	– تم انتخابه عن طريق جمعية دستورية في ٢٥ سبتمبر ١٩٦٢م.
	أحمد بن بيلا (رئيس وزراء) ٦٢–١٩٦٣م.	– تم انتخابه عن طريق جمعية دستورية في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م.
	أحمد بن بيلا (رئيس) ٦٣–١٩٦٥م.	– ترشيح وانتخاب عن طريق نظام الحزب الوحيد.
	الرئيس هواري بومدين ٦٥–١٩٧٨م.	– انقلاب عسكري في ١٩ يونيو ١٩٦٥م.
	الشادلي بن جديد ٧٩–١٩٩٢م.	– وفاة بومدين. (ديسمبر ١٩٧٨) انتخاب الشاذلي عن طريق الحزب في يناير ١٩٧٩م. تحول نظام التعدد، الحزبية في ١٩٨٩م وقد اعتزل الشادلي بن جديد بسبب الأزمة الانتخابية في ١١ يناير ١٩٩٢م وتم إعلان حالة الطوارئ وتطبيق نظام حكم عسكري/ مدنى في الفترة من يناير ١٩٩٢م.
	محمد بوضياف يناير–يونيو ١٩٩٢م.	– تولى خلالها منصب رئيس المجلس الأعلى للقيادة وقد اغتيل في ٢٩ يونيو ١٩٩٢م.
	على كافي ١٩٩٢–١٩٩٤م.	– تولى على اثر اغتيال بوضياف.
	الرئيس الأمين زروال ١٩٩٤.	– تم تعيينه من جانب المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات ثم أعيد انتخابه من جانب الشعب في انتخابات رئاسية عامة.
انجولا	الرئيس أوجستينو نيتو ٧٥–١٩٧٩م.	– تم انتخابه من جانب حركة التحرير الوطنية الانجولية على غرار الحزب الوحيد.

(*) قام بإعداد هذا الملحق: محمد عاشور المدرس المساعد بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية.

الدولة	اسم الرئيس	طريق تولى السلطة/ التغيير
تابع أنجولا	الرئيس ادوارد دوس سانتوس ١٩٧٩م.	- تم انتخابه على أثر وفاة نبتو؛ ومع تطبيق نظام التعددية الحزبية أعيد انتخابه من جانب الشعب في سبتمبر ١٩٩٢م.
بنين	الرئيس هيوبرت ماجا ٦٠-١٩٦٣م.	- انتخابات تعددية في عام ١٩٦٠م.
	الرئيس سويروابثى ٦٤-١٩٦٥م.	- تدخل عسكري أثر احتجاجات مدينة.
	الرئيس الجنرال كريستوف سوجلو ٦٥-١٩٦٧م.	- انقلاب عسكري في ديسمبر ١٩٦٧م.
	الرئيس الكولونيل الفونس أولي ٦٧-١٩٦٨م.	- القوة العسكرية ديسمبر ١٩٦٧م.
	الرئيس ايميل زينزو ٦٨-١٩٦٩م.	- تدخل الجيش لإقادة الحكم المدني.
	الرئيس بول دوسوزا ٦٩-١٩٧٠م.	- انقلاب عسكري ديسمبر ١٩٦٩م.
	الرئيس هيوبرت ماجا ٧٠-١٩٧٢م.	- استعادة الحكم المدني وفق قواعد تناوب السلطه.
	الرئيس جستين أحمد جيبو ١٩٧٢م.	- التناوب.
	ماتيو كاريكو ٧٢-١٩٩١م.	- انقلاب عسكري في ٢٦ أكتوبر ١٩٧٢م. وقد تم تجديد انتخابه كرئيس في ظل نظام الحزب الوحيد منذ عام ١٩٨٠م.
	نيقفور سوجلو ١٩٩١م.	- تم انتخابه شعبيا بعد إدخال نظام التعددية الحزبية منذ ١٩٩٠م.
	ماتيو كاريكو ١٩٩٦م.	- انتخابات تعددية مارس ١٩٩٦م.
بتسوانا	رئيس الوزراء سريتس خاما ٦٥-١٩٦٦م.	انتخابات تعدديه، مارس ١٩٦٥م.

الدولة	اسم الرئيس	طريق تولى السلطة/ التغيير
تابع بتسوانا	الرئيس سريتس خاما ٦٦-١٩٨٠م.	انتخاب عن طريق جمعية وطنية.
	الرئيس كيتو ميلي مازيري ١٩٨٠م.	تولى الرئاسة على أثر وفاة "خاما" في ١٩٨٠م ثم أعيد انتخابه عن طريق الجمعية الوطنية بعد تطبيق التعددية الحزبية، في كل من الأعوام ١٩٨٤، ١٩٨٩، ١٩٩٤م.
بوركينا فاسو	الرئيس موريس ياميوجو ٦٠-١٩٦٦م.	- انتخابات تعددية ١٩٥٨م.
	الرئيس سانجولي لاميزانا ٦٦-١٩٧٨م.	- انقلاب عسكري في ٣ يناير ١٩٦٦م.
	الرئيس سانجولي لاميزانا ٧٨-١٩٨٠م.	- انتخاب عن طريق نظام الحزب الوحيد الذي ادخل في ١٩٧٨م.
	الرئيس ساى زيربو ٨٠-١٩٨٢م.	- انقلاب عسكري في ٢٥ نوفمبر ١٩٨٠م.
	الرئيس جين بابتست اودريجو ٨٢-١٩٨٣م.	- انقلاب عسكري في ٧ نوفمبر ١٩٨٢م.
	الرئيس "توماس سانكارا" ٨٣-١٩٨٧م.	- انقلاب عسكري في ٤ أغسطس ١٩٨٣م.
	الرئيس بلايز كومباورى ٨٧-١٩٩١م.	- انقلاب عسكري ١٥ أكتوبر ١٩٨٧م.
	الرئيس بلايز كومباورى ١٩٩١م.	انتخاب شعبي في ديسمبر ١٩٩١م بعد تطبيق نظام التعددية الحزبية.
بوروندى	الملك وامبوتسا الرابع ١٩١٥-١٩٦٦م.	تولى أكثر من رئيس وزراء الحكم في الفترة من ١٩٦٢م حتى ١٩٦٦ أغتيل منهم اثنان خلال هذه الحقبة.
	الملك نتاري الخامس ١٩٦٦م.	انقلاب قصر في يوليو ١٩٦٦م.
	ميشيل ميكوبيرو ٦٦-١٩٧٦م.	انقلاب عسكري في نوفمبر ١٩٦٦م.

الدولة	اسم الرئيس	طريق تولى السلطة/ التغير
تابع بوروندي	جين بابتست باجازا ٧٦-١٩٨٤م.	عمل عسكري في ١٩٧٦م.
	جين بابتست باجازا ٨٤-١٩٨٧م.	انتخاب عن طريق الحزب الوحيد الذي ادخل في ١٩٨١م.
	بيير بويويا ٨٧-١٩٩٣م.	انقلاب عسكري ١٩٨٧م.
	الرئيس مليشيور نـدادي ١٩٩٣م.	تم انتخاب ندادى شعبيا في يونيو ١٩٩٣م بعد الأخذ بالتعددية الحزبية عام ١٩٩٢م.
	سبريان نتارباميرا ١٩٩٤م.	تم انتخابه عن طريق جمعية وطنية إثر اغتيال ندادى أكتوبر ١٩٩٣م.
	سلفستر نتبانتوجانيا ١٩٩٤م.	تم انتخابه عن طريق الجمعية الوطنية بعد اغتيال نتاريباميرا في أبريل ١٩٩٤م.
	بير بوبويا ١٩٩٦م.	انقلاب عسكري يوليو ١٩٩٦م.
الكاميرون	رئيس الوزراء اندريه - ماريا ميدا ٥٧-١٩٥٨م.	انتخابات تعددية ١٩٥٦م.
	رئيس الوزراء أحمد اهيدجو ٥٨-١٩٥٩م.	التخلص من ميداء
	الرئيس أحمد اهيدجو ١٩٦٠-١٩٨٢م.	انتخاب الرئيس ١٩٦٠م ثم إعادة انتخابه في ظل نظام الحزب الوحيد عام ١٩٦٦م الذي أخذ به منذ عام ١٩٦٦م.
	الرئيس بول بيا ١٩٨٢م.	اعتزال أهيدجو.
	بول بيا ١٩٩٢.	تم انتخابه شعبيا عام ١٩٩٢م بعد الأخذ بنظام التعددية الحزبية.
الرأس الأخضر	الرئيس اريستيد بيريرا ٧٥-١٩٩١م.	انتخابات يونيو ١٩٧٥ في ظل نظام الحزب الوحيد.
	الرئيس انطونيو ماسكارنهز مونيرو ١٩٩١م.	الانتخاب الشعبي وفق نظام التعددية الحزبية فبراير ١٩٩١م.

الدولة	اسم الرئيس	طريق تولى السلطة/ التغيير
جمهورية أفريقيا الوسطى	رئيس الوزراء بارتلمي بوجاندا ٥٨-١٩٥٩م.	انتخابات تعددية ديسمبر ١٩٥٧م.
جمهورية أفريقيا الوسطى	رئيس الوزراء دافيد داكو ٥٩-١٩٦٠م.	وفاة بوجاندا وانتخاب داكو.
جمهورية أفريقيا الوسطى	الرئيس دافيد داكو ٦٠-١٩٦٦م.	الانتخاب عن طريق جمعية وطنية.
جمهورية أفريقيا الوسطى	جين بيدل بوكاسا ٦٦-١٩٧٩م. وقد اختير رئيسا مدى الحياة وامبراطورا في الفترة من ٧٧-١٩٧٩م.	انقلاب عسكري في ديسمبر ١٩٦٦م.
جمهورية أفريقيا الوسطى	دافيد داكو ٧٩-١٩٨١م.	انقلاب عسكري في سبتمبر ١٩٧٩م.
جمهورية أفريقيا الوسطى	إندريه كولينجيا ٨١-١٩٨٦م.	انقلاب عسكري في سبتمبر ١٩٨١م.
جمهورية أفريقيا الوسطى	الرئيس اندريه كولينجبيا ٨٦-١٩٩٣م.	اعادة ترشيحه في ظل نظام الحزب الوحيد الذي أخذ به في ١٩٨٦م.
جمهورية أفريقيا الوسطى	الرئيس انجي- فيلكس باتامس ١٩٩٣م.	الإنتخاب الشعبي في سبتمبر ١٩٩٣م في ظل نظام الانتخاب الشعبي.
ساحل العاج	رئيس الوزراء فيلكس هوقيبة بوانيه ٥٩-١٩٦٠م.	انتخاب واستفتاء شعبي / ١٩٥٨م.
ساحل العاج	الرئيس فيلكس هوفييه بوانييه ٦٠-١٩٩٤م.	انتخاب عن طريق الجمعية الوطنية.
ساحل العاج	الرئيس هنري كونان بيديه ١٩٩٤م.	وفاة هوافيه بوانيه فتولى كونان الذي كان رئيسا للجمعية الوطنية حتى ١٩٩٥م طبقا للقواعد الدستورية.
جزر القمر	رئيس الوزراء عبدالله عبدالرحمن ١٩٧٥م.	رئيس حكومة ماقبل الاستقلال في ظل نظام التعددية الحزبية.

الدولة	اسم الرئيس	طريق تولى السلطة/ التغيير
تابع جزر القمر	الرئيس محمد جعفر ٧٥-١٩٧٦م.	استبعاد (إقالة) عبدا لله عبدالرحمن اغسطس ١٩٧٥م.
	الرئيس علي صويلح ٧٦-١٩٧٨م.	استقالة محمد جعفر في يناير ١٩٧٦م.
	الرئيس عبدا لله عبدالرحمن.	انقلاب عسكري في ١٩٧٨م.
	الرئيس سيد محمد جوهار ١٩٨٩م.	اغتيال عبدالرحمن في نوفمبر ١٩٨٩م أعقبه تولى جوهار. وقد تم انتخابه رئيسا فعليا للبلاد بعد ذلك في مارس ١٩٩٠م.
	محمد تقي عبدالكريم ١٩٩٦م.	انتخابات تعددية مارس ١٩٩٦م.
تشاد	رئيس الوزراء ناجارتا تومبلباى ٥٩-١٩٦٠م.	رئيس حكومة ماقبل الاستقلال في ظل التعددية الحزبية.
	الرئيس تومبلباى ١٩٦٠-١٩٧٦م.	انتخاب عن طريق جميعة وطنية.
	الرئيس فيلكس معلوم ٧٦-١٩٧٩م.	اغتيال تومبلباى في انقلاب عسكري عام ١٩٧٦م.
	الرئيس جيكوني عويضى ٧٩-١٩٨٢م.	حرب أهلية وهزيمة قوات فيلكس ١٩٧٩م.
	الرئيس حسين حبري ٨٢-١٩٩٠م.	حرب أهلية وهزيمة قوات عويضى يونيو ١٩٨٢م.
	ادريس ديبي ١٩٩٠م.	حرب أهلية وهزيمة قوات حبري نوفمبر ١٩٩٠م نظام تعددية حزبية واقامة حكومة مؤقتة في ١٩٩٣م.
الكنغو	الرئيس ابى فولبرت يوولو ٦٠-١٩٦٣م.	رئيس وزراء ثم رئيسا منتخبا عام ١٩٦١م.
	الرئيس ماسيبا ديبا ٦٣-١٩٦٨م.	توترات مدنية/ تدخل عسكري.
	ماريان نجيبو ابى٦٨-١٩٧٧م	انقلاب عسكري اغسطس ١٩٦٨م.

الدولة	اسم الرئيس	طريق تولي السلطة/ التغيير
الكنغو	الرئيس ابى فولبرت يوولو ٦٠-١٩٦٣م.	رئيس وزراء ثم رئيسا منتخبا عام ١٩٦١م.
	الرئيس ماسيبا ديا ٦٣-١٩٦٨م.	توترات مدنية/ تدخل عسكري.
	ماريان نجيبو ابى٦٨-١٩٧٧م	انقلاب عسكري اغسطس ١٩٦٨م.
تابع الكنغو	يمي - اوبانجو ٧٧-١٩٧٩م.	اغتيال نجيوابى واختيار خليفته بالانتخاب.
	دينس ساسو - نجسو ٧٩-١٩٩٢م.	انقلاب عسكري.
	باسكال ليسيوبا ١٩٩٢م.	انتخاب ليسيوبا اغسطس ١٩٩٢م وذلك بعد الأخذ بنظام التعددية الحزبية في ١٩٩١م.
جيبوتي	حسن جوليد اتبيدون ١٩٧٧م.	انتخابات شعبية. استفتاء مايو ١٩٧٧م.
مصر	الملك فؤاد ٢٢-١٩٣٦م.	ملك منذ ١٩١٧م.
	الملك فاروق٣٦-١٩٥٢م.	خلافه.
	محمد نجيب ٥٢-١٩٥٤م.	انقلاب عسكري.
	الرئيس جمال عبدالناصر ٥٤-١٩٧٠م.	استبعاد محمد نجيب ١٩٥٤م.
	الرئيس محمد أنور السادات ٧٠-١٩٨١م.	وفاة عبدالناصر سبتمبر ١٩٧٠م.
	الرئيس محمد حسنى مبارك ١٩٨١م.	اغتيال الرئيس أنور السادات أكتوبر ١٩٨١م.
غينيا الاستوائية	ماسياسى نجوما ٦٨-١٩٧٩م.	انتخابات تعدديه ١٩٦٨م مدى الحياة.
	أوبيانج مباسوجو ١٩٧٩م.	انقلاب عسكري أغسطس ١٩٧٩م.
اريتريا	اسياسي افورقي ١٩٩٣م.	انتخاب عن طريق جمعية وطنية لفترة ممتدة من ٩٣-١٩٩٧م.
اليوبيا	الامبراطور منليك الثاني ١٨٨٩-١٩١٣م.	مؤسس الامبراطورية الأثيوبية.
	الامبراطور ليج لياسو ١٣-١٩١٦م.	خلافة.
	الامبراطوره زاوديتو ١٦-١٩٣٠م.	خلافة.

الدولة	اسم الرئيس	طريق تولى السلطة/ التغير
تابع اثيوبيا	الامبراطور هيلاسلاسي الأول ٣٠-١٩٧٤م.	خلافة.
	امان عندوم ١٩٧٤م.	انقلاب عسكري.
	تيفري بنتي ٧٤- ١٩٧٧	حركة تطهير واستبعاد عندوم.
	منجستو هيلامريام ٧٧- ١٩٩١م	حركة تطهير واستبعاد بنتى.
	ميلس زيناوى ١٩٩١م.	حرب أهلية والإطاحة بمنجستو في ٢١ مايو ١٩٩١م.
الجابون	رئيس الوزراء ليون مبا ٥٩- ١٩٦٠م.	انتخابات تعددية في يوليو ١٩٥٨م.
	الرئيس ليون مبا ٦٠- ١٩٦٤م.	انتخابات عن طريق جمعية وطنية.
	الرئيس جين ميوبام ١٩٦٤م.	انقلاب عسكري فبراير ١٩٦٤م.
	الرئيس ليون مبا ٦٤- ١٩٦٧م.	تدخل فرنسي واعادة مبا فبراير ١٩٦٤م.
	الرئيس عمر بونجو ١٩٦٧م.	كان نائبا للرئيس ليون مبا عندما توفي الأخير في نوفمبر ١٩٦٧م.
جامبيا	رئيس الوزراء داودا جوارا ٥٩-١٩٦٠م.	انتخابات تعددية يوليو ١٩٥٨م.
	الرئيس دودا جوارا ٧٠- ١٩٩٤م	التحول إلى جمهورية في ٢٤ أبريل ١٩٧٢م.
	باب جامية ١٩٩٤م.	انقلاب عسكري في يوليو ١٩٩٤م.
غانا	رئيس الوزراء كوامى نكروما ٥٢-١٩٦٠م.	انتخابات برلمانية ١٩٥١م، ١٩٥٤م، ١٩٥٦م.
	الرئيس كوامى نكروما ٦٠- ١٩٦٦م.	التحول إلى جمهورية في ١ يوليو ١٩٦٠م.
	جوزيف انكرا٦٦١٩٦٩م.	انقلاب عسكري في ٢٤ فبراير ١٩٦٦م.
	اكواسي افريفا٦٩-١٩٧٠م.	استقاله سلفه.

الدولة	اسم الرئيس	طريق تولى السلطة/ التغيير
تابع غانا	كوفي بوسيا ٦٩-١٩٧٢م.	انتخابات تعددية في أغسطس ١٩٦٩ واستعادة الحكم المدني في ظل حكم افريفا.
	اكوفو ادو ٧٠-١٩٧٢م.	انتخب كرئيس أعلى غير تنفيذي بواسطة البرلمان.
	الرئيس اجنايتوس اتشيمبونج ٧٢-١٩٧٨م.	انقلاب عسكري يونيو ١٩٧٢م.
	وليام اكوفو ٧٨-١٩٧٩م.	صراع عسكري.
	جيري رولنجز ١٩٧٩م.	انقلاب عسكري يونيو ١٩٧٩م.
	هيلاليمان ٧٩-١٩٨١م.	انتخابات تعددية يونيو ١٩٧٩م.
	جيري رولنجز ١٩٨١م	انقلاب عسكري ثم انتخاب في ١٩٩٢م.
غينيا	الرئيس أحمد سيكوتوري ٥٨-١٩٨٤م.	انتخابات تعددية في ١٩٥٧م.
	لانسانا بيفوجوى ١٩٨٤م.	وفاة سيكوتوري في مارس ١٩٨٤م.
	لانسانا كونتى ١٩٨٤م.	انقلاب عسكري أبريل ١٩٨٤م ثم انتخاب شعبي في ١٩٩٣م.
غينيا بيساو	الرئيس لويز دى الميدا كابرال ٧٤-١٩٨٠م.	انتخاب عن طريق نظام الحزب الوحيد.
	الرئيس جوو فيرا ١٩٨٠م.	انقلاب عسكري نوفمبر ١٩٨٠ ثم انتخب شعبيا في ١٩٩٤م بعد الأخذ بنظام التعددية الحزبية.
كينيا	رئيس الوزراء جومو كينياتا ٦٣-١٩٦٤م.	انتخابات تعددية في مايو ١٩٦٣م.
	الرئيس جوموكيناتا ٦٤-١٩٧٨م	التحول إلى جمهورية في ١٢ ديسمبر ١٩٦٢م.
	الرئيس دانيال آرب موي ١٩٧٨م	وفاة كينياتا في أغسطس ١٩٧٨م وانتخاب موي عن طريق الجمعية الوطنية في أكتوبر ١٩٧٨م.
ليسوتو	الملك موسيزو الثاني ٦٦-١٩٩٠م.	خلافة حيث تولى السلطه في ١٢ مارس ١٩٦٠م.

الدولة	اسم الرئيس	طريق تولى السلطة/ التغيير
تابع ليسوتو	الملك ليتسى الثالث ٩٠-١٩٩٥م	الإطاحة بموسيسزو من خلال الجيش في ١٣ نوفمبر ١٩٩٠م.
	الملك موسيسزو الثاني ١٩٩٥م.	تم اعادته مرة أخرى من خلال الحكام المدنيين في ٢٥ يناير ١٩٩٥م.
	رئيس الوزراء ليبو جوناتان ٦٥-١٩٨٦م.	انتخابات تعددية في أبريل ١٩٦٥م.
	رئيس الوزراء متسبنج ليخاينا ٨٦-١٩٩١م.	انقلاب عسكري في ٢٠ يناير ١٩٨٦م.
	رئيس الوزراء الياس راميما ٩١-١٩٩٣م.	استبعاد ليخاينا في ٣٠ أبريل ١٩٩١م.
	رئيس الوزراء نتسو موخيهلى ١٩٩٣م.	استعادة النظام الحزبي التعددي في ١٩٩٣م.
ليبريا	وليام تيبمان ٤٤-١٩٧١م.	انتخابات رئاسية (كل أربع سنوات) منذ ١٩٤٣م
	الرئيس وليم تولبرت ٧١-١٩٨٠	وفاة وليام تيبمان.
	الرئيس صمويل دو ٨٠-١٩٩٠م	انقلاب عسكري.
	الرئيس المؤقت اموس ساوير ٩٠-١٩٩٤م.	انتخب في مؤتمر السلام في سبتمبر ١٩٩٠ والذي جاء على أثر الحرب الأهلية ووفاة صمويل دو.
	دافيد كيوماكيور ٩٤-١٩٩٥م.	رأس حكومة مؤقته في الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٥م
	تشارلز تيلور ١٩٩٥م.	انقلاب عسكري وحرب أهلية.
ليبيا	الملك ادريس الأول ٥١-١٩٦٩م	أمير البلاد ثم ملكها بعد ١٩٥١م.
	معمر القذافي ١٩٦٩م.	انقلاب عسكري في ١ سبتمبر ١٩٦٩م.
مدغشقر	رئيس الوزراء فيليبرت تسرنانا ٥٨-١٩٦٠م.	انتخابات تعددية ١٩٥٨م.

الدولة	اسم الرئيس	طريق تولى السلطة/ التغير
تابع مدغشقر	الرئيس فيليبرت تسرنانا ٦٠-١٩٧٢م.	انتخاب عن طريق جمعية وطنية.
	جابريل رامانانتسو ٧٢-١٩٧٥م	تزمر مدني/ انقلاب عسكري مايو ١٩٧٢م.
	ريتشارد راتسيما ندرافا ١٩٧٥م	استقالة سلفه فبراير ١٩٧٥م.
	جيلاس اندريامانهسا زو ١٩٧٥م	اغتيال سلفه فبراير ١٩٧٥م.
	ديدير راتسيراكا ٧٥-١٩٩٣م	نصبه الجيش حاكما في ١٥ يونيو ١٩٧٥م ثم انتخب بواسطة الحزب الوحيد الذي أخذ به في ١٩٧٦م.
	الرئيس البرت زيفي ١٩٩٣م.	انتخب شعبيا في ظل نظام التعدد الحزبي في فبراير ١٩٩٣م.
مالاوي	رئيس الوزراء كاموزو باندا ٦٤-١٩٦٦م.	انتخابات تعددية عام ١٩٦١م أصبح رئيس وزراء في فبراير ١٩٦٣م.
	الرئيس كاموزو باندا ٦٦-١٩٩٤م.	التحول إلى الجمهورية.
	باكيلى مولوزى ١٩٩٤م.	انتخاب شعبي في أبريل ١٩٩٢ في ظل نظام التعددية الحزبية الذي تم الأخذ به في مارس ١٩٩١
مالي	الرئيس موديبو كيتا ٦٠-١٩٦٨م	رئيس اتحاد مالي من أبريل ١٩٦٠ حتى سبتمبر ١٩٦٠م.
	الرئيس موسى تراورى ٦٨-١٩٩١م.	انقلاب عسكري في نوفمبر ١٩٦٨م.
	الرئيس أحمد توماني تورى ٩١-١٩٩٢م.	انقلاب عسكري في مارس ١٩٩١م.
	الرئيس الفا عمر كونارى ١٩٩٢م.	انتخاب شعبي في يناير ١٩٩٢م في ظل نظام التعددية الحزبية الذي أخذ به في عام ١٩٩٢م.

الدولة	اسم الرئيس	طريق تولى السلطة/ التغيير
موريتانيا	الرئيس مختار ولد داده ٦٠-١٩٧٨م.	انتخابات تعددية في ١٩٥٩م.
	ولد محمد سالك ٧٨-١٩٧٩م.	انقلاب عسكري.
	محمد محمود ولد لولي ٧٩-١٩٨٠م.	صراع عسكري على السلطة.
	خونا ولد حيد الله ٨٠-١٩٨٤م.	صراع عسكري على السلطة.
	أحمد ولد طايع ١٩٨٤م.	انقلاب عسكري في ديسمبر ١٩٨٤م ثم انتخب شعبيا في يناير ١٩٩٢م في ظل نظام التعددية الحزبية الذي أعيد الأخذ به في ١٩٩٢م.
موريشيوس	الملكة اليزبث الثانية ٦٨-١٩٩٢م	ويمثلها الحاكم العام.
	رئيس الوزراء سيوو ساجور راجوولام ٦٧-١٩٨٢م.	انتخابات تعددية أعوام ١٩٦٧/١٩٧٦م.
	رئيس الوزراء انبروود جوجناوث ١٩٨٢م.	الانتخابات العامة.
	الرئيس قاسم يتيم ١٩٩٢م.	التحول إلى الجمهورية في ١٢ مارس ١٩٩٢م. والأخذ بنظام الرئيس غير التنفيذي "يرأس ولايحكم"
المغرب	الملك محمد الخامس ٥٦-١٩٨٦م	الوراثة ١٩٥٥م.
	الملك الحسن ١٩٨٦م.	الخلافة (وراثة العرش).
موزمبيق	ساموراموئيريس ماتشل ٧٥-١٩٨٦م.	انتخاب بواسطة الحزب الوحيد.
	الرئيس جواكيم تشيسانو ١٩٨٦	وفاة ميشيل في ١٩ أكتوبر وانتخاب تشسيانو.

الدولة	اسم الرئيس	طريق تولى السلطة/ التغيير
ناميبيا	سام نيجوما ١٩٩٠م.	انتخاب بواسطة الجمعية الدستورية في ١٩٩٠م انتخاب شعبي في ١٩٩٤م.
النيجر	رئيس الوزراء هاماني ديوري ٥٨-١٩٦٠م.	انتخابات تعددية في عام ١٩٥٨م.
	الرئيس هاماني ديوري ٦٠-١٩٧٤م.	انتخاب بواسطة جمعية وطنية عام ١٩٦٠م.
	سيني كونتسي ٧٤-١٩٨٧م.	إنقلاب عسكري في أبريل ١٩٧٤م.
	علي صعيبو ٨٧-١٩٩٣م.	وفاة كونتسي في ١٩ نوفمبر ١٩٨٧م وتنصيب الجيش لصعيبو رئيساً.
	محمد عثمان ٩٣- ١٩٩٦م.	انتخاب شعبي في مارس ١٩٩٣م. في ظل نظام التعددية الحزبية الذي تم الأخذ به منذ ١٩٩٢م.
	إبراهيم باري مانياسارا ١٩٩٦/١/٢٧م.	انقلاب عسكري في ١٩٩٦/١/٢٧م. تم انتخابه في يوليو ١٩٩٦م.
نيجيريا	رئيس الوزراء ابو بكر تفاوا بالبوا ٥٧-١٩٦٦م.	نصب رئيساً للوزراء في ١٩٥٧م ثم انتخب في انتخابات ١٩٥٩م.
	الرئيس ننامندي ايزيكوي ٦٣-١٩٦٦م.	التحول إلى جمهورية في أكتوبر ١٩٦٣م.
	الرئيس اجويا ايرونس ١٩٦٦م.	انقلاب عسكري.
	الرئيس يعقوب جوون ٦٦-١٩٧٥م.	انقلاب عسكري.
	الرئيس مرتضى الله محمد ٧٥-١٩٧٦م.	انقلاب عسكري.
	اولنسجو اباسونجو ٧٦-١٩٧٩م.	اغتيال مرتضى الله في فبراير ١٩٧٦م وتنصيب أوباسنجو.
	شيخو شجاري ٧٩-١٩٨٣م.	انتخاب شعبي في أغسطس ١٩٧٩م ثم اعادة انتخابية في سبتمبر ١٩٨٣م.

الدولة	اسم الرئيس	طريق تولى السلطة/ التغيير
تابع نيجيريا	محمد بوهاري ٨٣-١٩٨٥م. إبراهيم بابا نجيد ٨٥-١٩٩٣م حكومة مؤقتة رئاسة ارنست شونكان ١٩٩٣م. ساني ابا تشا ١٩٩٣م.	انقلاب عسكري. انقلاب عسكري اغسطس ١٩٨٥م. استقالة بابانجيدا. استيلاء على السلطة وفرض أمر واقع استناداً إلى الجيش.
رواندي	رئيس الوزراء جريجوري كيابندا ٦٠-١٩٦٢م. الرئيس جريجوري كيابندا جيفنال هيبياريمانا ٧٣-١٩٩٤م. باستور بيزمونجو يوليو ١٩٩٤م.	انتخابات تعددية في يونيو ١٩٦٠م. استفتاء شعبي سبتمبر ١٩٦١م. انقلاب عسكري يوليو ١٩٧٣م. اغتيال هيبياريمانا في ٦ أبريل ١٩٩٤م.
ساواتوم وبرنسيب	مانويل بينتو دي كوستا ٧٥-١٩٩١م. ميجول تروفودا ١٩٩١م.	انتخاب بواسطة حركة التحرير في ١٩٧٥م. الانتخابات في مارس ١٩٩١م في ظل نظام التعددية الذي تم الأخذ به منذ ١٩٩١م.
السنغال	ليوبولد سيدار سنجور ٥٩-١٩٨٠م. الرئيس عبده ضيوف ١٩٨٠م.	الانتخاب. اعتزال سنجور في ٣١ ديسمبر ١٩٨٠م وتولي عبده ضيوف (الذي كان يشغل منصب رئيس الوزراء) الرئاسة تم انتخابه شعبيا في أعوام ١٩٨٣م، ١٩٨٨م، ١٩٩٣م.
سيشل	الرئيس جيمس مانشام ٧٦-١٩٧٧م. الرئيس البرت رينيه ١٩٧٧م.	الانتخابات التعددية في عام ١٩٧٤ منذ كانت سيشل تتمتع بالحكم الذاتي فقط. الاستيلاء على السلطة في ٥ يونيو ١٩٧٧م.
سيراليون	رئيس الوزراء ميلتون مارجاي ٦١-١٩٦٤م.	انتخابات تعددية ١٩٥٦-١٩٦٢م.

الدولة	اسم الرئيس	طريق تولى السلطة/ التغيير
تابع سيراليون	رئيس الوزراء البرت مارجاي ٦٤-١٩٦٧م.	وفاة سلفه في أبريل ١٩٦٤م.
	رئيس الوزراء سياكا ستيفنز ١٩٦٧م.	انتخابات تعددية في مارس ١٩٦٧م.
	اندرو جاكسون سميث ٦٧-١٩٦٨م.	انقلاب عسكري مارس ١٩٦٧م.
	رئيس وزراء سياكا - ستيفينز ٦٨-١٩٧١م.	اعادة الجيش للحكم المدني في أبريل ١٩٦٨م.
	الرئيس سياكا ستيفينز ٧١-١٩٨٥م.	التحول إلى الجمهورية في ١٩ أبريل ١٩٧١م.
	الرئيس جوزيف مومو ٨٥-١٩٩٢م.	اعتزال ستيفنز واختيار الحزب لمومو في اغسطس ١٩٨٥-١٩٩٢م.
	فالنتين ستراسر ٩٢-١٩٩٦م.	انقلاب عسكري في أبريل ١٩٩٢م.
	احمد تيجان قباه ١٩٩٦م.	انقلاب عسكري ثم انتخابات مدنية في فبراير ١٩٩٦م.
الصومال	الرئيس عبدالله عثمان ٦١-١٩٦٧م.	انتخاب بواسطة جمعية وطنية.
	رئيس وزراء علي شارماركي ٦٠-١٩٦٤م.	انتخابات تعددية في ١٩٥٩م، ١٩٦٤م.
	رئيس الوزراء عبدالرزاق حسين ٦٤-١٩٦٧م.	حل محل شارماركي على اثر انقسام الحزب.
	الرئيس على شارماركي ٦٧-١٩٦٩م.	انتخاب بواسطة الجمعية الوطنية.
	رئيس الوزراء محمد عجال ٦٧-١٩٦٩م.	تم تعيينه بواسطة الرئيس.
	الرئيس سياد بري ٦٩-١٩٩١م.	اغتيال شارماركي بانقلاب عسكري في آكتوبر ١٩٦٩م.

الدولة	اسم الرئيس	طريق تولى السلطة/ التغيير
تابع الصومال	رئيس مؤقت على مهدي محمد ١٩٩١م.	حرب أهلية وهزيمة سياد بري في ٢٧ يناير ١٩٩١م. وقد أصبحت الصومال بدون حكومة فعلية منذ ١٩٩١م بسبب الحرب الأهلية وفشل الفصائل المتناحرة في التوصل إلى تسوية دائمة.
السودان	رئيس الوزراء اسماعيل الأزهري ٥٤-١٩٥٦م.	انتخابات تعددية في يناير ١٩٥٤م.
	رئيس الوزراء عبدالله خليل ٥٦-١٩٥٨م.	هزيمة الأزهري في انتخابات الجمعية الوطنية.
	الرئيس ابراهيم عبود ٥٨-١٩٦٤	انقلاب عسكري في نوفمبر ١٩٥٨م.
	رئيس وزراء انتقالي سر الختام خليفه ٦٤-١٩٦٥م.	اضراب عام واستعادة الحكم المدني في أكتوبر ١٩٦٤م.
	رئيس الوزراء محمد محجوب ٦٥-١٩٦٦م.	انتخابات تعددية في يونيو ١٩٦٥م.
	رئيس الوزراء صادق المهدي ٦٦-١٩٦٧م.	هزيمة محجوب في الجمعية الوطنية.
	رئيس الوزراء محمد محجوب ٦٧-١٩٦٩م.	هزيمة صادق المهدي في الجمعية الوطنية.
	جعفر نميري ٦٩-١٩٨٥م.	انقلاب عسكري مايو ١٩٦٩م.
	سوار الذهب ٨٥-١٩٨٦م.	انقلاب عسكري في أبريل ١٩٨٥م.
	رئيس الوزراء صادق المهدي ٨٦-١٩٨٩م.	استعادة الحكم المدني وإجراء انتخابات تعددية أبريل ١٩٨٦م.
	عمر البشير ١٩٨٩م.	انقلاب عسكري ١٩٨٩م.
سوازيلاند	الملك سوبهوزا الثاني ٦٨-١٩٨٢م.	خلافة ويذكر أنه قد تم تنصيبه في ديسمبر ١٩٢١م.
	الملكة ريجنت دريلوى ٨٢-١٩٨٣م.	خلافة بعد موت سوبهوزا ٢١ أغسطس ١٩٨٢م.

الدولة	اسم الرئيس	طريق تولى السلطة/ التغيير
تابع سوازيلاند	الملكة الأم لاسوالا نتومبي ١٩٨٣م.	انقلاب قصر والإطاحة بسابقتها.
	الملك مسواني الثالث ١٩٨٦م.	خلافة وتم تنصيبه في ٢٥ أبريل ١٩٨٦ ويذكر أنه تقليديا كانت مملكة سوازى تحكم بنظام ملكي ثنائي الطابع فهناك الملكة الأم وابنها الملك وفي الدستور الحديث تم تزويد الملك بصلاحيات تنفيذية حقيقية.
تنزانيا	رئيس الوزراء جوليوس نيريري ٦١-١٩٦٢م.	انتخابات تعددية في عام ١٩٦٠م.
	الرئيس جوليوس نيريري ٦٢-١٩٨٥م.	التحول إلى جمهورية في ٩ ديسمبر ١٩٦٢م.
	الرئيس علي حسن معيني ١٩٨٥م	اعتزال نيريري في نوفمبر ١٩٨٥م وانتخاب الحزب لنائبه مغيني كرئيس للبلاد.
توجو	الرئيس سلفانوس اوليمبيوس ٦٠-١٩٦٣م.	انتخابات تعددية ١٩٥٨م.
	الرئيس نيكولاس جرانتسكي ٦٣-١٩٦٧م.	تدخل عسكري ومقتل اوليميوس في يناير ١٩٦٣م.
	جانسنجا اياديما ١٩٦٧م.	انقلاب عسكري يناير ١٩٦٧م. وقد تم إضفاء الطابع المدني على الحكم منذ ١٩٨٠م والأخذ بنظام الحزب الوحيد ومع التحول نحو التعددية الحزبية في التسعينيات ثم انتخاب الرئيس اياديما شعبيا في عام ١٩٩٣م.
تونس	الملك محمد الأمين ٤٣-١٩٥٧م	أخربايات "تونس.
	رئيس الوزراء الحبيب بورقيبة ٥٦-١٩٥٧م.	انتخابات تعددية في ٢٥ مارس وتم تنصيب في ١١ أبريل ١٩٥٦م.
	الرئيس الحبيب بورقيبة ٥٧-١٩٨٧م.	التحول إلى جمهورية في ٢٥ يوليو ١٩٥٧م.

الدولة	اسم الرئيس	طريق تولى السلطة/ التغيير
تابع تونس	الرئيس زين العابدين بن علي ١٩٨٧م.	الاعتزال الاجباري للرئيس بورقيبه في نوفمبر ١٩٨٧م وتولي زين العابدين رئاسة الدولة.
أوغندا	الملك موتيسا الثاني ٦٢-١٩٦٣م	كاباكا أوغندا (الحاكم التقليدي للبلاد).
	رئيس الوزراء ميلتون اوبوتي ٦٢-١٩٦٦م.	انتخابات تعددية في ١٩٦٢م.
	الرئيس ادوارد موتيسا (من السلالة الملكية السابقة) ٦٣-١٩٦٦م.	التحول إلى الجمهورية في أكتوبر ١٩٦٣م.
	الرئيس ميلتون اوبوتي ٦٦-١٩٧١م.	استيلاء على السلطة في فبراير ١٩٦٦م.
	عيدي أمين ٧١-١٩٧٩م.	انقلاب عسكري.
	يوسف لول ١٩٧٩م.	تدخل تنزانيا العسكري والإطاحة بعيدي أمين يناير ١٩٧٩ وتنصيب قائد الجيش الأوغندي رئيسا للبلاد.
	الرئيس جودفرى بنياسا ٧٩-١٩٨٠م.	استبعاد يوسف لول من خلال لجنة عسكرية.
	بولو موانجا ١٩٨٠م.	استبعاد بنياسا عسكريا.
	الرئيس ميلتون اوبوتي ٨٠-١٩٨٥م.	انتخابات تعددية عام ١٩٨٠م.
	تيت اوكيلو ٨٥-١٩٨٦م.	انقلاب عسكري يوليو ١٩٨٥م.
	يورى موسيفينى ١٩٨٦م.	استيلاء قواته على السلطة في يناير ١٩٨٦م.
زائير	جوزيف كازافامبو ٦٠-١٩٦٥م	انتخاب بواسطة جمعية وطنية في يونيو ١٩٦٠م.
	رئيس الوزراء باتريس لومومبا ١٩٦٠م.	انتخابات تعددية مايو ١٩٦٠م.
	رئيس الوزراء جوزيف عليو ٦٠-١٩٦١م.	تم الإطاحة بلومومبا في سبتمبر ١٩٦٠م. وتدخلت قوات الجيش بقيادة جوزيف موبوتو في

الدولة	اسم الرئيس	طريق تولى السلطة/ التغيير
تابع زائير		سبتمبر ١٩٦٠ وتم إعادة الحكم المدني في فبراير ١٩٦١م وهو الشهر الذي قتل فيه لومومبا.
	رئيس الوزراء سيريل ادولا ٦١-١٩٦٤م.	اعتزال عليو Ileo.
	رئيس الوزراء مويس تشومبى ٦٤-١٩٦٥م.	دعوة كازافامبو وادولا له لتشكيل حكومة فيبوليو ١٩٦٤م.
	افرست كيمبا ١٩٦٥م.	الإطاحة بتشومبى في أكتوبر ١٩٦٥م.
	جوزيف موبوتوسيسيسكو ١٩٦٥م.	انقلاب عسكري في ٢٤ نوفمبر ١٩٦٥م.
زامبيا	رئيس الوزراء كينث كاوندا ١٩٦٤م.	انتخابات تعددية، يناير ١٩٦٤م.
	الرئيس كينث كاوندا ٦٤-١٩٩١م.	استقلال الجمهورية واجراء انتخابات تعددية في ١٩٦٨م.
	الرئيس فريدريك تشلوبا ١٩٩١م.	انتخابات تعددية وفوز تشيلوبا في ٣١ أكتوبر ١٩٩١م. في ظل نظام التعددية الحزبية الذي أخذ به ١٩٩٠م.
جنوب إفريقيا	منذ عام ١٩١٠م وحتى صدور دستور جمهورية جنوب افريقيا عام ١٩٦١م ظلت جنوب افريقيا من الناحية القانونية تابعة للتاج البريطاني مع تمتعها بالإستقلال ووجود حاكم عام كممثل للتاج. وبدءا من عام ١٩٦١م وحتى عام ١٩٨٤م تعاقب على رئاسة جنوب افريقيا عدة رؤساء وفق قاعدة (يرأس ولايحكم) وهم:	

الدولة	اسم الرئيس	طريق تولى السلطة/ التغير
تابع جنوب إفريقيا	لويس بوتا ١٩١٠م-١٩١٩م. ج.س سمطس ١٩١٩-١٩٢٤م ١٩٣٩م-١٩٤٨م. ج.ب.م هيرتيزوج ١٩٢٤-١٩٣٩م. وقد عمل الأخير بمنصب رئيس وزراء تنفيذي خلال هذه الفترة وفي عام ١٩٨٤م تم ادخال تعديلات دستورية على نحو خول رئيس الدولة صلاحيات تنفيذية. وقد تولي منصب رئاسة الوزراء خلال الحقبة من ١٩٤٨م وحتى ١٩٨٤م كل من:	
	د.ف مالان ١٩٤٨م-١٩٥٤م.	انتخابات بين أحزاب الأقلية البيضاء.
	ج.ج ستراجيدم ١٩٥٤م-١٩٥٨م.	انتخابات بين أحزاب الأقلية البيضاء.
	هـ.ف.فيرورد ١٩٥٨-١٩٦٦م.	انتخابات بين أحزاب الأقلية البيضاء.
	ب.ج.فورستر ١٩٦٦م-١٩٧٨م.	انتخابات بين أحزاب الأقلية البيضاء.
	ب.و.بوتا ١٩٧٨م - ١٩٨٤م.	انتخابات بين أحزاب الأقلية البيضاء.

الدولة	اسم الرئيس	طريق تولى السلطة/ التغيير
تابع جنوب إفريقيا	رئيس الجمهورية بيك بوتا ١٩٨٤م-١٩٨٩م.	انتخابات برلمانية ٥ سبتمبر ١٩٨٤م.
	رئيس الجمهورية فريديرك ديكليرك ١٩٨٩م-١٩٩٤م.	اعتزال بيك بوتا في ١٥ أغسطس ١٩٨٩ وترشيح البرلمان لديكليرك بعد انتخابه في سبتمبر ١٩٨٩م.
	رئيس الجمهورية نيلسون مانديلا ١٩٩٤م.	انتخابات عامة وطنية وفوز حزب المؤتمر الوطني بزعامة نيلسون مانديلا في أبريل ١٩٩٤م.
زيمبابوي	الرئيس كنعان بنانا ١٩٨٠م-١٩٨٧م.	انتخابات البرلمان في أبريل ١٩٨٠م.
	رئيس الوزراء روبرت موجابى ١٩٨٠م-١٩٨٧م.	انتخابات تعددية في مارس ١٩٨٠م، يونيو ١٩٨٥م.
	رئيس الجمهورية: روبرت موجابي ١٩٨٧م.	انتخب كأول رئيس تنفيذي من خلال البرلمان في ٢١ ديسمبر ١٩٨٧م وأعيد انتخابه في ٣١ ديسمبر ١٩٩٠م.

المراجع

كتب:

١- أحمد إبراهيم خضر. علم الاجتماع العسكري: التحليل السوسيولوجي لنسق السلطة العسكرية (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠).

٢- أحمد حمروش، الانقلابات العسكرية (بيروت: دار ابن خلدون ١٩٨٠).

٣- د. إسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد: قضايا التنمية والتحرير الاقتصادي والعلاقات الدولية (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٦).

٤- اليزر بيئري، الضباط العرب في الشئون السياسية العربية والمجتمع العربي، القسم الثالث (أعداد مركز البحوث والمعلومات، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، بدون تاريخ).

٥- اولا والي الياس، الحكم والسياسة في إفريقيا، ترجمة ميشيل مسيحة. (القاهرة: المؤسسة المصرية للتأليف والنشر، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧).

٦- جاك ووديس، الجيوش والسياسة، ترجمة عبدالله عبدالحميد (بيروت: مؤسسة الابحاث العربية. ش.م.م، ١٩٨٢).

٧- جون دي فيج، تاريخ غرب إفريقيا، ترجمة وتقديم وتعليق د. السيد يوسف نصر. (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢).

٨- د. حورية توفيق مجاهد، الاستعمار كظاهرة عالمية: حول الاستعمار والامبريالية والتبعية (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٥).

٩- د. حورية توفيق مجاهد، نظام الحزب الواحد في إفريقيا بين النظرية والتطبيق، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٧).

١٠- د. سيد عبد المطلب غانم، دراسة في التنمية السياسية (القاهرة: مكتبة نهضة مصر، ١٩٨١).

١١- د. عبد الملك عودة، سنوات الحسم في إفريقيا (القاهرة: الانجلو المصرية، ١٩٦٩).

١٢- د. علي لطفي، التنمية الاقتصادية: دراسة تحليلية (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٥).

١٣ـ د. محمد عبد الغني سعودي، قضايا إفريقية، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، ٥ أكتوبر، ١٩٨٠).

١٤ـ د. مصطفى كامل السيد، قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث (القاهرة: برونيشنال للأعلام والنشر، ١٩٨٤).

مقالات:

١ـ د. أحمد عباس عبد البديع، استراتيجيات بناء الأمة في العالم الثالث، (السياسة الدولية، العدد ٦٨ إبريل ١٩٨٢).

٢ـ د. اجلال محمد رأفت، احداث شابا: دراسة تحليلية لأبعادها الداخلية والدولية، (مجلة مصر المعاصرة، تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد ٣٨٣، يناير ١٩٨١).

٣ـ د. اسعد عبدالرحمن، "ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق" (مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت: كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، العدد الأول، السنة الخامسة، أبريل ١٩٧٧).

٤ـ د. سلوى محمد لبيب، "ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا بين النظرية والتطبيق"، (مجلة الدراسات الإفريقية، العدد الرابع ١٩٧٥).

٥ـ علي مزروعي، "التركيب السياسي في القارة الإفريقية"، ترجمة حسن شكري، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، (عدد ٥٥ أبريل ـ يونيو ١٩٨٤).

٦ـ د. يونان لبيب رزق، الثورة والصراع الحزبي في السودان، ١٩٦٤، ١٩٦٩، (السياسة الدولية، العدد ١٨، أكتوبر ١٩٦٩).

رسائل ومحاضرات وبحوث:

١ـ أمير كمال محمد، أزمة نظام الحكم في نيجيريا ١٩٦٦ ـ ١٩٧٦، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الإفريقيا، جامعة القاهرة، ١٩٨٠.

٢ـ حسنين توفيق إبراهيم، مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٥.

٣- د. حورية توفيق مجاهد، دراسات في النظم الإفريقية، محاضرات القيت على طلبة السنة الرابعة/ علوم سياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٨١/ ١٩٨٢.

٤- سميرة سنيوث بحر، الاتحاد الاشتراكي العربي: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٢.

٥- سيد عبد المطلب غانم، المشاركة السياسية في مصر، رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٩.

٦- عبد الغفار رشاد، دور النخبة في التنمية السياسية مع التطبيق على النموذج المصري، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٨.

٧- د. عليّ الدين هلال، محاضرات في التنمية السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٦،١٩٧٧.

٨- محمد حسن عبد المجيد، التنمية والتكامل القوص في السودان (٥٦ - ١٩٨٠) رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٢.

٩- محمد حسن عبد المجيد، دور العسكريين في النظام السياسي السوداني (١٩٠٠- ١٩٨٢) رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٤.

١٠- محمد عاشور مهدي، الحدود السياسية والسلامة الاقليمية للدول الإفريقية، رسالة ماجستير في الدراسات الإفريقية (سياسة)، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ١٩٩٦.

١١- مجدي عبده حماد، المؤسسة العسكرية ونماذج بناء التنمية السياسية في إفريقيا مع دراسة الدور السياسي للعسكريين في غانا ١٩٦٦-١٩٦٩. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٧.

١٢- نجوى امين الفوال، القضايا السياسية الإفريقية كما تناولتها صحيفة الأهرام بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، رسالة دكتوراة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة، ١٩٨٣.

١٣ـ نجوي أمين القوال، النظم العسكرية في إفريقيا: دراسة تطبيقية على أوغندة، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٧٧.

١٤ـ هالة أبوبكر سعودي، العسكريون والحكم في باكستان ١٩٥٨- ١٩٧١، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٧.

Books:

1- Apter David, the Politics of Modernization (Chicago: University of Chicago Press, 1965).

2- Bebler Anton, Military Rule in Africa: Dahomey, Ghana, Sierra Leone and Mali (London: Praeger, 1973).

3- Decalo, Samuel, Coups and Army Rule in Africa: Studies in Military Style (New Haven: Yale University Press, 1976).

4-Dekmejiam, H, Egypt Under Nasir: Astudy in Political Dynamics (London: University of london press, ltd. 1973).

5-Doorn, Jacques Van (ed.) Military Profession and Military Regimes (The Hauge: Mouton, 1969).

6- Doro, M & N. Stultz (eds.) Governing in Black Africa: Perspective on New states (New Jersey; Prentice-Hall, Englewood Cliffs, 1970).

7- Finer, Samuel. The Man on Horse Back: The Role of the military in politics (New York: Fredrik A. Praeger, Inc. 1962).

8- First, Ruth, The Barrel of A Gun: Political power in Africa and the coup D'etat (London: Allan Lane, The Pengun press, 1970).

9 - Franktachau (ed.) Political Elites and political Development in Middle East (London: Schenkman publishing Co. 1975).

10- Gupta, A.,Government and Politics in Africa, (London: Vikos Publishing house, P.V.R. Ltd., 1975).

11- Haddad George, Revolution and Military Rule in the Middle East: The Northern tier (New York: Robert speller & sons publishers, inc., 1965).

12- Harris-Jenkins, Gwyn & Jacopes Van Doorn, (eds.) The Military and The problem of Legitimacy (California: Beverly Hills, S.A.G.E. Publication, 1976).

13- Heeger, Gerald, The Politics of Under development (London: Macmillan Press, 1974).

14- Henery Bienen, Armies and Politics in Africa (New York: African Publishing Co. 1978).

15- Holings, J. African Nationalism, (London:The Toung Historian Books, Hart Davis, 1971).

16- Hooder, Africa today: A short introduction to African Affairs (London: Methue. & Co. ltd. 1978).

17- Huntington, Samuel P., Political order in changing societies (Bombay; Vakils, Feffer and Simons. Private Ltd., 1975).

18- Huntington S.P. & J.M. Nelson, No Easy Choice: Political Participation in Developing Countries (Massachusetts: Harvard University Press, 1976).

19- Jackson Robert H. and Carl G. Rosberg, Personal Rule in Black Africa: Prince, Autocrat, Prophet, Tyrant (California: Universtiy of California press, 1982).

20- Janowitz, Morris, Military Institutions and Coercion in the Developing Nations (Chicago:The University of Chicago Press,1977).

21- Johnson J.J. (ed.), The Role of the Military in underdeveloping countries (New Jersy: Prin ceton University Press, 1962).

22- Kebschull H.(ed.), Politics in transitional Societies: The Challenge of Change in Asia, Africa and Latin America (New York: Merdith-corporation, 1968).

23- Leys, Colin (ed.), Politics and Change in Developing Countries (Cambridge: at the University Press,1969).

24- Lider, J., Military force: analysis of marxist Leninist concepts (London: Lower publishing Co., Ltd., 1981).

25- M. Lofchie, (ed.), The State of the Nations, (Berkeley and Los Angeles: University of California Press,1971).

26- Markowitz, I.L. (ed.), African Politics and Society (New York: The Free Press, 1970).

27- Markwitz, I.L., power and class in Afric (New Jersey: prentice-Hall, Englewood cliffs, 1977).

28- Mowoe, Isaac, (ed.), the performance of the soldiers as Governers: African politics and African military (Washington, D.C. University press of America, 1980).

29- Nordlinger, soldiers in politics: Military coups and government (New Jersey: Englewood cliffs, prentice-Hall, 1977).

30- Oyediran, O. (ed), Nigerian Government and politics under Military Rule 1966- 79, (London: the Macmillen press Ltd, 1977).

31- Palmer, Monte, Dilemmas of Political Development (Itasca, Illions: FIE. PACOCK Publishers, Inc., 1973).

32- Palmer, Monte and William Thompson, the Comparative analysis of Politics (Itasca, Illinois; peacock publishers Inc., 1978).

33- Panter-Brick, K. (ed.) Soldiers and Oil: The Political Transformation of Nigeria (London: Frank cass, 1978).

34- Perlmutter, Amos, The Military and Politics in Modern Times: on professionals, Praetorians .(New Haven: Yale University Press, 1977).

35- Perlmutter Amos, & V. Bennett (eds.), The Political influence of the Military: A comparative Reader (New Haven: Yale University press,1980).

36- Pinkney, Robert, Ghana Under Military Rule, 1966-1969, (London: Methuen & Co., Ltd., 1972).

37- Potholm, Christian, The Theory and Practice of African politics (New Jersey: Prentice-Hall, Inc., Englewood cliffs, 1979).

38- Pye, Lucian W., A Spects of Political Development (Boston: Little, Brown, and Company, 1966).

39- Robinluckham, The Nigerian Military: A Sociological analysis of authority and Revolt 1960-67 (Cambridge: Cambridge University Press, 1971).

40- Rothe, David F. & Frank L. Wilson, The comparative study of politics (New Jersey: Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, 1980).

41- S.M. Lipset, Political Man: The Social Bases of Politics (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1963).

42- Simon, S (ed.) The Military and Security in The Third World (Colorado: West view Press, 1978).

43- Van Doorn (ed.), Armed Force and Security (The Netherland: Mauton & Co. N.N. Publishers, The Hauge, 1968).

44- Vanita, Ray, "The coup in Ghana" Africa Quarterly, Vol. XIX, No. 1 (April-January, 1979).

45- Welch, Claude (ed.), Politicl Modernization: Areader in comparartive Politicl change (California: Daxbary press, 1971).

46- Welch, Claude (ed.) Soldier and State in Africa (Evanston; North Western University Press, 1970).

Articals:

1- Fiedt, Edward, "The Rule of 'Iron Surgeons' Military Government in Spain and Ghana" Comparative Politics, (Vol. 1, No. 4 July 1969).

2- Guttridge, William, "Why does an African army take power" Africa Report, (October, 1970).

3- R.W. Johnson, "Sekou Toure and the Guinean Revolution", African Affairs, (Vol. 69, No. 266, October, 1970).

4- Lofchie, M.F.,"The Uganda Coup: Class Action by the Military" Journal of Modern African Studies, (No., 15 1972).

5- Macfarlane, S.N., "Intervention and Security in Africa International Affairs, (Vol. 60, No., I Winter 1983-84).

6- Mazrui, Ali, "Soldiers as Traditionalizers" World Politics, (Vol. 28, No. 2. January, 1976).

7- Nordlinger, Eric, "Soldiers in Mufti: The Impact of Military Rule Upon Eonomic and Social Change in The Non Western States The American Political Science Review, (No 64 December 1970).

8- Pachter, E.F. "Contra-Coup: Civilian Control of the Military in Guinea, Tanzania and Mozambique", The Journal Of Modern African Studies, (Vol. 20, No. 4 1984).

9- Palmer, D.S. & C.D. Palmer "Political participation under Military Rule", Africa quarterly, (Vol. II, No. 4 April, 1981).

10- Peterkoehn, Prelude to civilian Rule: The Nigerian Elections of, Africa Today, (vol. 28, No.1, 1987).

11- Walls, Alan, "The coup D'etat in theory and practice independent Black Africa in the 1960's" American Journal of Sociology, (Vol. 79, No. 4, 1973-74).

12- Welch, Clavde. "Africa's New Rulers", Africa Today (Vol. 15, No.2 1968).

13- Zolberg, Aristide, "The Military Decade in Africa," World politics, (Vol.XX, No.2 January, 1973).

Others:

1- Ahmed, Farouk Youssef, Economic Deprivation and Political Instability: With Comparative Study of Egypt and Iran, Ph.D. Dissertation, Department of Political Science, Faculty of Commerce, Cairo University 1972.

2- El-Issami, Ibrahim H., The Aid Relationship and self Reliant Development in African A paper prepared for the Economic Commission for Africa and Dalhousie University Conference, Halifax, Nova Scotia, Canada, November 1984.

3- legum, Colin, Africa contemporary Record Annual survey and documents 1978-79, (London: African publishing Co., 1979).

4- Legum, Colin (ed.), Africa contemporary Record: Annual survey and documents 1981-82 (London: African publishing Co., 1982)

5- SIPRI Year book 1984: World Armaments and Disarmaments, (London, Taylor & Frances Inc., 1984).